محاضرات في تاريخ

محاضرات في تاريخ الثورة التحريرية 1954 - 1962

المحاضرة الأولى

مقدمة:

منذ أن وطأت أقدام الاســـتعمار الفرنســـي أرض الجزائر والأمة تسـعى إلى الانعتاق والحرية ، حيث عانت وطيلة الفترة الاسـتعمارية من بطش وظلم ممنهج ومنظم، افتقدت فيه الأمة الجزائرية كرامتها ومقوماتها وتم إفقارها وإذلالها ، لم تكن الحرية التي تتغنى بها فرنسا لتجد طريقها إلى أبناء هذا الشـعب رغم ما يدعيه الفرنسـيون من أنهم جاؤوا محررين، لكن الواقع والممارســـات كانت عكس ذلك تماما لذا انتظم أبنـاؤها تحت قيـادات وطنيـة منذ1830، إذ لم تعرف الجزائر المستعمرة الهدوء والسكينة وقدم هذا الشعب فلذات أكباده للتخلص من نير العبودية والظلم ، وظهرت قيادات وطنية بارزة أعطت مثالا في التضـحية والبطولة، إلا أن ارتباط تلك المقاومات بتلك الشـخصـيات القيادية وعدم شـــمولية ثورتها لكامل الوطن أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الهدف المنشـود لكنها وضـعت لبنات ثورية ما لبثت أن تفجرت في الهبة الشاملة للوطن مستفيدة من أخطاء تلك المقاومات وقياداتها.

لقد كـانـت تلـك المقـاومـا بمثـابـة الوقود الـذي أضـــرم نـار الثورة وأعطاها عنفوانا واضطرابا غذته أرواح قوافل الشهداء التي ما انفكت الأمـة تـدفع بهـا في ســـبيل الحريـة والانعتـاق، وكـانـت ردود الفعل الإسـتعمارية على تلك المحاولات الشـعبية للتحرر عنيفة ودموية ومن اخطرها مجازر 08ماي1945.

وتعتبر مجازر 8 ماي 1945 طعنة بالنســـبة للامة التي قدمت الكثير في سـبيل تحرير فرنسـا والتي لم تجني سـوى الدماء والدموع والاحزان، كما كانتنكســـة للحركة الوطنية خاصـــة التي كانت تعول على الاســـتعمار في الانعتاق والتحرر، هذا الاســـتعمار الذي لطالما وعد بذلك ومن ثم كبرت قناعة وتأكدت ان ما أخذ بالقوة لا يسـترد الا بالقوة، ورغم الجراح والالام والدماء والدموع والاحزان الناتجة عن

هذه المجازر إلا أن الشـــعب الجزائري وقف وقفة تأمل باحثا عن طريق يحرره من هذه العبودية الاســـتعمارية فاقدا الثقة في كل وعود فرنســـا الاســـتعمارية، لان الشـــعب الجزائري الذي ســـاهم في تحرير فرنســـا من النازية مقابل وعود فرنســـا بالاعتراف بحقه في الحرية والاســـتقلال. إلا أن جزاؤه كان الموت والاعتقال والنفي والتشـــريد، وبذلك فمجازر 8 ماي 1945 أكدت للشـــعب الجزائري وللمناضـــلين الوطنيين أن طريق الاســـتقلال والحرية لا يمكن أن يتحقق بالطرق السلمية لان الاستعمار لا يمكن أن يسلم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاســـتقلال إلا بالقوة والعنف. وبفعل هذه القناعة ظهرت توجهات جديدة لدى الوطنيون وأحزابهم. فحزب حركة انتصـــار الحريات الديمقراطية الجزائرية تحت ضغط الشباب المناضل في هذا الحزب، اضـــطر الى اتخاذ قرار ســـري يتمثل في تشـــكيل المنظمة الخاصـــة العسكرية التي اخذت على عاتقها مسؤولية الاعداد لثورة مسلحة قادمة، وما ان باشـــرت هذه المنظمة عملها حتى التف حولها الكثير من الشـــباب الجزائري المتعطش للحرية والاســـتقلال. وبذلك كبرت الهوة وضـــاعت الثقة بين المســـتعمر والشـــعب فكثير من المؤرخين يرون ان الحركة هي التي قادت الشعب للثورة لكن الحقيقة ان الشعب هو الذي صاغ التوجهات الثورية الجديدة للحركة الوطنية واعطاها دفعا قويا نحو حمل الســـلاح. وفعلا كتب لهذه المنظمة الخاصـــة النجاح في الاعداد لثورة أول نوفمبر 1945 التي بها حقق الشعب الجزائري الاستقلال والحرية.

إن طغيان فرنســـا الاســـتعمارية الذي أفقد الجزائر كرامتها وشـــخصـــيتها وحريتها واســـتقلالها، أوجب على الشـــعب الجزائري اللجوء الى اســـتعمال الوســـائل التي تكفل له الحصـــول على الحرية والاســـتقلال، فكانت أحداث8ماي قد أقنعت الشـــعب الجزائري ان الاســـتعمار وأذنابه لا يفهمون الا لغة واحدة وهي لغة الحديد والنار، وفعلا فبعد مجازر 8 ماي 1945 تكونت المنظمة الخاصـــة التي ظلت

تعمل بطريقة سرية الى ان أعلنت عن تفجير ثورة اول نوفمبر 1954، التي بدأت بقوة بسيطة في عامها الأول، ولكن سرعان ما أصبحت ثورة عامة وشاملة بعد ان اشتد ساعدها بما لقيت من الدعم المطلق من أبناء الشعب الجزائري، الذي لم ينس ولا يمكن له ان ينسى الالام والمعاناة التي سببها له الاستعمار منذ عملية الغزو الأولى، وهي مجازر أراد الاستعمار ان يقتل بها روح الحرية والاستقلال لهذه الامة، ولكن هذا الشعب حولها وقود أشعل بها نار ثورة أول نوفمبر 1954 وصدق من قال: *"إن الضغط يولد الانفجار"*

أوضاع الجزائر عشية الثورة التحريرية

كانت صـــورة الجزائر قبيل اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى قاتمة الملامح، حيث فرض على الشـعب الجزائري ان يرزح تحت ظروف سـياسـية واقتصـادية واجتماعية سـيئة للغاية، فقد ظل الاوربيون اقلية متميزة تستثمر وتسير كل شيء، بينما واجهت الاغلبية الوطنية قسوة الفقر، وظلام الجهـل، وفتـك المجـاعـات والاوبئـة، وســـدت إدارة الاستعمار الأبواب امامها للمساهمة في ادارة البلاد.

كما تعرض الكيان الجزائر إلى محاولات الاذابة والتشويه بمحاربة اللغة العربية والمبادئ الإسـلامية التي ترفض العبودية والاسـتعمار، فكان لوقع الحرب العالمية الثانية الأثر الإيجابي على الحركة الوطنية الجزائرية، وسـاهمت في نضـج الحركة الوطنية وظهر اجماع زعماء الجزائر على اتجـاه معين وعلى مطـالـب محـددة، وشـــعرت حكومـة فرنسـا بخطورة الموقف وصـممت على اظهار قوتها تجاه الجزائريين معتقدة انه بإمكانها القضـــاء على الروح الوطنية الجزائرية، فأقدمت على ارتكـاب مجـازر 08 ماي 1945 التي راح ضـــحيتهـا 45 الف شهيد، الى جانبمحاولاتالتضييق على الحركة الوطنية واعضـائهاالذين تعرضـوا للسـجن أو النفي او التغريم وفي مقدمة هؤلاء أعضـاء حزب الشـــعب الجزائريوأعضـــاء جمعية العلماء المســلمين وحتى فرحات عباس لم يسـلم منها، غير ان هذه المضـايقات لم تزد أعضـاء الحركة الوطنية الا اصـرارا وحماسـا ونشـاطا، كما جعلت الشـعب الجزائري أكثر وعيا بمطالبه في الحرية والاسـتقلال. حيث شـكلت تلك المجازر منعرجا إيجابيا يمكن تلخيص معالمه كالاتي:

إعـادة النظر في شـــكل التعـامل مع الاســـتعمـار والايمـان بـالحل العسـكري كبديل للحلول السـلمية ومقاطعة الأحزاب الوطنية والشـعب

لانتخابات جويلية 1945 تراجع التيار الإدماجي وتلاحم مطالب الحركة الوطنية واتفاقها على مطلب أساسي وهو الاستقلال.

تجدد نشاط الحركة الوطنية بعد صدور قانون العفو الشامل في 16 مارس 1946 والافراج عن المعتقلين السياسيين وعلى راسهم زعماء الحركة الوطنية. حيث ظهر حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) الذي طالب صراحة بالاستقلال واستعمال كل الوسائل لطرد المستعمر.

1.1 المنظمة الخاصة (os) :

2.1 تأسست هذه المنظمة في ديسمبر 1947 في مؤتمر الحزب الأول 15-16 فيفري 1947 حيث عين محمد بلوزداد كرئيس لها، وتمثلت مهام المنظمة في:

- تدريب المجندين وتزويدهم بثقافة عسكرية نظرية وتطبيقية.
- جمع السلاح وإعداد المخابئ والمراكز لتجميع السلاح وإخفائه.

تحضير مراكز لصنع السلاح والذخيرة.

- غرس روح النظام والانضباط في صفوف المناضلين بطريقة صارمة.

كما اتخذت المنظمة على كاهلها مهمة الاعداد للثورة، فتداول على هياكلها العامة عددا من القيادات **من فبراير 1947 إلى ماي 1950**كالآتي:

3.1 القيادة العامة للمنظمة الخاصة

من 1947-1949:محمدبلوزداد؛رئيساحسين آيت أحمد؛نائب اللرئيس

أحمدبن بلة؛القطاع الوهراني عبدالقادربلحاج جيلالي؛الأصـــنام والظهرة.

حسين آيت أحمد؛منطقةالقبائل

وبعد أســـناد المهام الى هذه القيادات، كلف كل من حســـين آيت أحمدوعبدالقادر بلحاج الجيلالي بمهمة التدريب العســـكري والتفتيش العام، بينماتولى أحمدبنبلةمسؤوليةالقطاع الوهراني. أما محمدماروك فأصـبح مسـؤولا عن الجزائرالثانية (الأصـنام والظهرة). والجيلالي رقيمي؛عن منطقـةالجزائرالأولى (المتيجـةوتيـارت ومنطقـةالقبـائـل). وأصبح محمدبوضياف؛مسؤولاعن منطقةقسنطينة.

مـن 1949 إلـى مـاي 1950.: أحـمـدبـن بـلـة، رئـيســـا. محمديوسفي؛مسؤولاللمصالح العموميةوالأسلحة الثقيلة والإشارة.

عبدالقادربلحاج جيلالي؛مكلف بمهمةالتدريب العســكري والتفتيش العام.

عـبـدالـرحـمـان بـن ســـعـيـد؛عـلـى الـقـطـاع الـوهـرانـي. أحمدمحساس؛الأصنام والظهرة.

الجيلالي رجيمي؛المتيجةوالتيطري وبلادالقبائل.

محمدبوضـــياف ونائبه محمدالعربي بن مهيدي؛مســـؤولان عن **القطاع** القسنطيني. استطاعت المنظمة أن تجند عددا كبيرا من الشباب في صفوفها.

المحاضرة الثانية

ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني

كانت بداية ميلاد التنظيمين العسكري والسياسي للثورة المسلحة بعد أزمة حزب حركة الانتصـــار للحريات الديمقراطية بين1950-1953، و بعد إنشـاء المنظمة الخاصـة في 1947، التي تبنت المسـار الثوري والأزمات الحادة التي لحقت بها، خاصـــة بعد عملية الهجوم على بريد وهران في 07-أبريل 1949، حيث اســتفحل الخلاف اكثر خاصــة بعد اعتقال ما يقارب 1000 مناضــل من المنظمة الخاصــة، فكان من بينالأسـباب المباشـرة في وقوع الازمة الى جانب الكثير من الأسـباب والدوافع التي أسـهمت في اسـتفحال الصـراع والتصـدع في الحزب، مما دفع قيادات المنظمة الى العمل على تجاوز تلك الأزمات والتأكيد على مبدا القيادة الجماعية .

كما كان للشـــقاق الحاد والصـــراع بين اللجنة المركزية لحزب الشعب وحركة الانتصار الحريات الديموقراطية خلال سنتي 1953-1954 مع رئيس الحزب مصـــالي الحاج، مقدمة لظهور اتجاه ثوري أطلق عليه "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، وكان هدف تأسيسـها هو البحث عن الحلول الناجعة للمشـاكل القائمة بين مناضـلي الجبهتين في الحزب، إضـافة البعد الهوة بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصـة حول القضـية الوطنية وأسـاليب تسـييرها، تم تأسـيس اللجنة في آخر شهر مارس 1954 من طرف محمد بوضياف وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ومصـــطفى بن بولعيد ورابح بيطاط، بعدلقاء بينهم(في فيلا بحي حيدرة) بالجزائر العاصمة وحضره كل من ديدوش مراد وكريم بلقاســـم وأوعمران والزبير بوعجاج وســـويداني بوجمعة، كما حدد موعدا آخر نوقشـــت فيه قضـــية التنســـيق والتعاون لإعداد للثورة المســـلحة، وكانت وجهات النظر تقريبا على كل الأمور والمشـــاكل، وانبثق عن هذا الاجتماع أول اجتماع ثوري من 5 أعضاء إضافة إلى

كريم بلقاســـم الذي كان يعيش بالجبال منذ 1947 وأعضـــاء الوفد الخارجي (أحمد بن بلة ومحمد خيضــر وحســين آيت أحمد) ، فكانت بذلك اللجنة الثورية للوحدة والعمل اللبنة الأولى للكفاح المســلح بقيادة محمد بوضـــياف، ُتحولت اللجنة الثورية للوحدة والعمل الى جهاز سياسي عسكري يسير الثورة معتمدا في استراتيجيته على طابع القيادة الجماعية هذه الصفة التي اكتسبها وأصبحت قناعة وطنية بعدما استفاد الوطنيون من تجارب الماضي المؤلمة.

1 ميلاد جيش التحرير الوطني (ALN):

شـــكلت النواة الأولى لجيش التحرير الوطني عام 1954 فئة من المجاهدين، من المنظمة الخاصـة التي انشـات عام 1947 بقيادة محمد بلوزداد، والتي ورغم حلها عام 1951 بقيت تنشـــط وكانت من أبرز تلك الخلايا خلية الاوراس التي كانت تحت امرة مصـــطفى بن بولعيد وهذا ما يفســـر قوة وعنفوان الثورة بـالمنطقة، ويعد جيش التحرير الوطني جزءا لا يتجزأ من جبهـة التحرير الوطني، حيـث أن كـل منـاضـــل في جبهـة التحرير الوطني هو جنـدي في جيش التحرير الوطني، والكل منـاضـــل في جبهـة التحرير الوطني لـذلك لا يمكن التمييز بين جيش التحرير وجبهة التحرير.

وفي تعريف للجيش حســـب ما ورد في جريدة المجاهد " هو أن هؤلاء المجاهدين هم عســكريون لا يقومون بالحرب من أجل الحرب وإنما هم مقاومون عســكريون تطوعوا في صـــفوف الجيش لتحرير الشعب وبلدهم المسلوب "

وعليــه فــإن القيــادة الأولى لجيش التحرير الوطني تعود إلى المناضـلين الأوائل في صـفوف الأحزاب الوطنية كقدامى المناضـلين في صفوف حزب الشعب الجزائري**PPA**وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية**MTLD**، وأعضــاء المنظمة الخاصــة **OS**الذين شـكلوا

الطليعة في جيش التحرير الوطني، لذلك فان مناضـــل جبهة التحرير الوطني هو نفســه مناضــل جيش التحرير الوطني ونفســه الســياســي والعســـكري، كما يتحتم على الجندي الالتزام بقواعد ومبادئ الثورة، من حيث احترام سلم القيادة في قيادته للعمليات العسكرية، إلى جانب المتطوعين من الشـــباب في صـــفوف جيش التحرير الوطني **ALN** والذين لم يسـبق لهم الانخراط في أي حزب سـياسـي، وكذا الشـباب الذين كانوا ضـــمن الجيش الفرنســي والذين شـــاركوا في حرب الهند الصينية[1]، وكانت لهم التجربة والخبرة في حمل السلاح إلا أن تكوينهم الســياســي ضــعيف حيث تم الاســتفادة منهم في التدريب على حمل الســـلاح، كما التحق بالجيش بعض الذين جاءوا من الخارج حيث تم إرســـالهم إلى القواعد الشـــرقية أو الغربية لجلب الســـلاح أو نقل التعليمات العسكرية.

وبهذه الطريقة تم تأســـيس جيش التحرير الوطني من القاعدة إلى القمة، في كل من القطاع فالناحية فالمنطقة فالولاية على النمط الذي رسمه بيان اول نوفمبر ثم ميثاق الصومام 20 أوت1956.

ومن ثم فإنه ومنذ اندلاع الثورة عمدت جبهة التحرير الوطني إلى فرض قوانينها وتمرير تعليماتها وأوامرها للشـــعب الجزائري بدون تمييز وبكل صـــرامة، فكانت تلك الأوامر والتعليمات الصـــادرة عن قيـادة جيش التحرير الوطني في كـل المنـاطق تحـث الشـــعـب على الالتزام والإخلاص لمبـادئ الامـة والوفـاء لجهـاد الاجـداد والتـذكير بجرائم الاحتلال وســـياســـاته، كما حذرت الشـــعب من اللجوء إلى المحاكم الفرنســـية أو التعامل مع الإدارة الاســـتعمارية مهما كانت صـــفتها، وكذا حثهم على مواصـــلة الجهاد والإخلاص في العمل والتذكير بالثواب والجزاء إذا ما اســـتشـــهدوا أو العقاب في حال عدم طاعة اوامرها، ملهمين في ذلك بروح الشـريعة الإسـلامية. واعتبرت

هذه التعليمات مبادئ قانونية بنيت على اساسها أحكام الثورة وسهر القادة والمسؤولون وكذا الجنود والمجاهدون بمختلف رتبهم وطبيعة عملهم ونشاطهم على تطبيقها، كما أصدرت الجبهة تعليمات تهدد بالقتل كل متعامل مع الإدارة الاستعمارية عن طريق الاتصال بها أو دفع الغرامات إليها، ومراقبة كل مجند في صفوفها خشية اختراقهم لصفوف جيش التحرير الوطني، فكانت هذه التعليمات بمثابة مواد قانونية وجب تطبيقها ومعاقبة من يخالف أوامر ونواهي القيادة الثورية بشقيها السياسي العسكري انها استراتيجية الثورة التي زاوجت بين التعبئة الشعبية والعمل العسكري بين النشاط السياسي والنشاط العسكري انها الاستراتيجية الثورية التي مثلت في الأخير باجتماع كل تلك العناصر حصنا منيعا صعب مهمة الاستعمار في اختراقها او احتوائها.

2 ميلاد جبهة التحرير الوطني (FLN):

ظهرت جبهة التحرير الوطني بصورة علنية في 1 نوفمبر 1954 وكان بيان أول نوفمبر بمثابة شهادة ميلادها الأول مع انها تشكلت في 23 اكتوبر 1954، في نهاية اجتماع لجنة الستة، وهي تنظيم سياسي شعبي يضم كل مواطن جزائري كفرد أيا كان منبته الاجتماعي أو الفكري، يقبل برنامج الجبهة المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954 لخوض الكفاح المسلح من اجل الاستقلال ويتخلى تماما عن عضويته أو ولائه لأي تنظيم أو حزب آخر في الساحة الجزائرية، ومن هنا كانت الجبهة جامعة شاملة مستفيدة من تجارب الماضي الأليمة والتي لاقت في معظمها الفشل لأنها لم تراعي عنصر الوحدة الوطنية ومن هنا كانت الجبهة والجيش تمثل إجماعا وطنياجمع كل القوى الأجتماعية الجزائرية ، مثلت كل طوائف المجتمع وأصبح الكل يصب في بوتقة واحدة ممثلا سيلا جارفا لقوى الظلم والقهر، الكل توحد حول قضية واحدة هي قضية انعتاق الشعب الجزائري.

بقيت جبهة التحرير الوطني طيلة الثورة بداية من 1954 من أول يوم من إعلان بيـان نوفمبر 1954 إلى 1962، التنظيم أو الحركـة السياسية والعسكرية بصلاحيات كاملة في الإعداد والتخطيط للعمليات العســكرية، وتعبئة الجماهير الشــعبية للوقوف إلى جانب الثورة، كما يعتبر جيش التحرير الوطني والجبهة جهازان موحدان وكيانا واحدا في الولاية، وتطلق عليه السلطات الاستعمارية تسمية التنظيم السياسي العســكري، كما تعد (جبهة التحرير الوطني) حزبا مفتوحا والانخراط فيه مسموح في كل مكان وزمان وأمام الجميع من مختلف الشرائح.

وانطلاقا من النصـوص الأسـاسـية للجبهة التي تضـمنها بيان أول نوفمبر فإن نداء الثورة جاء لتحقيق الاســتقلال دون تحديد الطرق والأســاليب لأنه نابع من يقينها برفض الشــعب للاســتعمار، وقد تأكد ذلك من خلال نص البيان الذي يدعو فيه الشـــعب إلى الكفاح لتحقيق الهدف الأسـاسـي المتمثل في إعادة بناء الدولة الجزائرية وإعادة بعثها وفقـا لنظـام الجمهوريـة الاجتمـاعيـة التي لا تتنـاقض مع المبـادئ الإســلامية وعليه تبنت جبهة التحرير الوطني مجموعة من الأســس التي أجبرت الجميع على الالتزام بها ومنها:

جبهة التحرير الوطني هي منظمة للشـــعب الجزائري، التي تكافح وتناضـــل من أجل تحرير البلاد من الاحتلال وبناء الدولة الجزائرية المستقلة.

الهدف من الثورة تـأســيس جمهوريـة جزائريـة حرة ديمقراطيـة واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية ·

ومن خلال القانون الأسـاسـي لجبهة التحرير الوطني ، فان الجبهة تعد حزبا مفتوحا والانخراط فيه مســموح في كل مكان وزمان، وأمام الجميع في مختلف الشــرائع حيث تنص المادة الخامســة من القانون، علىأن " كل جزائري وجزائرية يلتزم بأن يناضــل في ســبيل أهدافها ويمضي الالتزامات التي يعينها له الجهاز الذي يرتبط به".

كما تقر المادة العاشـرة منه، بأن كل الأعضـاء متسـاوون داخل جبهة التحرير الوطني والمسـؤول منهم مهما تكن رتبتهخاضـع لنفس الواجبات وله نفس حقوق باقي الأعضـاء في القاعدة، أما الحقوق والمبادئ الديمقراطية للجبهة فتكفلها المادة التاسـعة من القانون الأساسي للمنظمة وتتضمن ما يلي:

عرض الأفكار ووجهات النظر والدفاع عنها أثناء اجتماع الأجهزة التي يرتبط بها.

توجيه أي تقرير أو رجاء أو مستند بطريق التسلسل إلى الأجهزة العلياحتى بالنسـبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يمثل أعلى سلطة، أما المادة السابعة عشر فتنص على أن: "النظام يسري على الجميع، وبقدر المسؤولية تكون الشدة في تطبيق القوانين".

كما تقر المادة التاسعة عشر "على أن النقد والنقد الذاتي يجيزهما النظام داخل الأجهزة، وهو مايمنع أسس تسلط استبدادي شخصي أو ديكتاتوري وذلك عن طريق الإدارة الجماعية أو المشتركة.

أما المادة الثانية عشر" فتنبذ السلطة الشخصية وتقديس الفرد وهو ما يتعارض مع مبادئ الثورة لذلك فإن الإدارة الجماعية هي المبدأ الأسـاسـي للعمل داخل جبهة التحرير الوطني، ويعني ذلك عدم اتخاذ القرارات في سـائر الأجهزة والاقتراع ملزم لسـائر الأعضـاء كما تصدر القرارات باسم جبهة التحرير الوطني وبالتالي يتحمل أعضاء المنظمة مسؤولية النشاطات والقرارات في سائر الأجهزة والاقتراع ملزم لسـائر الأعضـاء "، وتصـدر القرارات باسـم جبهة التحرير الوطني وبالتالي يتحمل أعضـاء المنظمة مسـؤولية النشـاطات والقرارات الصـادرة عن الجهاز وفعاليته، وبناء على هذه القوانين والأسـس تصـبح الجبهة تنظيما قوميا للشـعب الجزائري وهي رائدة الوطن ومحرك الثورة، كما أن جيش التحرير الوطني هو جزء مهم لجبهة التحرير الوطني، وكل جندي هو عضـو في الجبهة، وأن كل

عضـــو في الجبهة يفترض أن يكون جنديا، وذلك ما تنص عليه المادة السابعة من القانون الأساسي للجبهة.

المحاضرة الثالثة

اندلاع الثورة (قراءة في بيان أول نوفمبر 1954)

قراءة في بيان أول نوفمبر1954

تم إصـــدار جبهة التحرير الوطني الجزائري أول بيان لها إلى الشــعب الجزائري مســاء يوم 31 أكتوبر 1954 ووزع صــباح أول نوفمبر حددت فيه أهداف الثورة في إطار المبادئ الإسـلامية تجسـيدا لخصوصيات هذه الامة التي لم تكن في يوم ما فرنسا ولاتريد ن تكون كذلك كما تضـمنالبيان الأهداف الكبرى للثورة و التي يمكن تلخيصـها فيمبدأين أســاســيينتحقيق الحرية والاســتقلال، كما تم تحديد الأبعاد الســياســية والظروف القاســية التي دفعت الجزائريين إلى تبني فكرة الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال، ويعد البيان الوثيقة الأساسية للثورة ودستورها الأول النابع من التضحيات الطويلة للامة الجزائرية وهو يعطي أيضـا صـورة صـادقة ومعبرة عن اماني وطموحات الامة انه نبع شـعبي عبرت عنه ثلة من الرموز الوطنية التي مثلت تجسـيدا لتلك الطموحات الشعبية، كما تضمن البيان البرنامج السياسي للثورة المباركة المتعلق بـ:

الأهداف الداخلية:

1. تنظيم وتجميع كل الطاقات السلمية لدى الشعب.
2. التطهير الســياســي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضــاء على جميع مخلفات الفســاد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
3. تجميع وتنظيم جميع الطاقات الســلمية لدى الشــعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

1. تدويل القضية الجزائرية.

2 تحقيق وحدة شـــمال إفريقيا في داخل إطار ها الطبيعي العربي والإسلامي.
3 في إطـار ميثـاق الأمم المتحدة تؤكد عطفنـا الفعـال تجـاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

1 التوجهات الأساسية للثورة التحريرية وأهدافها (من خلال البيان):

عندما أشـــعلت جبهة التحرير الوطني فتيل الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر ســـنة أربع وخمســـين وتســـعمائة وألف، فإنها إنما فعلت ذلك لتجســـيد إيديولوجية حزب الشـــعب الجزائري، لأجل ذلك حددت تحركاتها الأولى في إطار توجهات ثلاث.

1.1 التوجه السياسي (السياسة الداخلية):

من أولى المبادئ التي أكد عليها البيان هو إقامة دولة جزائرية في إطار المبادئ الإسـلامية لان الفارق بين الامتين الفرنسية والجزائرية هو الدين وهو أسـاس الشـخصـية الوطنية المتميزة والمتجذرة في هذه الامة اذ انه ما من مقاومة وطنية قامت في هذه البلاد الا وكان أساسه الإسلام فهو المحرك وهو الملهم.

كما يهدف البيان إلى استرجاع السيادة المغتصبة عن طريق الكفاح المســـلح الذي يجب أن يتحول إلى انتفاضـــة عامة تضـــعف الجيوش المعتدية، وتخرب الاقتصاد الاستعماري وتفرض جو الحرب الساخنة على فرنســـا فتنقاد إلى تفاوض كما حدده نداء الفاتح من نوفمبر ســـنة 1954، وفي إطـار هذا التوجـه دعـت جبهـة التحرير الوطني كـافـة التشـــكيلات الســـياســـية إلى الإعلان عن حل نفســـها رســـميا، ودفع منضـــاليها إلى الالتحاق فرادى بالصـــفوف وأكدت من خلال النداء الأول وفي مناســـبات عديدة، أن التفاوض لا يكون إلا معها بصـــفتها قائدا للكفاح المسلح وممثلا وحيدا للشعب الجزائري، وكان قادة جبهة

التحرير الوطني يطمحون بصدق وإخلاص إلى استرجاع استقلال الجزائر ضمن الوحدة الشاملة للمغرب العربي الكبير فيإطار المبادئ الإسلامية، وذلك تماشيا مع إيديولوجية نجم شمال إفريقيا، وإيمانا منها بأن تلك هي الطريقة الوحيدة لقطع خط الرجعة على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه.

2.1 التوجه الاقتصادي والاجتماعي:

يرمي إلى استرجاع الأراضي المغتصبة وإخضاع مجالات الإنتاج والتسويق والاستثمار إلى التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد وإمكانياتها واحتياجات الجماهير الشعبية الواسعة، وبواسطة هذا التوجه كانت جبهة التحرير الوطني تسعى إلى تغيير هيكلة اقتصادية واجتماعية وضعها الاستعمار الاستيطاني طيلة الفترة الاستعمارية، لتكون دعامة للاقتصاد في (الوطن الأم) ولتبقي الإنسان الجزائري في حالة تبعية دائمة تمنعه من الشعور بذاته وتحول بينه وبين مسؤولياته ككائن له حق التصرف في شؤونه، كما أنه وحسب الكثير من المؤرخين والباحثين في موضوع الثورة، فإن جبهة التحرير الوطني لم تبدأ في عامها الأول ببرنامج اقتصادي واضح، لكنها كانت واعية بأن السلطات الاستعمارية قد اغتصبت ملكيات الجزائريين الزراعية والصناعية خاصة وقامت بتحويلها إلى الكولون يستغلونها ويوظفون ثرواتها لتحقيق مصالحهم ومصالح فرنسا، وتحول ذلك الوعي في خضم المعركة إلى رغبة ملحة في استرجاع كل ما أخذ بالقوة ، وفي نهاية مرحلة الكفاح المسلح ظهر التفكير جديا في إرساء قواعد التسيير الذاتي الذي يعد أحد الطرق المؤدية إلى انتصار الاشتراكية، والذي هو في خطوطه العريضة مأخوذ من تقاليد الجزائريين في الإنتاج والتسيير الاقتصادي قبل الاحتلال الفرنسي.

3.1 التوجه الحضاري:

ويشـــمل مجالي الدين، اللغة والثقافة انطلاقا من مجموعة من الحقائق، فحسب وجهة نظر أغلب المؤرخين فقد كان للدينإضافة الى اللغة العربية الدور البارز فيتكوين ثقافة الجزائريين قبل وبعد الاحتلال، وهو ما أسهم في بلورة سماتالمجتمع الجزائري المسلم المحافظ من خلالعاداته وتقاليده وأعرافه...، ويظهر ذلكفي ثناياالمواثيق والنصوص الأساسية التي تبنتها الثورة الجزائرية، كما أنالمتأمل لبعض الأحداث في الثورة التحريريةخلال المعارك وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد كانللتكبير والترغيب في الشهادة دورا بارزا في تثبيت العزائم وتقوية النفوس وتجنيد أغلبية المواطنين حول جبهة التحرير الوطني، وقد أدركت سلطاتالاحتلالأن شعبا بلا ثقافة شعب ميت، وأن الاحتلال الحقيقي لا يتم إلا عندما يقضي على ثقافة الشعب المعتدى عليه، وانطلاقا من هذه القناعة عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجهيل الجماهير، وتزييف التراث الوطني وطمس معالم الثقافة ومصادرها، ولمواجهة محاولات فرنسا طمس مقومات الثقافة الجزائرية ذات الطابع العربي الإسلامي، عمدتجبهة التحرير الوطني إلى جانب الكفاح المسلح التبني خطط وتدابير من خلال نشر التعليم باعتباره سلاحا ذو حدين، للقضاء على الأمية وضمان التطور بتكوين إطارات المستقبل الذين يقودون البلاد بعد الاستقلال، حيث أقامت في الأرياف خاصة وفي أوساط المجاهدين بصفة عامة، حملات متواصلة لمحو الأمية وتغيير الذهنيات الجامدة ولرفع مستوى الوعي لدى الفلاحين والعمال، كما أنها عملت جاهدة على دعم الأخلاق الثوريةالمرتكزة على قيم الثقافة العربية الإسلامية، تلكم القيم التي سيكون منها المنطلق لبلورة عناصر الشخصية الوطنية، ولتكوين الإنسان الجزائري الجديد القادر على الإسهام بفعالية في معركة البناء والتشييد من أجل استرجاع السيادة الوطنية وإقامة الدولة القوية المستقلة.

أما السياسة الخارجية: فقدأكد البيان أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية، ولن يتسنى ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري (العرب والمسلمين والشعوب الأفروآسيوية)، خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية.

2 اندلاع الثورة التحريرية 1954-1962:

اللقاءات التمهيدية: اجتماع لجنة 22 يوم الأحد 5 جويلية: انعقد الاجتماع في منزل المناضل "إلياس دريش " بصلامبي (المدنية حاليا)، من طرف جماعة 22، أما كريم بلقاسم وأوعمران فقد مثلهما بن بولعيد.

تمحور الاجتماع حول مسألة "إعلان الكفاح المسلح وتعيين رؤساء المناطق" وكان على النحو الآتي:

المنطقة الأولى: الأوراس النمامشة على رأسها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيحاني بشير وعباس لغرور وعجول.

المنطقة الثانية: السمندو أو الشمال القسنطيني على رأسها ديدوش مراد بمساعدة لخضر بن طوبال وعمار بن عودة.

المنطقة الثالثة: القبائل على رأسها كريم بلقاسم بمساعدة عمر أو عمران.

المنطقة الرابعة: الجزائر الوسطى بمساعدة الزبير بوعجاج وسويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب.

المنطقة الخامسة: العربي بن مهيدي وهران بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف وعبد المالك رمضان والحاج بن علا.

اجتماع 10 أكتوبر 1954: حضره كريم بلقاسم، محمد بوضياف، رابح بيطاط، بن مهيدي، ديدوش مراد، بوعجاج، حيثكان موضوع الاجتماع هو تحديد اليوم والساعة التي ستعلن فيها عن انطلاق العمل المسلح والجماعة التي تتبنى هذا العمل، وهي جبهة التحرير الوطني وتحديد الدوافع والأهداف والوسائل والشروط، وكلف محمد بوضياف بتحرير المنشور والذي تم الإعلان عنه باسم "بيان أول نوفمبر 1954" وتحديدا ليلة 31 أكتوبر أو الفاتح من نوفمبر 1954 موعد انطلاق الثورة.

1.2 أسباب ودوافع الثورة:

انقسام MTLD ودخول المناضلين في صراع لا طائل منه.

الوجود الاستعماري القامع في الجزائر منذ أكثر من قرن.

سياسات فرنسا والقوانين التعسفية والقمعية (قانون الأهالي).

أحداث 8 ماي 1945 التي تعد اللبنة الأساسية للثورة وسقوط أسطورة الجزائر المستقلة والحرية بالطرق السلمية والمطالب الحزبية.

تبني المنظمة الخاصـــة مهمة الإعداد للثورة رغم اكتشـــاف أمرها 1950 ولجوء ومناضـــليها الذين فروا إلى الجبال من غير الذين تم إلقاء القبض عليهم.

انطلاق الثورة:بعدما اســـتكملت الترتيبات النهائية لبدء العمل المســـلح، لم يبق إلا الإعلان عن ميلاد الثورة التحريرية والذي تقرر ليلـة الاثنين الفـاتح من نوفمبر 1954، وكـان ذلـك من خلال القيـام بمجموعة من العمليات العسـكرية التي امتدت من الشـرق إلى الغرب في الليلة الواحدة وفي الســـاحة الواحدة وبنفس الطريقة والوســـائل، وكان القصـد منها ليس إحداث المزيد من الخسـائر والضـحايا، وإنما إحداث المفاجأة للإدارة الاستعمارية وزرع الخوف والرعب في قلوب الجالية الأوروبية الطاغية والمتجبرة، وقد حرص المشـــرفون عن عمليات ليلة الأول نوفمبر على تجنب إلحاق الضـــرر بالأوروبيين المدنيين، حتى لا يعطوا الفرصـــة للإدارة الاسـتعمارية لتتهمهم بالقتل والإرهاب، وتتراوح تقديرات المراجع لهذه العمليات بين 30 إلى 70 هجوما، بينما حددتها الولاية العامة "بثلاثين" حادثا، وهذا ما جاء في بلاغ الحاكم العام في الجزائر صـــبيحة أول نوفمبر "حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية وعلى الأخص شرقي قسنطينة بمنطقـة الأوراس عـدة عمليـات، بلغ عـددهـا ثلاثين عمليـة" كـانـت أخطرها في الأوراس ثم القبائل ثم العاصـــمة والشـــمال القســـنطيني وتأتي في الأخير ولاية وهران،

و يذكر رابح بيطاط عن هذه العمليات:"هاجم ما يقل عن 1000 مقاتل من جبهـة التحرير الوطني في ليلـة 31 أكتوبر إلى الفـاتح من نوفمبر العشـــرات من الأهـداف التي كـانـت موزعـة عبر التراب الوطني"، وقد استهدفت هذه العمليات نقاطا حساسة في كامل المناطق

المعنية بالهجوم، تمثلت في حرق محولات كهربائية وقطع أسلاك وأعمدة الهاتف والهجوم على بعض مراكز الدرك والشركة والثكنات العسكرية، وقد كانت الأسلحة المستعملة بسيطة وقليلة قدرت بأربعمائة (400) قطعة سلاح، منها الحربي ومنها بنادق الصيد، ومجموعة من القنابل المصنوعة محليا والمفرقعات، وقد وصف بن بولعيد ذلك بقوله: "يجب حسب إمكانياتنا أولا وقبل كل شيء مهاجمة مراكز الدرك وثكنات الجند، إن وسائلنا متواضعة ويتوجب تعويض هذا النقص بأهمية الأهداف فإذا نحن هاجمنا مراكز القوات المسلحة وأضرمنا النيران في المخازن فإننا سنصيب قصور السلطات الاستعمارية المتعسفة"، دارت الحرب بين الجيش الفرنسي والثوار الجزائريين، الذين استخدموا حرب العصابات بصفتها الوسيلة الأكثر ملاءمة لمحاربة قوة جرارة مجهزة أكبر تجهيز، خصوصا وأن الثوار لم يكونوا يملكون تسليحا معادلا لتسليح الفرنسيين.

كانت بداية الثورة بمشاركة 1200 مجاهد على مستوى الوطن بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية فقط، وكانت الهجومات تستهدف مراكز الدرك والثكنات العسكرية ومخازن الأسلحة ومصالح استراتيجية أخرى شملت هجومات المجاهدين عدة مناطق من الوطن، وقد استهدفت عدة مدن وقرى عبر المناطق الخمس: باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في المنطقة الأولى، قسنطينة وسمندو بالمنطقة الثانية، عزازقة وتيغزيرت وبرج منايل وذراع الميزان بالمنطقة الثالثة، أما المنطقة الرابعة فقد مست كلا من الجزائر وبوفاريك والبليدة، بينما كانت سيدي علي وزهانة ووهران على موعد مع اندلاع الثورة في المنطقة الخامسة، وباعتراف السلطات الاستعمارية فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وجرح 23 منهم وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية، أما الثورة فقد

فقدت في مرحلتها الأولى خيرة أبناءها الذين سقطوا في ميدان الشرف، من أمثال بن عبد المالك رمضان وقرين بلقاسم وباجي مختار وديدوش مراد وغيرهم.

2.2 ردود الأفعال المحلية والدولية بعد اندلاع الثورة:

1.2.2 ردود الأفعال المحلية:

أ موقف الشعب الجزائري:

بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 استقبلها الشعب الجزائري بالتأييد والمباركة لأنها السبيل الوحيد الذي بقي لتحقيق استقلاله بعد فشل التجربة السياسية.

سكان الأرياف: التف سكان الأرياف حول الثورة منذ الوهلة الأولى بتموينها بالسلاح المتمثل في بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف، حيث اندلعت الثورة بـ 3000 مناضل في أول نوفمبر 1954، وبعد عام أي سنة 1955 أصبح عدد المجاهدين يناهز 600 مجاهد على مستوى القطر الجزائري، إضافة إلى التموين بالأموال، المواد الغذائية، اللباس، الحراسة وجمع أخبار وتحركات العدو.

سكان المدن: كان التفاف سكان المدن حول الثورة من خلال العمليات الفدائية التي قامت بها مجموعة من أفواج الفدائيين، والتي تم تسليحها بالمسدسات والقنابل ودربت تدريبا دقيقا على استعمال الأسلحة الأوتوماتيكية والقنابل اليدوية قبل اندلاع الثورة، بالإضافة إلى الأدوية والمعدات الطبية التي كانت ترسل من المدن إلى الجبال كذلك الممرضات والممرضون والأطباء الجزائريون الذين غادروا مستشفيات المدن، والتحقوا بإخوانهم المجاهدين .

ردود الأفعال الفرنسية:

تظهر نوايا الثورة من خلال نص بيان أول نوفمبرمن خلال هدفها ورغبتها في إيجاد حل للقضية الجزائرية سلميا، ولذلك تدعو فرنسا التي عليها اظهار حسن النية، الى مفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير ، الا أن تعنت فرنسا وصدها عن مطالب الجزائريين وتجاهلها للبيان بالطرق السلمية، واعتبارها الأمر شأنا داخليا فرنسيا والجزائر جزء لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية، اعتبرت ذلك مجرد عمليات تمرد وأعمال إرهابية من طرف جماعات خارجة عن القانون، وستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لصدهم، ومن أجل ذلك سخرتالقوة المادية والمعنوية لمواجهة الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، مما عجل بسقوط حكومة منداس فرانس، في 25 فيفري 1955، واتحدت ردود الفعل الفرنسية على كافة المستويات داعية الى ردع الحركة بقوة وبسرعةويظهر ذلك ممن خلال تصريحات قادتها العسكريين والسياسيين.

ب موقف الأحزاب السياسية:

- **موقف حركة الانتصار للحريات الديموقراطية:**

المركزيون: بتاريخ 04 نوفمبر 1954 من جريدة "الجزائر الجمهورية" نشرت تصريحات للمركزيين باسم اللجنة المركزية للحركة، حيث وصفوا تلك الأعمال بأنها "إرهابية" ووصفت القائمين بها، بأنهم إرهابيون ، وأرسل المركزيون عدة برقيات إلى باريس يحتجون فيها ويقترحون ويؤكدون أن "المشكل سياسي، وأن الأحداث نابعة من الجزائر..."، وشاركوا في مساع مشتركة مع غيرهم في الجزائر إلى أن اعتقلوا ثم أطلق سراحهم، عندها انقلب معظمهم وانضم أغلبهم إلى الجبهة ثم التحقوا بالقاهرة، تونس، المغرب وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحرري في إطار الجبهة، حيث تولى رئيسهم يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية الأخيرة.

الميصاليون: بتاريخ 04 نوفمبر من جريدة "الجزائر الجمهورية" نشرت تصريحات للميصاليين باسم المكتب السياسي للحركة، حيث وصفوا العمليات الأولى بأنها "اعتداءات"، وفي 08 نوفمبر 1954 صرح مصالي الحاج قائلا: "أعتبر هذه الأحداث منطقية في كفاح الشعب الجزائري الذي طالما انتظر زوال الاستعمار بالطرق السياسية، لكنه لم يستجب لطموحاته وقوبل بالرفض، بل بالقمع والاضطهاد، والبطش فكان الانفجار...، يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمال يائسة"، وهنا يكمن العلاج وبعدما استعملت الجبهة التصفية الجسدية ضد المصاليين، التحق العديد منهم في صفوف الجبهة وبقي مصالي الحاج والبقية الباقية على الحياد حتى استرجاع السيادة الوطنية 1962/07/05.

- **موقف الحزب الديموقراطي للبيان الجزائري:**

لم يتخذ الحزب موقفا ثوريا غداة اندلاع الثورة المسلحةلأنه لم يؤمن بالعنف الثوري ، والاتجاه السائد في صفوف هذا الحزب هو الاندماج وإقامة جمهورية جزائرية في إطار اتحاد فرنسي، وقد صرح فرحات عباس رئيس الاتحاد الديموقراطي بباريس حيث قال: "لقد اخترنا في حزبنا بدون أي خلفية وبكل حرية التداخل مع فرنسا..."، وذلك في منتصف عام 1955، وبهذا بقي الاتحاد الديموقراطي متمسكا بموقفه المناهض للكفاح المسلح، رغم التضحيات الجسيمة التي كان يقدمها الشعب الجزائري باستمرار، غير أن انتفاضة 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني وغيرها من الأحداث التي غيرت مواقف الحزب وعجلت بانضمام معظم أعضاء الاتحاد الديموقراطي وفي مقدمتهم رئيسه فرحات عباس إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، حيث عقد فرحات عباس بتاريخ 1956/04/25 ندوة صحفية حضرتها الصحف العربية ووكالات الأنباء العالمية أعلن أثنائها عن انضمامه رسميا إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، مؤكدا في نفس

الوقت موقف الأمة الجزائرية المتحدة المكافحة ضد الاستعمار الفرنسي والذي لخصه في كلمتين "الاستقلال والفناء".

- **موقف الحزب الشيوعي الجزائري:**

صرح الحزب بتاريخ 09 نوفمبر 1954 بأنه لا يمكن اللجوء إلى الأعمال الفردية التي من شأنها أن تخدم مصلحة الاستعمار وأدانوا التمرد، وفي سنة 1955 حل وزير الداخلية الفرنسي الحزب الشيوعي، وأوقف جرائده الثلاث "الجزائر الجديدة، الحرية، الجزائر الجمهورية" والتحق الشيوعيين الجزائريين كشباب مناضلون بصفة فردية بجيش وجبهة التحرير الوطني موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

بعد اندلاع الثورة بـ 15 يوما صرح رئيسها الشرفي الشيخ البشير الإبراهيمي عن طريق راديو القاهرة قائلا: "أيها المسلمون الجزائريون، هذا هو الصوت الذي يسمع الآذان الصماء، هذا هو النور الذي يفتح الأعين المغلقة...، سيروا على بركة الله وبعونه، وتوفيقه إلى الميدان المسلح، فهو السبيل الأوحد إلى إحدى الحسنيين: إما الموت ووراءه الجنة وإما حياة وراءها العزة والكرامة".

ومن خلال البيانات والنداءات التي جاءت في جريدة البصائر، منها البيان الذي كان يوم 28 يناير 1955 من أهم ما جاء فيه: فضح الأساليب الوحشية الفظيعة التي استعملتها السلطة الاستعمارية لمحاولة قمع حركة الثورة، إضافة إلى أن الجمعية دعت الشعب إلى التماسك، والتكتل، والوحدة المطلقة في سبيل الدفاع عن حريته المنتهكة.

وفي الأخير يمكن تفسير هذا الاحجام والتردد في اعلان الولاء والتضامن والانضواء تحت لواء الثورة للأسباب التالية:

كون قادة الثورة كانوا في معظمهم من عنصـــر الشـــباب اذ كانت ارواحهم لا تتعدى في الغالب أربع وعشرون سنة من ثم لم تكن القيادة الثورية معروفة في الأوســاط الســياســية الجزائرية فخاف الكثير من الانحراف او الانزلاق ونســوا ان مصـــدر التغيير يكون عادة في فئة الشباب باعتبارهم رمز القوة والتغيير.

ضـــعف الاعلام الثوري للتعريف بالمولود الجديد ماعدا فقط بيان أول نوفمبر أو إذاعة صـوت القاهرة فا لثورة إعلاميا واشـهاريا كانت محدودة جدا ، لذا انتبه قادة الثورة لهذه المعضـــلة وحاولوا تداركها بإقامة مصـالح إعلامية متخصـصـة للتعريف بالثورة وقادتها وأهدافها التي هي هدف لكل وطني. البداية في اســتقطاب واحتواء الوطنيين ضـــف الى ذلك كله التعتيم الإعلامي المفروض من قبل الفرنســيين ووصـــف الثورة بالأحداث الداخلية بل والأكثر من ذلك الســعي الى تشويه صورة الثورة وقادتها في الداخل والخارج بل وإقناع الكثير من الجزائريين وجزء كبير من الراي العام داخليا وخارجيا بانها حركة قطاع طرق وفلاقة ونعوت أخرى غير لائقة لاقناع الجميع بالأحجام والاعراض عنها.

حب الزعامة لدى بعض الوطنيين وإصـــرار القادة الأوائل على مبدا القيادة الجماعية جعل البعض يعرض عن الثورة بل يعارضـــها أحيانا.

الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب او الجمعية الواحدة اذ انقسم هؤلاء الى مؤيد او معارض ومن ثم لم يحصـــل اجماع وطني شـــامل ومؤيد للثورة.

عنصـــر المباغتة الذي اعتمدته الثورة كاســـتراتيجية ناجحة في مواجهة الاستعمار الا انه هذه الاستراتيجية جعلت الراي العام الداخلي يتشتت ومن ثم أصبح هذا المبدأ سلاح ذو حدين.

ج موقف المستوطنين الفرنسيين من الثورة:

كان موقف المستوطنين الفرنسيين من ثورة أول نوفمبر 1954 موقفا استهتاريا تملؤه الثقة بالنفس، والثقة بالسلطة الفرنسية "بأنها ستنقض على هذه المجموعة الخارجة عن القانون وهي مجموعة من قطاع الطرق، وهكذا بقي المعمرون الفرنسيون يعيشون أحلامهم الزائفة، إلى غاية نهاية سنة 1955 حيث أحس فيها المستعمرون أن هذه الثورة تختلف عن الانتفاضات التي سبقتها، بعد فشل القوات الاستعمارية في القضاء عليها".

2.2.2 ردود الأفعال الدولية بعد اندلاع الثورة:

مع بداية الثورة الجزائرية وقفت العديد من الدول موقف الحياد من القضية الجزائرية، بل الكثير منها أيد فرنسا في أعمالها الوحشية لقمع التمرد على حد تعبير سلطات الاحتلال، وبعد الانتصارات العديدة التي حققتها الثورة تغيرت هذه المواقف وكسبت الثورة تأييدا دوليا كبيرا خصوصا بعد تشكيل الحكومة المؤقتة. للجمهورية الجزائرية.

أ موقف الرأي العام الدولي (نماذج من المواقف الدولية):

- **أمريكا وإنجلترا:**

لم تصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا إلا بضعة مواقف قليلة اضطرتها إليها إلحاحات منديس فرانس بمناسبة زيارته إلى أمريكا، وإلحاح الفرنسيين عموما بدعوى التضامن الأطلسي، وأن الجزائر جهة معرضة للخطر الشيوعي... وأن هذا خطر على الميثاق الأطلسي ودول الحلف.

وبعد تدخل منديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في آخر زيارة له لأمريكا حصل على موافقة واشنطن على لسان جون فستر دالاس كاتب الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية على أمرين هما:

تدخل أمريكا لدى مصر وإسبانيا لإيقاف نشاطهما الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.

الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الأطلسي في الجزائر.

وبناء على هذه المعطيات بادرت الدول الحليفة لفرنسا من الحلف الأطلسي مثل الو. م. أ، وبريطانيا بدعم فرنسا، وأرسلت أمريكا بأخصائيين عسكريين وطائرات عمودية، وأسلحة وعتاد.

وقد ألقى السفير الأمريكي دوغلاس ديلون خطابا طويلا كله تأييد لفرنسا قال فيه: "إن السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا تحظى بالتأييد المطلق من الولايات المتحدة الأمريكية"، وقال كذلك في 1959: " لا يمكن منع فرنسا من استعمال سلاح الحلف بالجزائر".

- **أمريكا اللاتينية:**

بدأت الجبهة نشاطها الإعلامي في أمريكا اللاتينية بالبرازيل والأرجنتين، وكانت مناهضة الاستعمار محاولة لتوسيع دائرة التعاطف مع القضية الجزائرية، إضافة إلى النشاط التضامني المكثف لصالح القضية الجزائرية، حيث صوتت معظم دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والشيلي والأرجنتين وغيرها) على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقاء فرنسا الأوروبيين، ضد إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما عملت جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956 بدعم الأقليات ذات الأصل العربي، على أن يتم الاعتراف بكفاحها كثورة ضد الاستعمار، لكن هذا المسعى وهذه المثابرة لم يحظيا بالنتائج المرجوة، وذلك قبل الثورة الكوبية على الأقل في سنة 1959 وبالفعل كان نظام كاسترو أول نظام في القارة يعترف بالحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية في يوليو 1961.

- **الدول الآسيوية:**

اندلعت الثورة الجزائرية مع بداية الحركة الافريقية الأسيوية، وتحضيرها لمؤتمرها التأسيسي، فكان المؤتمر الأفروآسيوي الذي انعقد في 17 أبريل 1955 بباندونغ، بمثابة نقطة انطلاق وتحول رئيسية في كفاح الشعب الجزائري والدور السياسي لجبهة التحرير، خاصة وأنه اختتم بإصدار بيان تضامني مع الثورة الجزائرية في حربها الدائرة ضد الاستعمار الفرنسي، ولعب تضامن هذه الحركة بفضل أعضائها من البلدان العربية والإسلامية لاحقا، دورا حاسما في تقديم القضية الجزائرية على منبر الأمم المتحدة.

- **الاتحاد السوفياتي:**

أبدى الاتحاد السوفياتي تحفظه تجاه الثورة الجزائرية، واعتبر المسألة الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا وحدها، وقد اعتبر خروتشوف أن الجزائر تدخل في نطاق شعوب الاتحاد الفرنسي وفي سنة 1956 قام غي موليه بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي آنذاك، صرح مولوتوفMolotov) وزير خارجية الاتحاد السوفياتي لوفد البرلمانيين الفرنسيين بأن "رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر" وفي مناسبة أخرى قال: "أن الاتحاد السوفياتي يدرك أهمية المسألة الجزائرية بالنسبة لفرنسا، ولكنها مشكل فرنسا".

ب موقف العالم العربي والإسلامي:

استطاعت الثورة الجزائرية أن تنال تأييد الحكومات العربية والإسلامية من أجل تدويل القضية الجزائرية وتوجيه اهتمام العالم الخارجي نحو ما يحدث فوق أرض الجزائر، وبهذا أدركت القوة العربية الإسلامية مدى جدية وأهمية الثورة الجزائرية، لا بالنسبة للجزائر وحدها بل بالنسبة للأمة العربية والإسلامية كلها. هكذا كانت ثورة نوفمبر في نظر الأمة العربية "ثورة عربية" يجب على العرب أن يساعدوها بكل الإمكانيات وأن نجاحها هو نجاح العرب وفشلها لا قدر الله فشل العرب، وعلى هذا الفهم العربي سار العرب مع الثورة

الجزائرية وأصبحت بعد خمسة أشهر ونصف من اندلاعها تحتل اهتمام القادة في مؤتمر "باندونغ" المنعقد في 18 أبريل 1955.

- **دول المغرب العربي:**

***المغرب الأقصى**: كان لمؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة من 15- الى 22 فبراير 1947، بمشاركة أهم الأحزاب المغاربية (حركة الانتصار الجزائرية والاستقلال المغربي والدستوري التونسي الجديد، أهم اتحاد مغاربي لطرح مشروع مشترك لكيفية تحرير المغرب العربي، الذي شكل بدوره " لجنة تحرير المغرب العربي " بقيادة الأمير بن عبد الكريم الخطابي، وانضم اليه شخصيات مغاربية مناضلة، كان من بين مهامها تحضير وتنسيق الجهود لانطلاقة الكفاح المشترك لتحرير الأقطار المغاربية، وتظافرت الجهود المغاربية لإنجاح هذا المشروع من خلال التنسيق بين المناضلين الجزائريين والمغاربة والتونسيين إضافة الى المصريين وكان لهم الفضل في تأسيس النواة الأولى لجيش تحرير المغرب العربي مما أعطىدفعا قويا ودعما شمل كافة المجالات إضافة الى التأييد المطلق للثورة.

كما عملت المملكة المغربية على مساندة الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها، وراحت تعمل من داخل الأمم المتحدة للسعي نحو تدويل القضية، حيث كان لمؤتمر طنجة بين (27- 30 أبريل 1958) خطوة حاسمة في دعم حقوق الشعب الجزائري الثابتة.

تونس: اتسم الموقف التونسي خلال السنتين الاوليتين من الثورة بالليونة مع فرنسا ضمانا لمصالحها مما يعد اخلالا بالتعهدات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر طنجة، من خلال موقف بورقيبة ، وأعلن عن معارضته لمناقشة القضية في الأمم المتحدة في 1957 مما ميز موقفها السلبي تجاه الثورة في بداياتهابالنسبة للموقف الحكومي الرسمي، ولا يمثل ذلك موقف الشعب التونسي وبعض الحركات السياسية المناهضة للاستعمار، الا أن موقفها تغيروتحول موقف

تونسليصبح أكثر إيجابية، معالضغط الشعبيعلى الحكومةالمهادنة، وأصبحت تمثلقاعدة خلفية للثورة الجزائرية، من خلال تقديم الدعم المادي (اللوجستيكي)، ومعنوياسياسيا ودبلوماسيا، مما يدل على التكامل والتفاعل الطبيعي بين أجهزة الثورة في الداخل وقواعدها الخلفية في الخارج، ساهمت تونس إلى جانب العديد من الدول العربية في تكوين إطارات عسكرية جزائرية من خلال دورات تدريبية التي ينخرط فيها الشباب الجزائري ويتخرجون برتب عسكرية في جميع فروع الجيش البرية وسلاح الاتصالات والإشارة، وقد لعب هؤلاء الخريجين دورا كبيرا في استعمال الثورة للأسلحة المتطورة، كما ساهموا في تطوير الأسلحة القديمة وخصوصا أن الجيش الفرنسي كان على أحدث ما أنتجته المصانع العالمية، كما كانت تونس ممرا لإدخال الأسلحة والمعدات الطبية والغذائية لأفراد جيش التحرير الوطني، وتم تحويل النشاطات المكثفة للحكومة الجزائرية المؤقتة من القاهرة الى تونس، وأصبح المقر الرسمي بها.

- **دول المشرق العربي:**

نظرا لأهمية النضال السياسي بالنسبة للثورة الجزائرية، رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة التركيز على هذا الجانب اعتمادا على الدول العربية الشقيقة بالمغرب العربي والمشرق العربي باعتبار أن القضية الجزائرية هي قضية عربية بالدرجة الأولى، فكان لأقطار المشرق العربي مواقف إيجابية مساندة دون تردد للقضية الجزائرية معنويا وماديا، وبالمقابل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني يشكل المشرق العربي المنطلق والمجال الحيوي للتدعيم السياسي والمالي والدبلوماسي والعسكري، كما وجدت تأييدا جماهيريا تلقائيا وكل أقطار المشرق العربي كانت له مواقف إيجابية مساندة للقضية الجزائرية معنويا وماديا، وشكل مجالا حيويا للدعم السياسي والدولي والدبلوماسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني ، ومن هذه الدول مصر والعراق.

- **الدول الإفريقية:**

نتيجة للموقف السلبي للرأي العام الدولي اتجاه القضية الجزائرية وتهديد فرنسا بمعاقبة كل من يتدخل في شؤونها الداخلية، فإن بعض الدول العربية أظهرت تخفضها في البداية ولم يجرؤ على إدراج القضية الجزائرية في المنظمات الدولية، أو العمل على تبليغ صوت الثورة الجزائرية، بل هناك من تبرأ تماما، كما فعل السيد فاضل الجمالي في هيئة الأمم المتحدة آنذاك حيث جاء في تصريحه: "...والدليل على ذلك هو أني رفضت فكرة عرض شؤون الجزائر على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة..."، ومن جهته رفض مجلس جامعة الدول العربية في جلسته الختامية يوم 13 ديسمبر 1954 تحت رئاسة ألفريد النقاش وزير خارجية لبنان، رفض المصادقة على اقتراح اللجنة السياسية للجامعة العربية بعرض السعودية قضية الجزائر في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم لم تكن مواقف علنية في العالم العربي والإسلامي عموما باستثناء مصر التي بثت إذاعتها نداء أوب نوفمبر إلى شعوب العالم، وبقي هناك مد وجزر في استعمال جبهة التحرير الوطني "لصوت العرب" لتأرجح موقف مصر، فأحيانا تستجب لموقف فرنسا وتخضع لتهديداته وأحيانا تتشجع بمساندة الثورة الجزائرية وتضرب صفحا عن الوعد والوعيد.

ج موقف بعض الفئات المحلية والدولية من الثورة:

أ/ موقف يهود الجزائر: فرغم جذورهم العميقة في تاريخ الجزائر، ورغم الضمانات التي منحها لهم الأوروبيين وجبهة التحرير الوطني إلا أنهم وقفوا مع الجهاز الاستعماري.

ب/ موقف المثقفون الفرنسيون: فمنهم من وقف ضد الثورة ومنهم من كان له موقف معتدل ما عدا الفيلسوف المشهور جون بول سارتر الذي أيد الكفاح التحرري الجزائري من البداية إلى النهاية.

ج/ موقف الشـــعب الفرنســـي: لم يولي اهتماما لثورة نوفمبر منذ انطلاقتها لأن المعركة كانت بعيدة عنه، ولم يأخذها بجد إلا عند اســـتدعاء الجنود الاحتياطيين وتمديد مدة الخدمة العســـكرية إلى 27 شـــهر، فقاموا بمظاهرات كما حدث في يوم1955/9/5 في محطة مونيـارنس، ويوم 1955/9/11 في محطـة ليون بباريس وتطور موقفهم مع مرور الوقت.

3.2.2 رد فعل الحكومة الفرنسية:

أ رد الفعل السياسي:

مباشـرة بعد انفجار الوضـع في الجزائر من جراء اندلاع الثورة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بتوقيف عدد كبير من مناضلي حركة انتصـــار الحريات الديموقراطية MTLD كما أســـرعت الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرار حل الحزب وإغلاق مكاتبه ونواديه بالجزائر وفرنسا، وذلك يوم 05 نوفمبر 1954 وقد راح ضحية حملة التوقيف بعض أعضـــاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA وقد تجلى واضحا أن الحكومة الفرنسية لم تكن تعلم بموضوع التحضير للثورة ولم تكن لديها معلومات عن مفجريها، ولذا عمدت على اعتقال كل من كان له علاقة بالحركة الوطنية وخاصـــة التيار الاســـتقلالي، أما التصـــريحات الرســـمية فقد تعاقبت على شـــكل بيانات رســـمية وتصـــريحات لوســـائل الإعلام الفرنســـية والأجنبية من طرف وزراء ومسؤولين فرنسيين وعلى الصعيد الدبلوماسي، فقد تسارعت الحكومة الفرنسية إلى اتهام "أطراف أجنبية" بالوقوف وراء الأعمال المسلحة بالجزائر والدعاية لها على الصـــعيد العالمي، وكانت فرنســـا تشـــير بالأصابع إلى مصر وبعض الأوساط العربية.

- **مواقف الإدارة الفرنسية:**

صـــرح الحاكم العام للجزائر روجي ليونار Roger Léonard: "أنه حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، وعلى

الأخص شـرق قسـنطينة، منطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها 30 عملية قامت بها فرق صغيرة، وقد نجم عنها قتل ضابط وجنديان في مدينتي خنشـــلة وباتنة، وجنديان من حراس الليل في منطقة القبائل، وكذلك أطلق الرصـاص على مركز الجندرمة، وألقيت بعض القنابل الحارقة المصـنوعة محليا... والحاكم العام يؤكد أنه اتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات الســريعة اللازمة لمجابهة هذه الحالة، والتي هي بين أيـدي القـائـد العـام حيـث يجري في تنفيـذهـا من بلاغ الحاكم العام الذي صـــدر صـــباح أول نوفمبر 1954، حاولت فيه الســلطات الفرنســية أن تقلل من أهمية تلك الحوادث وتتظاهر بعد الاكتراث وبسهولة القضاء على مرتكبي تلك الحوادث.

كما صـــرح رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان الفرنســي وكاتب الدولة للحرب "جاك شـــوفالي" في 02 نوفمبر 1954: بأن "الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت بأي إرهاب فردي أو جماعي، وأما جميع التدابير الصارمة ستتخذ".

أمـا رئيس الحكومـة منـديس فرانس فقـد صـــرح أمـام الجمعيـة الوطنية:: "لا تخافوا إن الأمة لن تســـمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصـــال ممكن للجزائر عن فرنســـا، وأن حكومته ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة الى زرع البلبلة وخرق النظام العام " ، ومن جهته أصـدر وزير الداخلية الفرنسـي فرانسـوا متيران François Mitterrand بيانـا يســتنكر فيـه هجومـات أول نوفمبر معتبرا إياها مجرد اعتداءات من تنفيذ عصـابات صـغيرة ومعزولة "، مؤكدا على أن فرنسـا سـتقمع هذه العصـابات المتمردة، وأنها لن تقبل الحوار معها مطلقا، مادامت تريدأن تحل محل السلطة الفرنسية، ومن ثم ليس أمام المتمردين ســـواءإدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر فرنسية، ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر.

- **إجراءات الإدارة الفرنسية:**

وقد حاولت في البدء التقليل من الصدمة التي أصابت فرنسا الاستعمارية فاعتبرت الأحداث محدودة التأثير ومن فعل بعض الخارجين عن القانون، غير أن تطور الثورة واشتداد نار لهيبها قد جعل سياسة فرنسا وقادتها العسكريين يدلون بالتصريح تلو التهديد، ويأمرون بمضاعفة عدد قوات الاحتلال المترابطة بالجزائر لمواجهة الأحداث، كما صادقت الحكومة الفرنسية على تخصيص موارد مالية كبيرة تصب في دعم المجهود الحربي الذي وجه للقضاء على الثورة وخنقها في المهد قبل استفحال أمرها.

وقد بادر الجيش الفرنسي إلى شن عمليات عسكرية برية وجوية في ديسمبر 1954 وجانفي 1955 ضد معاقل الثورة في الأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والغرب الجزائري، ومحاصرة السكان وشن حملات التمشيط والتفتيش وإنشاء المناطق المحرمة، ومن هذا المنطلق عملت السلطات الفرنسية كل ما في وسعها لإفشالها والقضاء عليها، فشرعت منذ اندلاع الثورة في مصادرة الصحف الوطنية، والقبض على المناضلين والمتعاطفين مع الثورة، وكل شخص مشبوه فيه، وزجت بالآلاف من الجزائريين في السجون والمعتقلات تطبيقا لنظرية الانتقام في العقوبة، من بينهم 293 من إطارات حركة الانتصار للحريات الديموقراطية، وحل الأحزاب السياسية وطلب من السلطة الفرنسية إرسال ثلاث فرق من جنود المضلات التي وصلت إلى ميناء عنابة في اليوم التالي، وقامت القوات بشن هجمات على أهالي القرى المجاورة لأماكن الهجمات التي وقعت 01 نوفمبر دمر فيها أغلب هذه القرى، وقتل عدد كبير لسكانها العزل، كما أسست مدرسة بسكيكدة اسمها "جان دارك" يعلم فيها الضباط كيفية الحصول على المعلومات من الثوار، واستعمال شتى فنون التعذيب النفسي والجسمي كاغتصاب النساء واستعمال الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، والإحراق بالسجائر،

وانتزاع الأظـافر، والغطس في المـاء والتجويع والتعريض لنهش الكلاب، وتسليط الأضواء الكاشفة على العينين والتعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، وقد وجد الفرنسيون شـهوة ولذة في هذا العمل الإجرامي الذي استشهد على إثره الكثير من المجاهدين...الخ.

- ***إعلان حالة الطوارئ أفريل 1955:**

أمام توسـع نطاق الثورة وكثافة العمليات المسـلحة ضـد قوات الاحتلال والمصـالح الاسـتعمارية، سـارعت الحكومة الفرنسـية إلى اتخاذ إجراءات عسكرية وسياسية وقانونية مستعجلة لمواجهة الوضع المتدهور في الجزائر، وأخطر إجراء اتخذته فرنسـا يتمثل في سـنها لقانون حالة الطوارئ، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسفية والقمعية وضعتها السلطات الفرنسية الاستعمارية مع مطلع عام 1955لخنق الثورة قبل اسـتفحالها، وقد قامت وزارة الداخلية بتحضير مشروع القانون قصد دراسته من طرف الحكومة الفرنسية في19 مارس 1955، قبل أن يوافق عليه البرلمان الفرنسـي في 1 أفريل 1955، حددت مدة تطبيقه بسـتة أشـهر قابلة للتجديد، وهي مدة كافية حسب الإدارة الفرنسية للقضـاء نهائيا على الثورة حسبهم، وقد تضمن قانون حالة الطوارئ الإجراءات التالية:

تحديد الإقامة للأفراد مع فرض الرقابة الشديدة على تنقلاتهم.

مراقبة المحلات والأماكن العمومية.

تعرض الأفراد المشـبوهين إلى الاعتقال أو السـجن أو النفي دون محاكمة.

إنشـاء المحاكم الاسـتثنائية لتحل محل المحاكم العسـكرية حيث تكون أحكامها نافذة وغير قابلة للطعن، ويخول قانون حالة الطوارئ كذلك للسـلطات المدنية والعسـكرية صـلاحيات مطلقة من أجل اسـترجاع الوضـع إلى ما كان عليه قبل أول نوفمبر 1954 وقد سـمح باعتقال

وسـجن الجزائريين بدون محاكمة، وفرض عقوبات فردية وجماعية، وتطبيق كل أساليب القمع والتعذيب والاضطهاد، وتطبيق حكم الإعدام بشـكل واسـع وفرض الحصـار ومنع التجوال ليلا وإنشـاء مناطق محرمـة. طبق قـانون حـالـة الطوارئ في منطقـة الأوراس في بـدايـة أبريل 1955 ليوسع إلى بلاد القبائل في نهايته قبل أن تخضع له باقي المناطق في أوت وأكتوبر 1955 ، إضـافة الى انشـاء المصـالح الإدارية المختصـة 1955، حيث أدرك الجيش الفرنسـي أن مواجهة الثورة بأبعادها الجماهيرية يتطلب ضرورة موازاة العمل السيكولوجي مع العمل العسـكري، وخاصـة أمام التطور السـريع لجيش التحرير الوطني واتسـاع نطاق العمل الثوري، ومن هنا جاءت فكرة إنشـاء المصـالح الإدارية المختصـة les sections administratives spécialisées (sas)، التي أنشـأهاالحاكم العام الفرنسـي بالجزائر جـاك سـوسـتـال، وتمثلـت مهمتهـا في تكثيف العمـل الاجتمـاعي والسيكولوجي للجيش الفرنسي في الأوساط الجماهيرية الجزائرية في الأرياف والمدن بقصـد عزلها عن جبهة وجيش التحرير الوطني، وقطع صـلة الشـعب بالثورة. وقد تم وضـع خريطة لتوزيع مراكز الشؤون الأهلية حسب الأهمية السكانية والجغرافية والاستراتيجية لكل منطقة بهدف انشـاء شـبكات تجسـس ومراقبة الشـعب وزرع الخوف لمنع الجزائريين من دعم ثورتهم، اذ فرضـت حالة الحصـار في 03 أفريل 1955 وشـكلت محاكم خاصـة لقمع الجزائريين وفقا لتشـريع استثنائي قاس، فرض الإقامة الجبرية والنفي والسجن، محاصرة جبال الأوراس لتحقيق الحسـم بعمليات اسـتعراضـية، توزيع الأسـلحة على المعمرين وتأسيس عديد المليشيات.- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ومن ثمة العقاب الجماعي، تكثيف التواجد العسـكري حيث بلغ عدد القوات 80.000 جندي سـنـة 1955.الى جـانـب حملا ت الاعتقال الواسعة.

المحاضرة الرابعة

هجومات الشمال القسنطيني "20 أوت 1955":
(الظروف، الوقائع، النتائج)

قال زيغود يوسف (اليوم أصبحت القضية قضية موت أو حياة ففي أول نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل، وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة أعمالها وعملياتها ويذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان بأننا عاجزون على أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال.

1 الظروف:

حصار الأوراس، وسعى "جاك سوستيل" لبعث مشروع إصلاحي مستوحى من قانون 1947 لإفراغ الثورة من محتواها وبعث النشاط السياسي مع فرض حالة الحصار وتطبيق الأحكام العرفية أفريل 1955.

استشهاد "ديدوش مراد" في 18 جانفي 1955 واعتقال كل من "مصطفى بن بولعيد" في 12 فيفري 1955 و"رابح بيطاط" في 23 مارس 1955.

ولقيت الأحداث عدة صعوبات من بينها:

تركز الثورة بمنطقة الأوراس ولهذا يجب القيام بهجوم خارج هذه المنطقة لتأكيد شمولية الثورة.

نقص الأسلحة وارتفاع طلبات التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني.
بعد النجاحات والانتصارات التي حققتها الثورة داخليا بأفشال

مخططات العدو وتحقيق انتصارات في الميدان وخارجيا ببداية تدويل القضـــية الجزائرية واعلاميا بكســر الطوق الإعلامي وإقناع الجميع بمشــروعية الثورة ونبالتها وقدســية أهدافها من هنا اقتنع الجميع بضرورة الانضمام للثورة ودعمها بكل ما يملك وصدقت بذلك مقولة ابن المهيدي القوا بالثورة الى الشارع يحتضنها الشعب ونجحت بذلك استراتيجية الثورة وفشلت سياسة فرنسا في محاصرة الثورة داخليا وخـــــــــارجـــــــــــيـــــــــــــا.
ملاحظة الاجدر ان تحذف: كانالتزايد نتيجة صـــمود منطقة الأوراس وقيام الجماهير الشـــعبية بعمليات تخريب لمنشـــآت العدو ومزارعه ونســـبها للمجاهدين. لا تتحدثي عن الثورة في نطاقها الضـــيق الثورة كانت وطنية والا اين مبدا الشمول؟

اما عن ردود الفعل الاســـتعمارية عن توســـع الثورة وشـــموليتها وتمكنها من تخطي الحاجز الإعلامي الفرنســـي بل واســـتغلاله أحيانا للترويج للثورة ذاتها: تمثلت في التصعيد الخطير في موقف الاستعمار وتخطيطه لسحق الثورة وذلك من خلال:

تعميم قانون الطوارئ في كل أرجاء الوطن. كيف ذلك

الحرب النفسية من خلال نفي وجود الثورة. تعابير مقتضبة جدا تحتاج الى توســعة وتوضــيح ادعاء فرنســا أن قانون الطوارئ عزل الثورة ومنع انتشارها.

تعيين جاك ســوســتال عام 1955 واليا عاما على الجزائر والاســتنجاد بحنكته السياسية.

هذه العوامل جعلت زيغود يوســف وبعد التشــاور ودراســة الوضــع على كل الأصــعدة لمدة 15 يوما، يقرر القيام بهجوم شــامل عبر تراب المنطقة الثانية بهدف افشالخطط "سوستال" التي حققت نجاحا نسبيا،

إضـــافة التعميم الثورة لتصـــبح جماهيرية وليســـت ثورة نخبة من الشعب.

2 هجومات الشمال القسنطيني:

لقد كان هجوم 20 أوت شـــامل للولاية الثانية بمشـــاركة الجماهير والمجاهدين جنبا إلى جنب، وقد تم فيه الهجوم على مختلف المراكز والطرق والمصالح الاقتصادية العمومية وحرق محطات البنزين، وقد شـــارك فيه 12185 مواطن من بينهم 185 مجاهد، كما تم فيه تنفيذ حكم الأعوام في بعض الخونة وبعض الأوروبيين إضـــافة إلى حرق والاستيلاء على ممتلكاتهم وتتجلى أهمية هجوم 20 أوت وما امتاز به من خصـــائص وأبعاد من خلال البيان الذي أذاعته جبهة التحرير الوطني، والذي جاء فيه بالخصوص "لقد تحطمت قبضة العدو وتنفس الشـــعب والصـــعداء و عادت الثقة إلى النفوس، وقد ربحنا معركة المنطقة الثانية بصـورة مؤكدة وعلى الصـعيد القومي أقمنا الدليل بأن في اســـتطاعتنا عندما نريد أن نعرض للخطر وأن نهز إدارة العدو وجهازه العسكري، وفي نيويورك حيث ستعرض القضية الجزائرية للمرة الأولى وستمكن العالم من أن يكون لنفسه صورة عن إمكانياتنا وتصميمنا".

كما تجلت كذلك أهمية الهجوم من خلال مباركة القيادة العليا للثورة له، حيث طالب العربي بن مهيدي بالقيام بعملية مماثلة في المدن الأخرى، وخاصـــة العاصـــمة لجلب انتباه الرأي العام الدولي، حينها قال بن مهيديكلمته المشهورة: "نحن رمينا بكفاحنا أمام الشعب فإن شاء احتضنه وإن أبى فليسقط".

3 النتائج:

ورغم أن عدد الشـــهداء كان كبيرا، الا أن تحقق بعض الأهداف كانأكبرفي كافة المجالات:

1.3 فمن الناحية العسكرية:

فك الحصار على منطقة الأوراس.

تحطيم أسطورة الجيش الذي لا يقهر.

دخول الأسلحة عبر قوافل منظمة من تونس.

تزويد جيش التحرير الوطني بالعناصـــر المقاتلة حيث بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بعد الهجوم 2000 مجاهد و500 مسبل.

إثبات وطنية الثورة وشموليتها.

امتداد العمل الثوري للمنطقة الخامسة.

2.3 سياسيا:

أحداث قطيعة تامة بين الجماهير والسلطات الفرنسية.

قطع الطريق على الســياســيين المحترفين الذين كانوا يحلمون بإيجاد حركة تجمع الجزائريين والأوروبيين في إطار أخوة ترفض العنف.

القضـاء على سياسـة الإصـلاحات "لسـوسـتيل" من خلال سـعيه الى إجهاض الثورة.

تـأســيس المجـالس الشـــعبيـة في القرى والـدواوير بـالمنطقـة الثـانيـة وتنصيبهم من طرف جبهة التحرير.

3.3 أما على المستوى الخارجي:

تعزيز التضامن بين الشعبين الجزائري والمغاربي.

تشكيل وفد عربي لتولي النضال عن قضايا الشعوب العربية بعد مجازر سكيكدة (5000 مواطن داخل ملعب).

تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة رغم ادعاء فرنسا أنها قضية داخلية.

صرح الجنرال سوستال بعد الهجومات بـ "أن ما وقع في نيويورك أثمن من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني..."، كما صرح كذلك بعد أسابيع من الأحداث: "أن هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن وهما فاتح نوفمبر و20 أوت، وهذا الأخير أكثر لأن سلسلة الحوادث بعده قد تكاثرت وأخذت بعدا آخر...". واختلفت أعداد الضحايا بين التقارير الفرنسية وجبهة التحرير الوطني، فحسب الفرنسيين فإن عدد القتلى يصل إلى حوالي 1500 قتيل، أما جبهة التحرير الوطني فنشرت يومها 1200 قتيل وهو ما يتوافق وشهادة أحد الجنود.

ومن جهة أخرى جاءت الهجومات لتزكية ودعم مطلب المجموعة الأفروآسيوية التي تبنت مهمة الدفاع عن القضية الجزائرية، في المحافل الدولية ــ، خاصة أمام هيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة التي عقدت قبل 1955، تنفيذا لتوصيات مؤتمرباندونغ1955.

معركة جبل الجرف "22 سبتمبر 1955":

نشبت معركة الجرف بقيادة بشير شيهاني وعباس لغرور وعجول عجول بين المجاهدين وقوات الجيش الفرنسي في يوم 22 سبتمبر 1955 بمنطقة الأوراس غرب مدينة تبسة، وتعد أقوى وأطول معركة في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث دامت ثماني أيام تكبد فيها الجيش

الفرنسي خسائر كبيرة تصل الى-700 جندي-إضافة إلى خسائر مادية كبيرة، بينما استشهد مائة من الجزائريين، وانتهت المعركة بنصر كبير للمجاهدين، ووصل صيتها إلى المحافل الدولية مما دعم نتائج هجومات 20 أوت 1955 التي أدت الى تدويل القضية الجزائرية.

كما تم إحكام الحصار على القوات الاستعمارية والقضاء على القوات الاستعمارية المحاصرة، وتم غنم أسلحة أوتوماتيكية كميات هائلة من الذخيرة ومدفعين (بازوكا) وجهاز إرسال واستقبال لاسلكي، إضافة الى إحراز المجاهدين لانتصارا ت باهرة، وسجلت خسائر جد جسيمة في جانب العدو في قواته ومعداته وآلياته، وعطب 12 دبابة وفرار باقي الدبابات في اتجاه تجمعات العدو.

مؤتمر باندونغ "18 أفريل 1955":من خلال مؤتمر باندونغ المنعقد في إندونيسيا في 18 أفريل 1955 تحقيق "أول انتصار دبلوماسي ودولي" للجزائر في مواجهة الاستعمار الفرنسي، يتمثل في "تدويل القضية الجزائرية" على مستوى المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، اذ أنه وبعد مرور ثلاثة أشهر من انعقاد مؤتمر باندونغ، وبالضبط في 29 جويلية 1955 تقدمت 14 دولة مشاركة في هذا المؤتمر من أصل 29 برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تطالب من خلالها إدراج القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة المنعقدة في سبتمبر 1955.

وحسب بعض الباحثين والمؤرخين، فان فرنسا شنت حملة دبلوماسية شعواء على هذه الخطوة، مما أدى إلى تأجيل طرح القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة للدورة الـ 11 المنعقدة سنة 1956، وأنه خلال الاجتماع التحضيري لمؤتمر باندونغ في ديسمبر 1954، والذي جمع رؤساء الدول الخمس وهم الهند وإندونيسيا وبرمانيا وسريلانكا وباكستان، أفضت المناقشات إلى عقد مؤتمر باندونغ الذي جمع ممثلي بلدان إفريقية وآسيوية بـ "مشاركة

الجزائر ضـــمن الوفـد المغـاربي الـذي يضـــم ممثلين من تونس والمغرب". كما أشـار إلى أن منظمي هذا المؤتمر قد وجدوا صـعوبة من الناحية القانونية في تحديد صـــفة جبهة التحرير الوطني كعضـــو كامل العضـوية في المؤتمر وهي لا تتمتع بصـفة دولة، بحكم أن هذا المؤتمر يضـــم دولا مســـتقلة من إفريقيا وآســـيا إلى أن تم التقرير بمشاركتها ضمن الوفد المغاربي بصفة "ملاحظ"، وقد شارك في هذا المؤتمر حوالي 600 مندوب من 29 دولـة وهي على التوالي: الهند وباكستان وسيريلانكا وبرمانيا وإندونيسيا وأفغانستان وإيران والفلبين وتركيا وتايلاند والعربية السـعودية والعراق والأردن ولبنان وسـوريا واليمن ومصـــر والســـودان وليبيا وليبيريا وإثيوبيا وغانا وكمبوديا والصـــين واليابان ولاوس والنيبال والفيتنام، أما الملاحظون فتمثلت وفودهم في بلدان المغرب العربي الثلاث وقبرص ومفتي فلسطين.

في هذا الإطار فإن مؤتمر باندونغ أصـــدر قرارا ينص على "حق شـعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير المصـير والاسـتقلال"، ويدعو الحكومة الفرنسية لوضـع تسوية سلمية لهذا الموضـوع. وكان هـذا القرار يبرز بلقبي بمثـابـة فتح لأبواب المنظمـات الـدوليـة وفي مقدمتها الأمم المتحدة أمام القضـية الجزائرية. وأضـاف المتحدث أن مؤتمر بـانـدونغ ومـا انبثق عنـه من قرارات يجعلـه بحق "مؤتمرا تأسيسيا" لمجموعة الدول الأفروآسيوية، وهي المجموعة التي كرست التعـاون بين القـارتين والعمـل المشـــترك لتحرير البلـدان الإفريقيـة والآسيوية.

المحاضرة الخامسة

مؤتمر الصومام 1956
(الظروف، الوقائع، النتائج)

1 الظروف:

يعد مؤتمر الصومام الحدث الأكبر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني الذي جمع قادة الداخل في 20 أوت 1956، ففي هذا المؤتمر استطاع جيش التحرير الوطني أن يخرج مستفيدا من دروس عشرين شهرا مضت من الحرب واستطاع المؤتمر أن يحدد الأهداف السياسية للثورة، والمبادئ الأساسية التي سارت عليها حرب التحرير، إلى أن استطاعت تحقيق الغاية التي قامت لأجلها والمتمثلة في الاستقلال الوطني.

أما عن الظروف والعوامل التي أدت إلى عقده، فبعد احراز الثورةلعدد من الانتصارات من يوم اندلاعها في أول نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد المؤتمر، رغمالمواقف والأحداث الصعبة التي مرت بها خلال هذه الفترة لاسيما في بدايتها.

1.1 ظروف انعقاده:

1.1.1 داخليا:

لقد كانت لأحداث 20 أوت 1955 أثرا كبيرا على مسار الثورة، إضافة الىانضمام المئات من الثوار إلى الثورة، إذ وصل عدد المجاهدين في سنة 1956 إلى أكثر من 40 ألف، وأكثر من ذلك انتشارهافي كافة ربوع الوطن.

تصميم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته، مما أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل،

إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال كذلك ضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة حيث يكاد معدوما لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت.

ومما زاد من مناعة الثورة هو الالتحام الشعبي، والالتفاف حول جيش وجبهة التحرير الوطني تأكيدا لمقولة العربي بن مهيدي: "ساعدوني على إنزال الثورة إلى الشارع، وأنا سأضمن لها النجاح"، إذ تمكنت جبهة التحرير الوطني من جمع الوطنيين وتوحيد الشعب الجزائري في كفاحه، وبذلك تمكنت الثورة من أن تتوسع توسعا قويا.

2.1.1 خارجيا:

فيما يخص الظروف الدولية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصومام يمكن حصرها فيما يلي:

مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956 مما يعني نقل الثورة إلى التراب الفرنسي.

إعطاء الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 وكل هذا تحت تأثير الثورة الجزائرية.

طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن، ورغم رفضه إلا أنه اعتبرها قضية دولية، وهذا في حد ذاته انتصار خارجي.

مساندة دول عدم الانحياز في لقاء بريونيفي جويلية 1956 بيوغسلافيا للقضية الجزائرية.

من خلال استعراض الظروف الداخلية والخارجية للثورة نصل إلى نتيجة حتمية، وهو أن لقاء قادة الثورة كان أكثر من ضروري لتقييم مسار عام ونصف من الكفاح المسلح، ووضع استراتيجية مستقبلية لضمان نجاح العمل المسلح.

فمؤتمر الصـــومام كان خلاصـــة عام ونصـــف من الثورة وبداية الطريق للاستقلال.

2 انعقاد المؤتمر:

في 1956م اسـتطاعت الثورة أن تتخلص من كثير من الصـعاب والمشاكل، وتتخطى العراقيل والعقبات، كما استطاعت أن تتغلغل إلى أعماق الطبقات الشـعبية وتقوي نفوذها وسـيطرتها، ولذلك فكر القادة من جديد في أمر المؤتمر وشـرعوا في الإعداد له، فجرت اتصـالات عديدة بين مسـؤولي الولايات وقادتها وكانت الفكرة في البداية متجهة إلى عقد هذا المؤتمر في المكان المسـمى بوزعرور في شـبه جزيرة القل نظرا لحصـانته، لكن وصـول نبأ استشـهاد بن بولعيد أثر نوعا ما على عملية التحضـير، وبعد ذلك تك اقتراح الأوراس ثم الأخضـرية الواقعة في المنطقة الرابعة، وحدد يوم 21 يوليو 1956 لعقد المؤتمر، لكن تسرب الأخبار عن مكان وزمان عقده إلى السلطات الفرنسية أدى بالقيادة الثورية إلى إلغائه هناك، ثم حدد في النهاية في المنطقة الثالثة (القبائل) بناحية البيبان التي تتوفر على أفضـــل الضـــمانات الأمنية والدخول السـهل بالنسـبة لممثلي المناطق، وكان على المؤتمرين أن يعبروا الصـومام ويمروا إلى الضـفة اليمنى نحو منطقة البيبان في 30 جويلية 1956 ولكن في مستوى مشدالة (مايو) سابقا اصطدمت القافلة بوحـدة من الجيش الفرنســي وخـاض أوعمران معركـة على رأس جنوده، وخلال ذلـك تمكن المســؤولون الآخرون من الابتعـاد عن المكان، وحصـل حادث أن البغل الذي كان يحمل قسـما من الوثائق فر إلى إسطبل قديم بإحدى الثكنات الفرنسية في مايو أو (تازمالت)، وبعد أيام شـن العدو عملية تمشـيط واسـعة بالضـبط في منطقة البيبان (بني عبـاس، بني ورتيلان، بني يعلا)، وكـان لابـد من تعـديل الخطـة مرة أخرى.

فقرروا في الحال تغيير مكان وتاريخ المؤتمر، ولقد التأم شـــمل المؤتمر في قرية إفري بأوزلاقن داخل غابة أكفادو الكثيفة، فوق مدينة أقبو، وجنوب غرب مدينة بجاية على الضفة الغربية لوادي الصومام، وذلك ابتداء من منتصـــف أوت 1956 وبالضـــبط في منزل حارس الغابة الســـيد (ســـعيد محمد أمقران) المدعو مخلوف في قرية إفري، بعرش أوزلاقن (وهو مناضـــل قديم من قرية ايغزر أمقران) وكلف القائد عميروش مســـاعده المجاهد أحميمي بحراســـة مكان المؤتمر ومنطقته على رأس عدد كبير من الجنود المسلحين.

وقد اســـتعرض المؤتمرون في عدة جلســـات نتائج وتجارب 22 شـــهرا من عمر الثورة وما حصـــل خلالها من أحداث وتطورات، وانفرد القادة الكبار في اجتماعات مضـيقة النطاق، ومناقشـة الصـيغ النهائية للقرارات والنتائج التي تنبثق عن المؤتمر في 20 أوت 1956 انتهى المؤتمر من أشغاله وصادق المندوبين الحاضرين بإجماع على كل المقررات والتوصـيات التي توصـل إليها المؤتمر خلال انعقاده، وتعتبر هذه القرارات من وثائق الثورة الهامة، كما تعتبر نتائجها من العوامل الأســـاســـية التي دفعت عجلات الثورة إلى الأمام بخطوات ثابتة، وأرســت قواعد القيادة الجماعية على أســس متينة، وتتنوع هذه المقررات إلى سياسية وعسكرية.

وقد حضـــره كل مندوبي الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة ولظروف الحرب غاب عنه مندوبو الولاية الأولى وقادة الخارج.

أما عن أســـباب اختيار 20 أوت كتاريخ لعقد المؤتمر فيعود إلى كونه:

ذكرىهجومات20 أوت 1955 التي عمت منطقة الشـــمال القسنطيني.

نفي محمد الخامس ملك المغرب يوم 20 أوت 1952 إلى جزيرة مدغشقر بصفته ممثل الفكر التقدمي الحر في مراكش يومئذ.

قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1955 التي دخلتها القضية الجزائرية رغم أنف فرنسا.

3 شخصيات المؤتمر:

فقد حضره مندوبو كل الولايات، وهم على التوالي:

1 العربي بن مهيدي: ممثل الإقليم الوهراني، رئيس الجلسة.
2 عبان رمضان: ممثل جبهة التحرير، كاتب الجلسة.
3 اعمر أوعمران: ممثل إقليم الجزائر العاصمة.
4 كريم بلقاسم: ممثل المنطقة الثالثة.
5 زيغود يوسف: ممثل الشمال القسنطيني.

أما الغائبون:

1 مصطفى بن بولعيد، ممثل الأوراس النمامشة (استشهد).
2 سي الشريف: ممثل الجنوب (متعين بعذر بعدما أرسل تقريره للاجتماع).
3 أعضاء البعثة الخارجية للجبهة: لصعوبة الوصول إلى مكان انعقاده.
4 وهم أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر.

4 جدول أعمال المؤتمر:

فيما يخص سير الأعمال فقد تم وضع جدول لأعمال تنازل النقاط الخاصة بالمناقشات، والتي تتطلب اتخاذ قرارات والتي تم حصرها في عشرة نقاط على النحو التالي:

1.4 شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوع الاجتماع.

2.4 تقديم التقارير التي تتعلق بـ:

تقرير نظامي: عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

تقرير عسكري: عدد المناضلين والمجاهدين، والوحدات ونظام تركيبها، الأسلحة.

تقرير عن المالية: المداخيل، المصاريف، المتبقية في الصندوق.

تقرير سياسي: عن معنويات المجاهدين والشعب.

3.4 القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4.4 التوحيد في المجالات:

النظامية: التقييم، الهياكل، التنقلات، مراكز القيادة.

أ- العسكرية: الوحدات، الرتب، الأوسمة، المرتبات، المنح العائلية.

ب- السياسية: المحافظون السياسيون ومهامهم.

ج- الإدارية: المجالس الشعبية.

5.4 جبهة التحرير الوطني:

الجانب العقائدي، القانون الأساسي، النظام الداخلي، هيكلة القيادة، المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.

6.4 جيش التحرير الوطني:

الألفاظ المستعملة (المجاهد، المسبل، الفدائي) المرحلة الحاضرة وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.

7.4 العلاقــة بين جبهــة التحرير وجيش التحرير، العلاقــة بين الداخل والخارج.

8.4 العتاد.

9.4 نظام العمل: عســكريا وســياســيا ووســائله المادية: إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة، والحكومة المؤقتة.

10.4 مواضيع مختلفة.

5 قرارات مؤتمر الصومام ونتائجه:

1.5 على المستوى الداخلي:

تعتبر قرارات هذا المؤتمر من وثائق الثورة الهامةـــ وتتنوع هذه المقررات بين عسكرية وسياسية، شملت تحديد نظام جيش التحرير وتحديد أهداف الثورة من الحرب، ونظام الجبهة السياسي، وخططها، ومنظمـاتهـا والعلاقـات بين الجيش وجبهـة التحرير الوطني، وبين الداخل والخارج وفيما يلي ملخص لتلك القرارات. ، ومن القرارات الهامة التي أقرها المؤتمر هي، أولوية الســياســي على العســكري، وأولوية الداخل على الخارج، والتي فتحت جدلا كبيرا في صـــفوف القيادة، مما أثر سـلبا على مسـار الثورة، واضـطر التراجع عنها في اجتمـاع المجلس الوطني للثورة بـالقـاهرة المنعقد بين 20 و28 أوت 1957، وتقرر من خلاله المسـاواة بين السياسـي والعسكري والداخل والخارج.

1.5.1 سياسيا وإداريا:

تقسيم البلاد إلى ست ولايات، وذلك بإضافة الولاية السادسة وهي الصـحراء الجزائرية الكبرى، غير أن المؤتمر أقر العمل بالتقسيمات والتسميات الجديدة، فالمنطقة أصبحت تسمى ولاية، والناحية أصبحت تسمى منطقة، والقسم أصبح يسمى ناحية، أما تقسيم التراب الوطني فأصـــبح يضـــم ســـت ولايات وهي: ولاية الأوراس، ولاية الشـــمال

القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر، ولاية وهران، ولاية الجنوب، والتي استحدثت أثناء المؤتمر.

2.5.1 عسكريا:

يتألف جيش التحرير الوطني من عدة وحدات، حيث وضع أسماء لخلاياه على اختلافها ووضع لها تعريفات تضبطها وأهمها:

الفوج: ويتألف من أحد عشر جنديا فيهم عريف واحد، وجنديان أولان، ونصف الفوج يشمل خمسة جنود، ويقوم عليهم جندي واحد.

الكتيبة: وتشمل 110 من الرجال.

الفيلق: ويشمل على 350 رجلا.

وقد حدد المؤتمر أيضا رواتب المجاهدين، لكل مجاهد الحق في منحة عائلية، أما المسبلون والفدائيون فتصرف لهم أجور مثل المجاهدين بشرط أن يقوموا بالأعمال طوال الشهر، أما إذا اشتغلوا نصف الشهر أو ربعه فيجب أن تسقط تلك الأجور سبعة أيام العمل، ولا يصرف لهم إلا بقدر أيام العمل ولكل من الأسرى وعائلات الشهداء من المجاهدين والفدائيين الحق في أن تصرف لهم إعانات مثل المجاهدين، والذين نكبوا من جراء القمع الاستعماري تصرف لهم كذلك إعانات حسب الطاقة والإمكانيات.

3.5.1 التنظيم السياسي:

وشمل المهام الأساسية لكل محافظ سياسي وهي:

تنظيم الشعب وتهذيبه.

الدعاية والأخبار، فالمفوضون السياسيون مسؤولون على إذاعة ونشر أخبار وأوامر جبهة التحرير الوطني، ومطبوعاتها مثل: المجاهد، المقاومة... فعليهم أن يبذلوا قصارى جهدهم ويستعملوا مختلف الوسائل حتى ينشروا أخبار الثورة.

الحرب النفسية: أصبح واجبا عليهم أن يردوا على أكاذيب الاستعمار وأساليبه الرخيصة، ويوثقوا علاقات الأخوة بين الشعب والمجاهدين باستمرار.

المالية والتموين: شكلت مجالس شعبية بواسطة الانتخابات تتكون من خمسة أعضاء من بينهم رئيس، وهذه المجالس تنظر في القضايا العدلية والإسلامية، والقضايا المالية والاقتصادية.

تحديد القانون الأساسي والنظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني والمنظمات المسيرة.

2.5 على المستوى الخارجي:

سجل المؤتمر ارتياحه من العمل المنجزعلى المستوى الخارجي خاصة بعدماستطاعت جبهة التحرير الوطنيالمشاركة في مؤتمر باندونغ، الذي خرج بتوصيات في فائدة القضية الجزائرية، وتولي المجموعة المتكلمة باسم المؤتمر الدفاع عنها أمام الدورة العاشرة للأمم المتحدة، ودعى البذل مزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية.

المحاضرة السادسة

التنظيم السياسي للثورة (على المستوى الداخلي والخارجي)

1 مقدمة:

كان لاندلاع الثورةفي الأول من نوفمبر 1954، صـدور بيان أول نوفمبر الذي جاء واضحا في معانيه مبينا أن مرحلة النضال السياسي التي تتبناها الأحزاب السياسية الوطنية قد جاوزتها الاحداث، كما أنه يجب الخروج من دائرة الصـراع الشـخصـي الى المعركة الحقيقية للاستعمار لأنه هو العدو الحقيقي.

ووضـح البيان كذلك الذي وزع صـبيحة أول نوفمبر 1945 أن جبهة التحرير الوطني هو اسـم الحركة ودعا الشـعب الجزائري بمختلف انتماءاته إلى الانضـمام إليها. وأن الهدف من الكفاح المسـلح هو الاستقلال التام وتدويل القضية الجزائرية ووحدة الشمال الافريقي في إطارها العربي الإسلامي.

ولتحقيق ذلك يجب مواصلة الكفاح بكل الوسائل، أما المفاوضات مع المستعمر فلا تكون إلا على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، كما لم يهمل البيان مسـتقبل العلاقات مع فرنسـا بعد الاستقلال حيث لا تكون إلا على قدم التكافؤ والمساواة.

ولم تقتصر خطورة الثورة على الوضع الاستعماري العسكري في الجزائر فحسـبل امتدت إلى الوضـع السـياسـيفي فيفري 1955- Mendes Franceحكومة منداسفرانس –في فرنسا نفسها، حيثكانت كما سـبق الإشـارة اليه سـابقا (مواقف الإدارة الفرنسـية من اندلاع الثورة).والتي خلفتها حكومة ادغار فور الذي قام بدوره بإرسـال جاك سـوسـتيل كحاكم عام على الجزائر، كما عمدت فرنسـا الى احياء المشاريع الإصلاحية القديمة، ففي جانفي 1955 قدم متيران مشروعا لتطبيق دسـتور 1947 وهذا المشـروع ايده سـوسـتيل الحاكم العام

الفرنسي الجديد، الذي قام بإطلاق سراح قيادة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، واعلن عن تطبيق مبدأ المساواة تدريجيا بين الجزائريين والمعمرين لكن ذلك لم يغير شيئا من اهداف الثورة التي حددها بيان اول نوفمبر1954.

وفي الوقت الذي انهزمت سياسة فرنسا في الجزائر، فإن الثورة الجزائرية حققت انتصارات في المحافل الدوليةوبدأت تخطو نحو الاعتراف الدولي، فكان أول انتصار سياسي حققته مشاركة وفد جزائري في مؤتمر باندونغ الذي عرض قضية الجزائر. وحينتم عرض القضية الجزائرية في سبتمبر 1955 في هيئة الأمم غضب الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه السيد كريستيان بينو-وزير خارجية فرنسا- واحتاج على أسماه بتدخل المنظمة الدولية في شؤون فرنسا الداخلية ثم انسحب من الاجتماع وقاطع جلساتها.

ولكن قضية الجزائر طرحت في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رغم أنف فرنسا ولعل أكبر انتصار سياسي حققته الثورة الجزائرية هو تلاحم التيارات الوطنية حول الثورة، فرحات عباس يقدم حل حزبه وينضم الى جبهة التحرير، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تأييدها الرسمي للثورة. كما أن أحدث 20 اوت1955 زادت في صلابة الثورة وتحقيق المزيد من الانتصارات.

مع ذلك فقد واجهت الثورة عدة صعوبات في عامها الأول مثل قلة الوسائل المادية والحربية كالأسلحة والعتاد وغيرها، وصعوبة الاتصال بين الولايات لتنسيق الجهود، واستشهاد عدد من أبطال الثورة مثل، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد واعتقال العديد من الثوريين المناضلين، لكن هذه المصاعب لم تفشل الثورة ولم تؤثر عليها، وبدأت تحقق بعض الانتصارات سواء على الصعيد العسكري أو السياسي.

2 الأجهزة السياسية والعسكرية:

1.2 المجلس الوطني للثورة:

وهو الهيئة العليا والهيئة التشـــريعية الوحيدة التي تقود الثورة ، له صـــلاحية اتخاذ القرار بالدخول في المفاوضـــات مع الدولة الفرنسـية وكذا أوقف إطلاق النار، ضـم بداخله مختلف التشـكيلات السـياسـية، يتألف من أربعة وثلاثين عضـــوا، 17 أســـاســـيوالنصـــف الباقي مساعدون، يجتمع مرة في السنة مدة وجود الحرب، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة أو بطلب من ثلثي أعضـــائه، من صـــلاحياته الفصـــل في القضـــايا المصيرية للثورة كالمفاوضات أو توفيق القتال.

1.2.1 تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA):

أ تأسيس المجلس:

تطبيقا لاستراتيجية عبان رمضان في تأسيس هياكل وأجهزة تنظيم عمل الثورة التحريرية وترســـيخ مبدأ القيادة الجماعية، نص مؤتمر الصـــومام على تأســـيس ســـلطة تشـــريعية ممثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الهيئة العليا التي تقود الثورة يرسـم معالمها ويحدد استراتيجياتها، وقد عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية وهيئة تشـــريعية وبرلمانا للجزائر حيث كلفه مؤتمر الصـــومام برســـم وتوجيه السـياسـة العامة والخارجية لجبهة التحرير الوطني (FLN)، وذلك بتحديد خطـة عملها وتوزيع جميع الســـلطـات واتخـاذ القرار لمراقبة أجهزتها،

ب أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

تشكل هذا المجلس وفقا لقرارات الصومام عن طريق التعيين التي استعملت في تحديد العضوية للمجلس، فقد كانت الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض العملية مصاعب كثيرة، وقد ضم المجلس 34 عضوا منهم 17 دائمون و17 مساعدونالأعضاء الدائمون:

* قادة أول نوفمبر: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط.
قادة الولايات: زيغود يوسف، اعمر أوعمران.

الوفد الخارجي: آيت أحمد حسين، أحمد بن بلة، محمد خيضر.

المركزيون: بن يوسف بن خدة، أحمد يزيد.

المناضلون البارزون: محمد الأمين دباغين، عبان رمضان، عيسات إيدير، أمين عام للعمال.

من عناصـــر حزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري: فرحات عباس (رئيس الحزب).

من عناصر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: أحمد توفيق المدني (أمين عام للجمعية).

* **المركزيون**: سعد دحلب (لجنة التنسيق والتنفيذ)، صالح الوانشي (اتحادية فرنسـا)، عبد المالك تمام (مسـؤول صـحيفة المجاهد)، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي
من نواب قادة الولايات: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمدي السعيد، على ملاح.
من حزب الاتحـاد الـديموقراطي للبيـان الجزائري (UDMA): أحمد فرنسيس.

من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: إبراهيم مزهودي.

من المنظمات الوطنية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين: نائب عيسات إيدير.

اتحاد الطلبة: محمد بن يحيى ونائبه.

* عناصر حرة:

من نواب قادة الولايات: نائب مصطفى بن بولعيد وسليمان دهليس.

شخصيات مستقلة: محمد لبجاوي (عضو سابق في الحزب الشيوعي).

لقد ضـــم المجلس الوطني للثورة الجزائريـة تيـارات مختلفـة في الحركة الوطنية، فبالإضـافة إلى العناصـر الثورية التي أشـرفت على تفجير الثورة ضـمت القائمة عناصـر اللجنة المركزية لحركة انتصـار الحريات الديموقراطية وعناصـر الاتحاد الديموقراطي للبيان وجمعية العلماء المســلمين وحتى من الحزب الشــيوعي، كما أن التمثيل في المجلس شمل العناصر الموجودة في الداخل والخارج.

ج تركيبة المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

مكتب المجلس: اقترن تأســيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية بإنشــاء مكتب وفقا للمواد 19 إلى 21 بالبحث مكتب المجلس المؤلف من 3 أعضاء، ومن مهام هذا المكتب يدعو المجلس للانعقاد سواء في دورته العادية أو الاسـتثنائية وذلك بناء على طلب الحكومة المؤقتة أو طلب ثلثي أعضاء المجلس.

ومما يسـتدعي النظر بصـورة تلك الأهمية السـياسـية التي تعيدها المادة 21 لهذا المكتب حيث تقرر ما يلي:
يعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه إذا طلبت إليه الحكومة ذلك حسب الأصـول ورأي موجبا لذلك، ولكن رأي المكتب غير ملزم للمجلس الوطني.

ويســتطيع المكتب إذ رأى مجديا أن يشــعر الحكومة بكل وضــع خاص وكذلك بسائر المقترحات المفيدة.

د القانون الداخلي للمجلس:

أن المجلس الوطني وعضـو الجمعية صـاحبة السيادة يقرر نظامه وقانونه الخاص الذي يضبط أعماله الذي يتضمن عدة مواد.

المـادة 23: إن المجلس الوطني للثورة الجزائريـة المنبثق عن المؤتمر الوطني والمسـؤول أمامه بعد الهيئة العليا لجبهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر.

المـادة 24: تركيـب المجلس الوطني للثورة الجزائريـة وعـدد أعضائه وطرق تعيينهم كل ذلك من اختصاص المؤتمر الوطني.

المادة 25: إن المجلس الوطني يصوت على نظامه الداخلي ويحدد شروط عمله:

يطبق قرارات المؤتمر.

يناقش ويصوت على ميزانية جبهة التحرير الوطني.

يعين على التسـاوي من دخله لجان التأديب والمراقبة المدارية والمالية وأي لجنة أخرى للتحقيق.

المادة 26: يحدد المجلس الوطني كل أشكال عمله وطرق تصويتية والتصويت السري في كل المسائل المتعلقة بالأشخاص.

المـادة 27: كل عضـو في المجلس الوطني للثورة لـه الحق في عرض أي اقتراح أو أي تقرير يتبع اختصـاصـه على المجلس وإبلاغ كل الأعضاء بالأمر المعروض هو أمر إجباري.

المادة 28: إن المجلس الوطني للثورة هو الهيئة العليا للثورة حتى انعقاد المؤتمر ويجب أن يعمل ثلثاه على الأقل داخل الوطن.

المـادة 29: إن المجلس الوطني للثورة لـه الحق إذ ألزم الأمر في توسـيع عدد أعضـائه أو إتمامهم بموافقة ثلثي أعضـائه الحاضـرين أو الممثلين.

المادة 30: إن الأشياء المشترات أو المكتسبة أثناء الثورة قد سلمت حاليا للدولة الجزائرية التي تسـهر عليها والمجلس الوطني للثورة هو

وحده الذي له صـــلاحية اتخاذ أي قرار بشـــأنها والتصـــرف فيها في انتظار انعقاد المؤتمر الوطني.

المادة 31: مشـــاركة كل الأعضـــاء في المناقشـــات داخل المجلس الوطني للثورة مطلوبة والامتناع عن التصويت غير المقبول.

المـادة 32: في حـالـة حـدوث مـانع مبرر ومقبول من المجلس الوطني للثورة يسـتطيع كل عضـوان أن يوكل أحد زملائه بواسـطة توكيل شخص مكتوب.

المـادة 33: المجلس الوطني للثورة لـه الحق في اســتـدعـاء أي مناضـل أو مسؤول أو خبير لسماع أقواله، إذ كنت من شـأنها أن تثير مناقشته.

المادة 34: لا يمكن للمجلس الوطني للثورة أن يتخلى عن سـلطاته القانونية مهما كانت الظروف إلا لصالح المؤتمر الوطني.

المادة 35: يعين المجلس الوطني للثورة مكتبا مكونا من 3 أعضاء فيما بين دورية وهذا المكتب قابل للتجديد في كل دورة.

المادة 36: هذا المكتب مكلف باستدعاء المجلس الوطني للثورة في دورة عادية أو في دورة استثنائية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس.

المادة 37: يحدد النظام العام للتأديب الذي أصـــدرته اللجنة التي أنشـــأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاث أنواع من الأعمار القانونية هي:

الأوامر الدستورية: وهي ذات طابع تأسيسي.

الأوامر التشريعية: وهي ذات طابع تشريعي.

- **دورات المجلس:**

يجتمع المجلس في دورة عادية مرة واحدة في السنة بدعوى من مكتب المجلس الوطني للثورة، ويدعي إلى دورات استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضاءه أو بطلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي حالة وجود مانع يعتبر المجلس شرعيا يستطيع كل عضو أن ينيب عنه من يشاء من زملائه لتمثيله وهذه الوكالة شخصية وقابلة للعزل وهذا الوضع يستمد قوته من الدستور (...)....أملاه الظرف الحالي الذي لا يتيح دائما لكل مسؤول في الداخل وخاصة رجال المقاومة أن يشخص وإلا كان انعقاد المجلس بيد أن الوضع المذكور يسمح للمتخلف بأن يضمن تمثيله شكل كاف.

ليس هناك نصاب قانوني لانعقاد المجلس الوطني للثورة وحقا هذا يجتمع بناء على دعوة ثلثي أعضائه، لكن يمكن أن يحضر سائر هؤلاء الاجتماع المقرر فلا يعتبر هذا نصابا وليست أيضا كذلك أكثرية الثلثين التي سلفت الإشارة إليها والمتعلقة بتوزيع المقاعد بين النواب المقيمين من المواطنين، وإذا افترضنا أن هذه الأكثرية الأخيرة دستورية علما بأن الأمر ليس كذلك إذ لم ينص عليها إلا في مبادئ جبهة التحرير الوطني فإن خرقها حينئذ لن يؤثر فحسب على القيمة القانونية لمقررات المجلس بل على قانونية وجودها أيضا.

2.2 لجنة التنسيق والتنفيذ:

انبثقت عن مؤتمر الصومام، وهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقود عمليات الكفاح المسلح سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا، يكونها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلساتالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، الا فيما يخص القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد، من أعضائها عبان رمضان، العربي بن المهيدي، زيغود يوسف، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، مرت

الجبهة بلحظات عصـــيبة منذ تأســـيســـها في 1956، كما دعت الى اضـــراب عام لمدة ثمانية أيام، بداية من 28 جانفي 1957، مما أدى بسـلطات الاحتلال الى انتهاج سـياسـات القمع والاعتقالات... ، التي طالت قياداتها مما دفعها الى الخروج الى تونس نهاية جوان 1957.

إضـــافة الى بعض الأجهزة الشـــعبية كالمنظمات الجماهيرية، من الفلاحين واتحـاد العمـال الجزائريين، واتحـاد الطلبـة المســلمين الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين.

المحاضرة السابعة:

التنظيم العسكري للثورة التزود بالأسلحة، وأساليب المواجهة العسكرية:

نتيجة استمرار الثورة وانتشارها اتخذت السلطات الفرنسية عدة إجراءات، واشتدت قوتها بعد انضمام كل فئات المجتمع وكل الطوائف السياسية اليها، الامر الذي مثل ضغطا شديدا على فرنسا وتسبب لها في ارتباك يمكن تفسيره بتلك الهجمات العسكرية الشرسة التي قامت بهاالطائرات الفرنسية بأول قصف جوي للأوراس في10-11-1954، وفي 03أفريل1955 طبق قانون الطوارئ على منطقة الأوراس بعد ان صادق عليه البرلمان الفرنسي، وعين العق يد "بارلنج" في ماي1955 قائدا على شرق البلاد، حيثكان له سجله حافلافي القتل الوحشي الجماعي، والتيقابلها جيش التحرير الوطنيبهجومات 20أوت1955 تحت اشراف العقيد زيغود يوسف بولاية قسنطينة كان الهدف من خلاله:

تخفيف الضغط الشديد المسلط على منطقة الاوراس.

اظهار قوة الثورة لفرنسا والعالم كله.

تشتيت قوات العدو.

اثبات ان جيش التحرير الوطني ليس مجموعة من "قطاع الطرق" كما تزعم الإدارة الفرنسية انما هو الجيش ثوري مساند من قبل الشعب بإمكانه ان يضرب قوات العدو في الصميم.

إثبات تعلق الشعب بالكفاح المسلح من اجل الاستقلال الوطني.

إظهار روح التضامن مع المغرب الأقصى الذي نفي ملكه محمد الخامس في20أوت1953.

كسب انضمام كل تيارات الحركة الوطنية والشخصيات الجزائرية الى صفوف جبهة التحرير.

تكذيب أقاويل وادعاءات الاستعمار بتبعية الثورة لبعض العواصم الخارجية واثبات وطنية الثورة وشعبيتها.

لفت الأنظار الدولية للقضية الجزائرية وكفاح شعبها ضد الفرنسيين ادراجها ضمن اعمال ومناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية.

ويكفي للدلالة على قوة الثورة انه قد انتشرت بين افراد الجيش الفرنسي روح التمرد والعصيان ضد الحرب في الجزائر. فقد تمرد اكث من200جندي من فرقة المدفعية(رقم451) بسان سبغران ووزعوا منشورات أعلنوا فيها معارضتهم في الذهاب الى الجزائر.

امام هذا الفشل الداخلي والخارجي التجأت فرنسا الى حملات الاعتقال والسلب والنهب ونفذ حكم الإعدام في الكثير من المواطنين مع دفنهم احياء.

1 سياسيا:

قامت الإدارة الفرنسية بتعيين"جاك سوستيل" حاكما عاما على الجزائر خلفا لـــــــــ"روجي ليونارد" فقام سوستيل بزيارة لمنطقة الاوراس في15/02/1955 حيث صرخ قائلا" ان هذه المنطقة حركة إرهابية ويعني هذا أن الثورة سببها الفقر، وعلى الجيش الفرنسي ذالا يقوم بعمليات القتل، انما بعمليات سلمية أي بكسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي لم تشتعل الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية اقتصادية واجتماعية"، وشرع بعدها سوستال في اعداد مشروعه الاقتصادي الذي شمل عدة نواحي منها:

1 الوظيف العمومي.

2 قانون الديانة الإسلامية.
3 الإدارة الجمهورية والمحلية.
4 تدريس اللغة الفرنسية.
5 المجال الفلاحي والصناعي والمالي.

كما قام بتوزيع كميات كبيرة من القمح والحبوب الأخرى على سكان المناطق الفقيرة.

والحبوب الأخرى على سكان المناطق الفقيرة.

إلا ان هذا المشروع رفضته جبهة التحرير الوطني وعملت على افشاله كما رفضه الشعب.زيادة على هذا فقد عرفت السياسة الفرنسية اضطرابات ومنها ان قوة الثورة قد عملت على اسقاط حكومة" منداس فرانس"1955/12/23 وقيام حكومة "ايدغارفور".

عملت الثورة على رفع صوتها عاليا واشعرت العالم ان ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية ومع ان الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة1955 الا ان هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد، كما شارك وفد جزائري كوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ، افريل 1955، في جوان1956 طرحت القضية الجزائرية على مجلس الامن، ورغم رفض المجلس النظر في القضية بحجة ان الوقت لم يكن مواتيا لذلك إلا أنه اعتبر أن القضية الجزائرية قضية دولية، وقد أضافت الثورة انتصارا اخر وهذا على المس توى الداخلي عندما استجاب الشعب الجزائري للإضراب العام الذي دعت اليه الجبهة في5 جويلية 1956. وكان من ردود فعل الثورة على الإجراءات الفرنسية تنظيم نفسها **سياسيا وعسكريا.**

2 عسكريا:

جيش التحرير الوطني:

ينضـــم تحت قيادة موحدة وبقيادة مســـؤول كل ولاية وحددت التشكيلات العسكرية:

أقسام جيش التحرير الوطني: وهي كالتالي:

- **المجـاهـدون:** وهم جنود جيش التحرير الوطني يرتـدون اللباس العسكري ويباشرون الحرب في القتال.
- **المسبلون**: يمثلون قوة احتياطية لجيش التحرير الوطني.
- **الفدائيون**: يقومون بالعمليات في المدن والقرى.

أمـا العلاقـة بين جيش التحرير الوطني وجبهـة التحرير الوطني فقدحيث أكد برنامج الصـومام على أولوية السـياسـي على العسـكري، فمن صـلاحيات المسؤول السـياسـي في حدود دائرته الاتصـال الدائم والتحاور المستمر مع مختلف شرائح الشعب، يتسلم مختلف الأموال والهبات، يدفع النفقات والمنح العائلية، يجتمع بالمجالس الشـــعبية للدواوير كما يراقب أنشـــطتها، يســـهر على شـــراء اللباس والتموين الضروريين وإعداد مراكز لذلك تحسبا لكل الاحتمالات، كما له الحق في اختيار نائب له يساعده على القيام بمهامه السالفة الذكر.

أما صـلاحيات المسؤول العسكري، في حدود دائرته فهو مسؤول عن التدريب العســـكري لجنود جيش التحرير الوطني، النشـــاطات والعمليات العســـكرية التي تقع في حدود دائرته، يراقب ويجدد مكان العمليات ويقيم النتائج، يقوم بدفع مرتبات المجاهدين، كما أن المسؤول العسكري مطالب بتقديم تقريرين عقب كل عملية أو نشـاط عسـكري، التقرير الأول يقدمه إلى لجنة الناحية وإن تعذر ذلك فعليه أن يرســـل التقرير مباشرة إلى مركز قيادة الولاية لاستغلاله في ميدان الدعاية.

أما التقرير الثاني فعليه أن يقدمه إلى لجنة القســم لترســله بدورها إلى الهيئة الأعلى عن طريق السلم التصاعدي.

تحديد العلاقات بين الداخل والخارج: أي تعطي الأولوية للداخل على الخارج.

موقف جبهة التحرير الوطني: وهذا الموقف يعتمد على ثلاث اعتبارات هي:

اتخاذ مذهب سياسي واضح لا غبار عليه.

توسيع نطاق الكفاح المسلح باستمرار حتى تصبح الثورة عامة.

القيام بنشاط سياسي واسع النطاق لصالح الثورة.

وقف القتال: وقد تقرر أنه لا يمكن وقف القتال إلا في حالات:

الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ.

الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين.

الإفراج عن جميع الجزائريين، والجزائريات، الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في 1 نوفمبر 1954.

الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب، وأنها وحدها المؤهلة للقيام بأية مفاوضات والمسؤولة عن وقف القتال والتحدث باسم الشعب.

المحاضرة الثامنة

الخطط الفرنسية للقضاء على الثورة

1 سياسة الجمهورية الخامسة بقيادة ديغول وانعكاساتها داخليا وخارجيا

وصـــل ديغول إلى الحكم بعد انقلاب 13 ماي 1958 الذي قام به الجنرالات في فرنسا جوهر زيلر وشال وصالان، حيث تسلم ديغول الحكم بشكل رسمي في فرنســا بداية من شــهر جوان وأسس بذلك الجمهورية الخامســة التي ورثت الرابعة. وتمثلت ســياســة ديغول بالجزائر فيما يلي:

سلم الشجعان أو (الأبطال): اتباع سياسة المرونة والتهدئة من خلال لانه في 23 أكتوبر 1958 عما ســماه "ســلم الشــجعان" أو "ســلم الأبطال" حيث دعا الثوار إلى وضــع الســلاح دون شــرط لإحداث الشــقاق بين الثوار وعزل الثورة عن الشــعب، وكذا عزل الداخل عن الخارج وإرغام الحكومة المؤقتة بعد قيامها إلى التفاوض مع فرنســا من موقع الضعف والقبول بمبدأ الاستقلال الداخلي

مشروع قسنطينة1958: وقد جاء بناء على تصريح ديغول في 03 أكتوبر 1958 حاول من خلاله إبعاد الجزائريين عن الثورة يقتضــي توزيع 250 ألف هكتار من الأراضــي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين.

إقامة المساكن لمليون نسمة من الجزائريين.

إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف عدد كبير من الجزائريين.

توفير مقاعد دراســية لثلثي البنات والبنين وبناء المدارس ومراكز الصحة.

إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة والخفيفة.

أهداف المشروع:

محاولة صرف الشعب الجزائري من ثورته وامتصاص غضبه اتجاه الاستعمار.

محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية.

ومن أجل ذلك فإن القضاء عليها حسب زعم ديغول بتحسين المستوى المعيشي.

مشروع شال العسكري: الذي بدأ تنفيذه منذ فيفري 1959 للقضاء على الثورة ومن هذه العمليات:

عملية المجهر ببلاد القبائل.

عملية الشرارة بالحضنة نواحي المسيلة.

عملية الأحجار الكريمة بجبال الشمال القسنطيني.

إضافة إلى أن التفنن في وسائل التعذيب والتوسع في إقامة المحتشدات والسجون والتجارب النووية في الصحراء الأولى في 13 فيفري 1960 بمنطقة رقان، والثانية في 30 أفريل 1960 إلا أن هذه المشاريع انتهت بالفشل في القضاء على الثورة، مما أدى إلى محاولة كسب الرأي العام العالمي، فسارع عن منح الجزائريين حق تقرير المصير بشروط من بينها بقاء الجزائر فرنسية من عدة أوجه، سمي هذا المخطط العسكري "بمخطط شال" الذي يتضمن تشديد المراقبة على جميع الحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق إقامة خط "موريس" المكهرب عام 1957 على الحدود الشرقية وخط "شال" على الحدود الغربية بهدف محاصرة البلاد لعزل الثورة بالداخل عن الخارج.

إقامة المناطق المحرمة "Zone interdite" والمراكز العسكرية وزرع الألغام على طول الحدود.

تجميع السكان في محتشدات إجبارية قريبة من المعسكرات الفرنسية في محاولة لعزل المجاهدين عن الشعب.

تنشيط عمل المكاتب العربية "Sas" ودورها في زرع التفرقة بين الشعب والثورة.

تجنيد الحركي والعملاء وزرعهم بين أفراد الشعب.

تكثيف العمليات العسكرية ضد المجاهدين وإنشاء قيادة جيش الجنرال شال.

القيام بعمليات تمشيط واسعة برية وبحرية لتطهير مناطق الثورة من المجاهدين.

خطي شال وموريس: منذ أول جوان 1957 بأمر من وزير الدفاع "أمدري موريس" في إنشاء شبكة من الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية قصد إعانة تحركات الثورات ومنع تموينهم بالسلاح والذخيرة للقضاء على الثورة.

إلى جانب دعم هذه الخطوط بقوات الجيش الفرنسي على الحدود الشرقية والغربية، وتأمينا لخط موريس ثم توسيع المناطق المحرمة على طول الحدود شرقا وغربا.

لقد أثار منهج الصومام السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الثورة حتى تلك المرحلة بأنها حدث داخلي من اختصاص السلطات الفرنسية، وتجلى بوضوح أن إرادة الثوار وأهدافهم هي أبعد بكثير منا كانت تتصوره فرنسا، وقد عمت الثورة كامل التراب الوطني أثناء هذه الفترة، أي بعد مؤتمر الصومام 1956 وكثرت فيها

هجومات جيش التحرير الوطني، وعجزت حكومة فرنســـا عن إيجاد الحل الذي يقضـــي على هذه الثورة، فلجأت إلى اتخاذ عدة تدابير عن طريق المكر والخداع، والتدابير العسكرية.

فلقد قامت السلطات الفرنسية يوم 22 أكتوبر 1956 باختطاف الطائرة المقلـة لوفـد جبهـة التحرير الوطني الجزائري، عنـدمـا كـان الوفـد الجزائري في طريقـه من المغرب الأقصـــى، إلى تونس لحضـــور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة، والهدف من هـذا المؤتمر هو تـأســـيس اتحـاد فـدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصـــى، على أن يســـاعد هذا الاتحاد في حل المشـــكل الجزائري.

وأثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضـــور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية، يقودها فرنســـي تمت عملية القرصـــنة باســـتعمال ســـلاح الطيران الفرنســـي وبتآمر مع الطيار أرغمت الطائرة على الهبوط في الجزائر العاصـــمة في 22 أكتوبر 1956 والتي كان على متنها محمد بو ضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، مصطفى الأشرف.

وفي الليل أذاع "راديو مونتيكارلو" النبأ، وقد جاء فيه إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذي ذهبوا من المغرب على تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي وأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن وقد قام هؤلاء الخمسـة بإضـراب عن الطعام يوم 05 نوفمبر، وسـرعان ما ذاع خبر الإضـراب وباشـرت أجهزة الإعلام المصـرية حملتها الدعائية لتتهم حكومة فرنســا بالتخلي عن إنســانيتها وتحمل ديغول وأعوانه عواقب هذا العمل، وهكذا ظنت أنها بهذه العملية قد قضـــت على زعماء الثورة كما أذاعت وبذلك تكون حققت هدفها في إضـــعاف الثورة، إذا أخذت وســـائلها الدعائية تزعم أن رأس الثورة قد قطع وأن الثوار لن

يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح، لكنها أدركت أنها قد أخطأت مرة أخرى.

لم تكتف فرنسا بعملية القرصنة وإنما لجأت إلى وسيلة أخرى حيث شاركت في العدوان الثلاثي على مصر، إلى جانب بريطانيا وإسرائيل يوم 29 أكتوبر 1956 وكانت حجتهم في الاعتداء تأميم قناة السويس، إلا أن الحقيقة هو سبب المستندة العلنية للحكومة المصرية لرئاسة جمال عبد الناصر للثورة الجزائرية، واشتراك فرنسا في هذا العدوان الثلاثي لم يزحزح موقف الشعب المصري من القضية الجزائرية، وذلك ما صرح به الزعيم المصري في خطابه بعد العدوان بالإسكندرية إذ قال: "ومن هنا نبعث بتحيتنا إلى ثوار الجزائر في كفاحهم البطولي من أجل التحرر والاستقلال، ونعلن للعالم إننا لن نتخلى عن ذلك الكفاح البطولي".

وقد شهدت الفترة ما بين ديسمبر 1956 إلى سبتمبر 1957 معركة مدينة الجزائر، والتي كانت طاحنة بين المسبلين من جبهة التحرير ووحدات المظليين الفرنسيين، وقامت سلطات الاحتلال خلال هذه الأحداث بمحاصرة الجزائر العاصمة لتستولي على حي القصبة، واتبعت تخطيط المربعات "الكارديباج" في الهجوم الذي كان بقيادة العقيد "ترانكي" الذي أخضع سكان مدينة الجزائر إلى نظام تفتيش رهيب، وفرض مراقبة شديدة في كل حي ومنزل وأصبحوا يخضعون للتعذيب كل الناس بدون مراعاة السن أو الجنس.

أما عن القرى والأرياف، فقد حوصرت وأجبر سكانها على الجلاء من ديارهم وجمعوا في مخيمات خاصة، ووزعت مناشير عديدة لجميع سكان الدواوير تنذرهم فيها فرنسا وتخيرهم إما أن ينظموا إلى فرنسا ويلتحقون بالمخيمات، أو أنها ستقضي عليهم باستخدام الدمار، كما عمدت فرنسا إلى عزل الثورة وذلك بتوسيع الأسلاك الشائكة بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956 ومنذ هذا التاريخ أصبحت هذه الوسيلة

في نظر فرنسا وسيلة دفاعية أكثر منها هجومية وبالموازاة مع سياسة التجميع ومضاعفة شبكة الجوسسة والعمل النفسي، وبطلب من وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس تبنت الحكومة الفرنسية مشروع أسلاك الحدود الغربية والشرقية مع كل من تونس والمغرب لأهميتها بالنسبة للثورة الجزائرية كما تم تلغيم هذه الخطوط وتزويدها بأجهزة الإنذار، وقد وصلت على الحدود إلى مئات الكيلومترات، وتراوح عرضها ما بين 40 و60 متر فأكثر حتى يصعب اجتيازها، وكانت فرنسا تهدف من وراء وضعها لهذه الأسلاك إلى خنق الثورة الجزائرية في مهدها، وعزلها عن الشعب والعالم الخارجي، وتوقيف الإمداد المغربي والتونسي لها، إضافة إلى تمكين الرعب واليأس في نفسية الجزائر بعد توسيع المناطق الشائكة المدعمة بوحدات دائمة الحركة للمراقبة والحراسة...الخردود فعل الثورة على مشروع ديغول:

1.1 عسكريا:

تكثيف العمليات الفدائية خاصة داخل المدن، كما عملت الثورة على تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة لتسهيل عملية الاختفاء والكر والفر ردا على خطة شال الجهنمية.

نقل الثورة إلى فرنسا عن طريق عديد من العمليات الفدائية التي استهدفت الكثير من المنشآت الاقتصادية العسكرية للعدو فصد نقل معاناة الجزائريين إلى المجتمع الفرنسي.

سياسيا:

رفض المشاريع الفرنسية وكشف مخططاتها الخداعية والكاذبة.

توعية الشعب بأهداف هذه الإصلاحات.

إقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958.

وهكذا استطاع مؤتمر الصومام أن يبعث الاضطراب في السياسة الفرنسية بعد قراراته التي ظهرت نتائجها في العام الأول للمؤتمر، ومن هنا تبرز أهمية هذا المؤتمر الذي أعطى للثورة انطلاقة جديدة مكنتها من الانتصارات في الداخل، إسماع صوتها في الخارج إذ جعلها تكسب تأييد الرأي العام العالمي وتؤمن لنفسها طريق النصر النهائي.

المحاضرة التاسعة

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ونشاطها داخليا وخارجيا:

1 قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958:

بعد أربع سنوات من الحرب التي عرفتها مسيرة الثورة الجزائرية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل حكومة جزائرية، وفي 19 سبتمبر 1958 تم الإعلان في آن واحدفي كل من تونس والقاهرة، وعدة عواصم أخرى عن تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، توكل إليها مهمة إجراء المفاوضات، وكانت هذه الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس، وتعتبر هذه الحكومة حصيلة جهود وأوضاع محلية ودولية، وقد جاء تأسيسها تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورةفي اجتماعه المنعقد في القاهرة من 22 إلى 28 آب/أغسطس 1958، والذي كلف فيه لجنة التنسيق والتنفيذ بالإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة استكمالا لمؤسسات الثورة، وإعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

1.1 ظروف نشأتها:

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد أربع سنوات من عمر الثورة حدثا تاريخيا هاما في مسيرة الثورة الحديثة، حيث يشكل استكمالا لبنائها المؤسساتي وإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة، وبهذا أكد إعلان الحكومة على تقدم الثورة نحو الاستقلال، وذلك بتعزيز العمل العسكري بمجهود سياسي دبلوماسي يمكن الثورة من الوصول إلى أهدافها، وقد دفعت جملة من الأسباب إلى تأسيس الحكومة المؤقتة، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

2.1 أسباب تأسيسها:

الحاجة إلى طرف جزائري مفاوض له صفة تمثيل الثورة ويكون ندا للطرف الفرنسي، وذلك إثر ظهور معالم المنحى التفاوضي في

السياسة الفرنسيةبعد وصول ديغول إلى الحكم في فرنسا 1958، حيث جرت محادثات بين كريم بلقاسم وأحد الفرنسيين (جان عمروش)، وعندها فهم كريم من محدثه أن الرئيس الفرنسي يبدي استعدادا واضحا للتفاوض مع الجبهة شريطة أن يجد ندا له في قيادة الثورة، ثم وقع لقاء آخر بين كريم بلقاسم وفرحات عباس مع جان عميروش، فكان ذلك دافعا قويا إلى تأسيس الحكومة لمواجهة الاستحقاقات مرحلة التفاوض.

مؤتمر طنجة الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني من 27 إلى 30 أفريل 1958 والذي أوصى بتأسيس حكومة جزائرية بعد التشاور مع الحكومتين التونسية والمراكشية.

الخلافات التي وقعت بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وعدم قدرة أعضائها على الانسجام خاصة تورط بعضهم في تصفية عبان رمضان حيث فقدت اللجنة الكثير من مصداقياتها.

التغيير الذي طرأ على موقف حكومتي تونس والمغرب وباستغلالهما القضية الجزائرية وتلاعبهما بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية، فقد قامت حكومة مراكش بالاستيلاء على الأسلحة التي تمكنت قيادة وهران من شرائها وتهريبها عبر مراكش.

عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، إذ أن هذا لأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا.

2 أهداف الحكومة المؤقتة:

1.2 داخليا:

محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي افتقدتها لجنة التنسيق والتنفيذ، على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا.

أما من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة من أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة 1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود التونسية والمغربية أصبح من الصعب إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني، لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.

يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة ديغول التي تصب في اتجاهين وبشكل متوازن على المستويين السياسي والعسكري، وعلى الصعيد الداخلي والخارجي.

إعادة زرع روح التفاؤل لدى فئات الشعب الجزائري الجامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.

إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830 وهو ما يجسد وفائها بالماضي.

2.2 خارجيا:

مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه لتدارك الصعوبات التي تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية

السعي إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسيط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.

إعادة بعث الدولة الجزائرية كشخص لم ينتهي نهائيا بسيطرة الاستعمار على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمر عبد القادر

والانتفاضات الشعبية، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها عاجلا أو آجلا.

تكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.

محاولة الجبهة الاستفادة من الوضع الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.

3 تأسيس الحكومة المؤقتة:

شهد مقر لجنة التنسيق والتنفيذ الكائن بـ "غاردن سيتي" في القاهرة يوم 17 مارس 1958 حركة غير عادية عندما اجتمع قادة الثورة لتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد ثلاثة أيام من المناقشات توجهت كل الأنظار نحو عبد الحميد مهري أصغر عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، والورقة التي يحملها بين يديه والتي تضم أعضاء أول حكومة جزائرية.

جلس الجميع وظل مهري واقفا، فأعلن رسميا عن حل لجنة التنسيق والتنفيذ، وتشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية متكونة من: فرحات عباس رئيسا أحمد بن بلة نائبا للرئيس، بلقاسم كريم وزيرا للقوات المسلحة، وزير الداخلية بن طوبال، وزير الاتصال عبد الحفيظ بوصوف، وزير العلاقات الخارجية الدكتور الأمين دباغين، وزير التسلح محمد الشريف، وزير الشؤون الشمالية الإفريقية، عبد الحميد مهري وزير الشؤون الاجتماعية، بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الثقافية، أحمد توفيق المدني.

وزير المالية، أحمد فرنسيس وزير الإعلام، أمحمد يزيد وعين مساجين فرنسا رابح بيطاط.

آيت أحمد محمد بوضياف ومحمد خيضر في مناصب وزراء دولة، وأضيف إلى هذه القائمة ثلاث كتاب دولة مقيمون في الداخل هم لمين خان، عمر أوصديق ومصطفى اسطمبولي.

وعليه فقد كان الإعلان عن الحكومة المؤقتة بهذه الشخصيات التي تضمنتها أثر طيب لدى كافة الأوساط الشعبية في الجزائر فقد استقبل الشعب الجزائري هذا الخبر بفرح بالغ

كما أدى إعلان الحكومة واستجابة الشعب لها إلى زيادة الوعي في صفوف الرأي العام الجزائري، وأما عن موقف الدول الصديقة للثورة من إعلان الحكومة المؤقتة فقد جاءت مؤيدة ومعترفة بها، فقد اعترفت بها كل من الجمهورية العربية المتحدة، العراق، ليبيا، باكستان، اليمن.

أما عن ردة فعل الحكومة الفرنسية التي تزعمها ديغول فقد تمثل في طرح مبادرتين هما مشروع قسنطينة، وسلم الشجعان، أما على المستوى الخارجي فقد حذرت فرنسا سائر الحكومات الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

المحاضرة العاشرة

المفاوضات والاستقلال 1960-1962:

كان للثورة التحريرية دور في تغيير المواقف الفرنسية والدولية خاصة مع تأثير الثورة التحريرية على الأوضاع منها:

سقوط الحكومات المتتالية نتيجة لاحتدام الثورة والنفقات المالية الكبيرة التي رصدت لها من ميزانية الدولة.

تأثير الرأس العام الفرنسي الذي أدى إلى انقسام الرأي العام الداخلي بين مؤيد للحل السلمي للقضية الجزائرية ومعارض له داخل فرنسا.

تغير الموقف الدولي والعالمي حول القضية الجزائرية خاصة بعد تسجيلها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

1 بداية الاتصالات:

تعود الجذور الأولية للاتصالات الفرنسية الجزائرية إلى 1956 والتي أعقبها اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الجزائريين في 22 أكتوبر 1956.

في 25 إلى 29 جوان 1960 تحدد مفاوضات "مولان" الفرنسية برئاسة السيد أحمد بومنجل عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية والسيد محمد الصديق بن يحي للحكومة المؤقتة إلى "روجي موريس" الأمين العام لوزارة الخارجية، انتهت هذه المفاوضات بالفشل بعدم اعتراف فرنسا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض وحيد وشرعي للشعب.

وقضـية فصـل الصـحراء عن الجزائر وإطلاق سـراح الزعماء ووقف إطلاق النار.

2 مظاهرات 11 ديسمبر 1960:

تعتبر مظـاهرات 11 ديســمبر 1960 مكســبـا إيجـابيـا للثورة التحريرية وضـربة قوية أطاحت بمعنويات الحكام الفرنسيين والجيش الفرنسـي كونها منعرجا أعطى صـدى إعلاميا ودوليا ودبلوماسيا قويا للجزائر وأدخل قضيتها رواق الأمم المتحدة.

كان رد فعل السـلطات الاسـتعمارية عنها عنيفا بارتفاع حصـيلة القتلى والمعتقلين في صفوف الجزائريين.

حيث تزامنت مع زيارة الرئيس الفرنسي شارل ديغول للجزائر في 9 ديســمبر عندما توقف بولاية عين تيموشــنت على أن يحل بمنطقة الوسط، وغيرها من المدن الغربية.

قامت السلطات الفرنسية بالجزائر والمؤيدة لطموحات المستوطنين الحاملين لشعار "الجزائر جزائرية" بتجنيد مستوطنيها لرفع شعاراتها وهو عكس ما كانت تنتظره فرنســا التي ترغب في جعل "الجزائر فرنسية".

أما الجزائريون وعشــية انطلاق المظاهرات تلقوا أوامر من قيادة الثورة تـدعوهم لرفع ألوان العلم الوطني، حيث بـاتـت النســاء في المنازل يخطن الأعلام ترفرف في ســماء العاصــمة مرفقة بلافتات وشعارات مطالبة باستقلال الجزائر ومناهضة للاستعمار.

تدخل الجيش الفرنسـي بكل همجية وأسـقط قتلى في سـاحة الفداء، ولم تنته بربرية الاسـتعمار عند هذا الحد فقط، بل اسـتمرت لتتواصـل طلقات الرصــاص على الجزائريين لتطال المقابر عندما كان البعض

يدفن موتاه من الشهداء الذين استشهدوا في تلك المظاهرات وسط ديكور من ألوان العلم الوطني التي غلفت بها جثث الشهداء.

لقد كانت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 الأحد الدموي بمناسبة النفس الثاني للثورة الجزائرية بعد 6 سنوات من قبض الحديد الاستعمارية ومن النضال والكفاح، وهي تمثل نهاية بداية مرحلة العمل العسكري وبداية نهاية مرحلة العمل السياسي والدبلوماسي، فبدأت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية للجمهورية، والتي انتهت بوقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 واستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962.

1.2 ظروفهاوأسبابها:

نفقات الحرب اليومية التي بلغت 3 ملايير سنتيم يوميا، وأدت إلى تحطيم الاقتصاد الفرنسي وأصبحت فرنسا مدانة للحلف الأطلسي، إضافة إلى تزعزع مكانتها وزوال هيبتها.

وفشل مشروع قسنطينة، وفشل مشروع القوة الثالثة، وفشل العمليات العسكرية الكبرى، ومخططات شال وموريس وغيرهما من القادة والمسؤولين السياسيين والعسكريين داخل الجزائر، وفي فرنسا...، ولذلك أصبح البحث عن خطط أخرى:

1.2.1 تقرير المصير المشروط بثلاث حالات:

1 الإدماج الكامل مع فرنسا.
2 تكوين نوع من الفدرالية مع فرنسا.
3 الانفصال التام عن فرنسا.

وكانت مراوغتها هذه تصادف انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومناقشة قضاياها: القضية الجزائرية في تقرير مصير الشعب الجزائري وحقه في الحرية والاستقلال، ومحاولة فرنسا في كسب الوقت، واستعمال بعض الدول الغربية والإفريقية ضد الجزائر،

وفي المحافل الدولية، والأمم المتحدة وقضـايا أخرى للتأثير على باقي الدول لعزل الشـــعب الجزائري وقيادته الثورية في المحافل الدولية والأمم المتحدة للقضاء على الثورة والثوار...

وكان كلما زادت ســـنوات الحرب في الجزائر بالطبع كان ذلك يكلف فرنسـا خسـائر مادية وبشـرية، وأخيرا تهديدها بحرب أهلية في فرنســا بين جيوشــها وبين الفرنســيين بالجزائر، وكان على الجنرال ديغول الإسراع لإنقاذ فرنسا قبل فوات الأوان خاصة لما يتمتع به من تجارب وخبرة في الحروب لذلك قرر القيام بزيارة خاصـــة عبر مناطق القطر الجزائري لمدة أســبوع كامل للاطلاع على الحقائق الملموسة ورأي الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وكذلك الاطلاع على رد فعل الفرنســيين أو المعمرين بـالجزائر وموقف الشـــعب الفرنسي أيضا.

كما تؤكد بعض الدراســات التاريخية وحســب شــهادات حية عن الأحداث أنه إلى غاية 1960 كان ديغول يعتقد أن بإمكان فرنســا أن تحقق نصـرا عسكريا، وكانت سياسته تستند إلى هذا الاعتقاد، ولكنه أمام الانتصـــارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني اقتنع أن طريق النصـر أصـبح مسـدودا، وقد لمس هذه الحقيقة عندما زار الجزائر في ديسمبر 1960 لشرح سياسته الجديدة فاستقبله الجزائريين يحملون العلم الجزائري وينادون بشـــعارات الجبهة فيما عرف بمظاهرات 11 ديسـمبر 1960 وإضـافة إلى الأسـباب الأولى، وتعود أسباب هذه المظاهرات إلى:

التـأكيـد على أحقيـة جبهـة التحرير الوطني في تمثيـل الشـــعـب الجزائري والتعبير عن تزكية قيادة هذه الجبهة وتوجيهاتها السـياسـية التي كانت تصدرها إلى الشعب الجزائري.

الرد الفعلي والعنيف على المتطرفين الأوروبيين الـذين نظموا يوم 1960/12/09 مظـاهرات كـان الهـدف منهـا تهيئـة الظروف لانقلاب

عســـكري، وذلك بإثارة حوادث واصـــطدامات تحمل الجيش على التدخل.

الســـعي لإفشـــال القوة الثالثة التي حاول الجنرال ديغول تكوينها من الحركة والقومية للتفاوض معها، وبالتالي إنكار وجود جبهة التحرير الوطني.

إن استقرار الأوضاع في الجزائر والتحكم في زمام الأمور حسب ما يدعي جيش الاحتلال فكرة خاطئة وأن التقارير التي تقدم لديغول مزيفة لا تعبر عن الحقيقة.

تكذيب الادعاءات الفرنسية الزاعمة لتصفية الثورة والتأكيد على استمراريتها.

التأكيد على شعبية الثورة وشموليتها.

التنديد بسياسة الجزائر الفرنسية لديغول.

التأكيد على التفاف الشـعب الجزائري على جبهة التحرير الوطني وحول الثورة.

تحســـيس الرأي العام الدولي بمعاناة الجزائريين لكســـب التأييد المادي والمعنوي للمسألة الجزائرية.

ولقد عملت جبهة التحرير الوطني على التصدي لسياسة ديغول والمعمرين معا، حيث ارتكز ديغول على الفرنســـيين الجزائريين لمســـاندة ســـياســـته والخروج في مظاهرات لنصـــرة أفكاره وتحقيق طموحاته لإنقاذ الجزائر الفرنسية.

واســـتقباله في عين تيموشـــنت في 09 ديســـمبر 1960 وعمل المعمرون على مناهضـــة ذلك بالخروج في مظاهرات، وفرض الأمر الواقع على الجزائريين للرد على ســـياســـة ديغول الداعية إلى اعتبار

الجزائر للجميع في الإطار الفرنسي، ولم تكن جبهة الحرير الوطني محايدة بل دخلت في حلبة الصراع بقوة شعبية هائلة رافعة شعار "الجزائر مسلمة مستقلة" ضد شعار ديغول "الجزائر جزائرية" وشعار المعمرين "الجزائر فرنسية".

2.2.1 مظاهرات الجزائر العاصمة:

توسعت المظاهرات والمسيرات الثورية للمتظاهرين الجزائريين في مواجهة المتظاهرين الأوروبيين وقوات الأمن الفرنسية وغيرها من المنظمات العنصرية كـ (جبهة الجزائر فرنسية) والـ OAS... التي كانت بداية انطلاقها في القطر الجزائري يوم 09 ديسمبر 1960 في مدينتي عين تيموشنت وتلمسان... وتوسعت يوم 10 ديسمبر إلى مدينة وهران ونواحيها... وامتد لهيبها يوم 10 ديسمبر إلى مدينة الشلف (الأصنام وجهاته)... وزادت اشتعالا وقوة بالجزائر العاصمة ونواحيها يوم 11 ديسمبر، وكذلك شرشال وتيزي وزو وبجاية، وهذا على سبيل الذكر لا الحصر... نظرا لما سمعوه وشاهدوه من أخبار وبطولات وانتصارات وتحدي إخوانهم بغرب الوطن للأوروبيين والقوات الفرنسية بصدورهم العارية وسقوط العشرات من الشهداء والمئات من الجرحى... ما زاد سكان الجزائر العاصمة شجاعة وتضحية وتضامنا وتلاحما في وحدة الصف الوطني لمواجهة القوات الفرنسية والمتطرفين الأوروبيين بمختلف أشكالها ووسائلها الجهنمية التي أجبرت القوات الفرنسية على توجيه عملياتها العسكرية نحو المدن والقرى لتخفيف الضغط على رجال جيش التحرير الوطني بالجبال والوهاد والصحاري وتفتيت قوات العدو وتحطيم الأسطورة الفرنسية للجزائر (فرنسية) وإيصال وحدة الشعب الجزائري وراء قيادته الثورية لجبهة وجيش التحرير الوطني إلى كل مكان... وقد برهنت قيادة الثورة بتنظيمها المحكم لخلايا جبهة التحرير الوطني وأفواج الفدائيين عبر كل حي وداخل كل منزل وكوخ في توحيد وتنظيم الصف، وإلى الاستراحة الدقيقة على قدرة القيادة الجماعية

للجماهير الشعبية في التوجيه والتوعية وإعطاء المثل الأعلى للأجانب، والصحافة الدولية والدبلوماسية الأجنبية على قدرة التحكم في مسيرة المظاهرات التي انطلقت ونزلت الجماهير الشعبية الجزائرية من رجال ونساء وأطفال من أحياء: بلكور، القبة، وديار السعادة وغيرها على الساعة التاسعة و45 دقيقة مقتحمة الأحياء الأوروبية لتحتل الساحات العمومية والشوارع الكبرى والمؤسسات الرسمية، وفي نفس الوقت كما كان عليه الحال أيضا بأحياء القصبة وباب الواد وغيرهما، لتلاقي الجماهير الشعبية في مظاهرات استراتيجية لتكون قوة وضغطا شاملا على الجزائر العاصمة ومعركة فاصلة مع الأوروبيين وقوات الأمن وهاتفه باستقلال الجزائر، وبحياة الحكومة الجزائرية (الجزائر جزائرية)، وإطلاق سراح بن بلة ورفاقه، الوحدة الجزائرية الترابية، الصحراء الجزائرية، يحيا جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، وغيرها من الشعارات وينشدون الأناشيد الوطنية الثورية... رافعين الأعلام الجزائرية وزغاريد النساء تشجع المناضلين وتدخل الرعب والفزع في نفوس الأوروبيين والقوات الفرنسية... ورغم حواجز الأسلاك الشائكة والأعمدة الحديدية وأكياس الرمل في الطرقات والأزقة والشوارع، والساحات العمومية والدبابات والمدرعات في الطرقات والطائرات العمودية المختلفة التي تحوم في أجواء العاصمة فوق رؤوس المتظاهرين لمنع تقدم الجزائريين، إلا أن هذا زادهم عزما وقوة وإرادة وتصميما على اقتحامها واجتيازها بالصدور العارية والإيمان القوي والتضحية والشهادة في سبيل الله والوطن لتحيا الجزائر حرة مستقلة، فعجزت قوات الأمن في مواجهتها وبسرعة وصلت نجدات كبيرة لتعزيز قوات الأمن من رجال اللفيف الأجنبي، والكمندوس، والمظلات والمليشيات المدنية من المعمرين الذين راحوا يطلقون النار على المتظاهرين بكل وحشية وجنون.

وعلى الساعة العاشرة والنصف صباحا تضخمت جموع المتظاهرين وتعززت صفوفهم بالقادمين من أحياء ونواحي العاصمة تحت قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، التي كانت تسير وتسيطر بأوامرها للمتظاهرين من الجماهير الشعبية في التنظيم والتنسيق والطاعة على عدم مس أرزاق المواطنين أو التعدي عليهم، حيث خرقت الجماهير الشعبية الحوافز البوليسية والعسكرية التي أقيمت خاصة في نهج...، وعلى إثرها أطلقت القوات الفرنسية العسكرية ورجال الأمن الرصاص بمختلف الأسلحة والعيارات والقنابل والمتفجرات على المتظاهرين.

وبعد الساعة الواحدة عززت القوات الفرنسية لمواجهة المتظاهرين بـ 40 شاحنة عسكرية محملة لجنود الكومندوس والتدخل السريع... تواصلت خلالها الاشتباكات بين المتظاهرين الجزائريين والفرنسيين والأوروبيين المدنيين والعسكريين، ونتج عنها عدة قتلى وجرحى في صفوف الطرفين وكان يتم إخلاء الجرحى الجزائريين من الميدان بسرعة نحو منازل الجزائريين لتقديم الإسعافات وألا يقعوا في قبضة مصالح الأمن والمعمرين الفرنسيين خوفا من تعذيبهم وقتلهم.

هكذا عاشت باقي المدن والقرى الجزائرية في منطقة قسنطينة، وعنابة، وفي الصحراء الجزائرية، والهضاب العليا بخروج الجماهير الشعبية إلى الطرقات والشوارع والساحات العمومية، ومزارع المعمرين يهتفون بحياة ووحدة الجزائر المستقلة –الجزائر الجزائرية، تحيا قيادة جبهة التحرير الوطني-إطلاق سراح بن بلة ورفاقه وجميع المعتقلين في السجون والمحتشدات، والإعلام الجزائرية ترفرف وزغاريد النساء تشجع المتظاهرين، ونداء الجهاد في سبيل الله والوطن ومواجهة الأوروبيين المتطرفين في اصطدامات واشتباكات دامية نتج عنها عدة قتلى وجرحى وخسائر مادية، وهذا خلال أسبوع كامل من المظاهرات والمسيرات الشعبية عبر التراب الوطني منذ

09 ديســـمبر إلى 16 منه، حيث أعلنت القيادة العليا للثورة عن وقف المظاهرات.

وقد أعلنت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني باســـم ناطقها الرسمي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن إيقاف المظاهرات والمســـيرات الشـــعبيـة عبر التراب الوطني في بيـان جـاء فيـه "إن المظاهرات قد أعطت البر هان الســـاطع على تعلق الجماهير بمبدأ الثورة، كما برهنت بصـــورة لا غبار عليها على تنفيذ أوامر جبهة التحرير، لذا لابد من العودة للهدوء واليقظة والحذر من جديد".

3 نتائجها وتداعياتها.

1.3 على المستوى الداخلي:

نتج عن المظاهرات خســـائر فادحة في الأرواح تفاوتت تقديراتها وإحصـائياتها المتضـاربة بين الطرفين الجزائري والفرنسـي، فالأرقام الجزائريـة تقدر بـأكثر من 800 شـــهيد عبر التراب الوطني خلال المظاهرات الأســـبوعية، وأكثر من 1000 جريح، واعتقال أكثر من 1400 جزائري من النساء والصبيان والشيوخ.

أما الجانب الفرنســـي فيحصـــر ها في 123 قتيل في صـــفوف الجزائريين وأكثر من 400 جريح، واعتقال أكثر من 600 شـــخص، أما عن الجانب الأجنبي لمختلف وكالات الأنباء والصـــحف العالمية من مراسليها بالجزائر، ومن الصـحفيين المرافقين للجنرال ديغول في زيارته للجزائر تتضارب أيضا إحصائياتهم في عدد القتلى والجرحى والمفقودين والمعتقلين، وعلى العموم تجمع الصـحافة العالمية على أن شـــوارع وقرى الجزائر تحولـت إلى حمـامـات من الـدمـاء من كلا الجانبين الجزائري والفرنســي لمدة أسـبوع، وأن الضـحايا من القتلى والجرحى كانت تخلى بسـرعة من الميدان خاصـة في التنظيم المحكم للنظام الثوري في الجزائر الذي كان يشـــيع الشـــهيد بالعلم الوطني، والأناشـيد الوطنية، وزغاريد النســـاء، وتلاوة القرآن، فكان ذلك يزيد

حماسا وشجاعة في نفوس الجزائريين، ويزيد رعبا وخوفا في نفوس الأوروبيين والعساكر وتقهقرهم أما المتظاهرين... وبذلك أدى إلى:

إبراز الوحدة الوطنية الشعبية والترابية في وحدة الصف الوطني وراء قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني وحكومته الناطق الرسمي باسمه.

التحرر من عقدة الخوف والمجابهة مع القوات الفرنسية المتفوقة عدة وعددا والتحاق ضعاف النفوس والمرتدين بصفوف الثورة... والتخلي عن الإدارة الفرنسية ومصالحها المدنية والعسكرية، واتضح للجميع من هو في صفوف الثورة، ومن هو في صفوف العدو... وأثناء الاستقلال الوطني، فبعض العملاء اتبع فرنسا إلى ما وراء البحار والباقي منهم اندس في وسط الإدارة إلى أن حلت الأزمة الجزائرية فظهروا الوجود...

أدت المظاهرات إلى انتقال المعارك الطاحنة والمواجهة مع قوات العدو في المدن والقرى لتخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال والصحاري، وتفتيت القوات الفرنسية الشيء الذي أدى إلى تحطيم الأسطورة الفرنسية وترسانتها العسكرية المعززة بجنود وسلاح الحلف الأطلسي ومن المرتزقة واللفيف الجني.

تشديد وحدات جيش التحرير الوطني في الجبال والصحاري داخل المناطق وعلى الحدود معاركها وهجماتها على القوات الفرنسية ومصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وتكثيف العمليات الفدائية في القرى والمدن ضد المعمرين والعملاء، وقرر مجلس الوزارة الفرنسي اتخاذ الإجراءات التالية:

منع أو حظر التجول في المدن الجزائرية التي عاشت وتعيش اضطرابات ومشادات، وذلك من الساعة 10 ليلا ومنع التجمعات التي تزيد عن 10 أشخاص.

طرد 40 شخصا من كبار الموظفين الفرنسيين من عملهم الذين دعموا وشاركوا الاضطرابات تلبية لنداء (جبهة الجزائر الفرنسية).

تم غلق متاجر لمدة أسبوعين نظرا لمشاركة أصحابها في الإضراب وتحريض الشعب ومن مخالفة القوانين بالجزائر العاصمة.

إلغاء كل المقابلات الرياضية إلى شعار آخر.

حل (جبهة التحرير الفرنسية) وكذلك (جبهة التحرير الوطنية للجزائر الوطنية الفرنسية) التي تكونت في شهر جويلية 1960 التي تضم بعض الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة لليمين المتطرف مع (لواص L'OAS) ضد أي حل سلمي لحرب الجزائر مثل لوبان (J. M. lepen) لاكوست (Lacoste) العقيد توماز الجنرال صلان.

2.3 على المستوى الخارجي:

في العالم الخارجي انعقدت الاجتماعات الشعبية والمنظمات الجماهيرية من الطلبة، والعمال والنساء، والفلاحين والموظفين، والحرفيين والجمعيات والهيئات الثقافية والعلمية والدينية والأحزاب السياسية وغيرها من الهيئات القومية الوطنية في مسيرات ومظاهرات وتجمعات وندوات عبر مدن وقرى العالم العربي في تضامن.[1]

وتأييدا للشعب الجزائري في كفاحه العادل وحقه في الحرية والاستقلال لإعادة سيادته الكاملة على أرضه... كما تم استنكارهم لجرائم الحرب الفرنسية في الجزائر من تعذيب.

وتقتيل وسجن ونفي وعلى سياسة الإبادة الجماعية للشعب الجزائري، والأرض المحروقة التي تتبعها فرنسا منذ سنوات طوال، وعلى ما يرمز للأصالة والشخصية العربية الإسلامية في الجزائر...

---

[1] قنطاري، العدد الثالث، 2000، ص62.

وطالب الجميع وخاصة الشباب من ممثليات الثورة الجزائرية السماح لهم بالتطوع في صفوفها للقتال إلى جانب إخوانهم الجزائريين المجاهدين...

ونفس المظاهرات والمسيرات والتجمعات عاشتها عواصم ومدن الدول الصديقة والمحبة للسلام في تعاطفها مع الشعب الجزائري في كفاحه الشرعي، واستنكرت العمال الإجرامية والإبادة الجماعية ضد الشعب الجزائري التي استعملتها القوات الفرنسية بوسائلها الجهنمية في الجزائر، وحتى في فرنسا بالذات قام مجموعة من رجال الثقافة والفكر والعلم والفن بإرسال عريضة 121 "لرئيس الدولة الفرنسية يطالبون فيها بالإسراع في أقرب الآجال لحل القضية الجزائرية... وحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال... واستنكار التعذيب وإيقافه فورا بأشكاله الجهنمية المادية والبشرية ضد الشعب الجزائري... وخرجت الجماهير الشعبية الفرنسية المحبة للسلام في مسيرات ومظاهرات عبر مختلف المدن والقرى تطالب رئيس الدولة إنهاء حرب الجزائر... ترفض الأمهات الفرنسيات إرسال أبنائهن إلى جبهات القتال بالجزائر... كما تمرد ورفض شبان الخدمة العسكرية في المحطات والموانئ والثكنات الفرنسية المتوجه إلى الجزائر، لأن الجزائر جزائرية بها شعبها يحارب ضد استعماره بإيمان وعقيدة وتضحية وإخلاص، ونادوا بشعارات منها لا لحرب الجزائر-الجزائر جزائرية-لا لموت ولا لحراسة وحماية مزارع المعمرين".

4 مظاهرات ديسمبر والأمم المتحدة:

على مستوى الدولي في المحافل الدولية وهيئة الأمم المتحدة تناولت الوفود الخطب ومن بين القضايا العالمية المطروحة: المسألة الجزائرية أي حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الحرية والاستقلال، فطالبت الدول الشقيقة والصديقة والمحبة للسلام فرنسا التعجيل بحل القضية الجزائرية بالطرق السلمية، وتوقيف حربها ضد

الشعب الجزائري في كفاحه العادل والشرعي ضد الاستعمار، حيث قال ممثل المغرب في الولايات المتحدة السيد محمد بوستة: "... ليس من المعقول أو المنطق أنه في وقت أصبحت فيه قضية السلام هي المحرك الرئيسي لجميع الشعوب نجد حربا طاحنة تجري في الجزائر أمام أعين العالم بأسره"، وأكد السيد محمد بوستة: "أن حرب الجزائر كانت هي العامل الحاسم في التعجيل بتصفية الاستعمار بإفريقيا، وفي حصول عدد كبير من الدول الإفريقية على الاستقلال، وأن حرب الجزائر لا تهدد سكان الجزائر فقط، بل أن خطرها يمتد إلى كامل أرجاء المغرب العربي...".

وبعد عطلة الحد استأنفت هيئة الأمم المتحدة يوم الاثنين مناقشتها للقضية الجزائرية بتاريخ 11 ديسمبر 1960 لتجد الوفود نفسها أمام وضع شديد تتصاعد خطورته، فالأخبار تتوالى على الوفود من سفارتهم ومن الصحف والإذاعات والتلفزة العالمية حول المجازر الكبرى التي تقوم بها القوات الفرنسية ومليشياتها المدنية من الاستعماريين الفرنسيين بإيعاز وتشجيع وحماية ومد السلاح من الجيوش الفرنسية ضد الجماهير الجزائرية التي خرجت في مظاهرات ومسيرات سلمية تطالب باستقلالها، وتعلقها بقيادتها الشرعية الثورية لجبهة التحرير الوطني... وقد أثارت هذه الحوادث الدامية التي ذهب ضحيتها عدة مئات من القتلى والجرحى سخطا عاما واستنكارا شديدا لدى مختلف الوفود بالأمم المتحدة... وعبرت الكتلة الإفريقية الأسرية عن تأثرها العميق أمام شهداء الجزائر واستنكارها الشديد لوحشية المجازر وللتعذيب ووسائله المحرمة دوليا... كما كشف لدى العملاء وضعفاء منن دول تبعية الفرانكفونية من إفريقيا السوداء على جرائم الاستعمار الفرنسي أنفسهم في مأزق وعزلة من دول الكتلة الإفريقية السوية المؤيدة لكفاح الجزائر للحصول على استقلالها بمختلف الطرق والوسائل.

5 الأمم المتحدة والقضية الجزائرية:

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انتهاء المناقشات يوم الأربعاء حول القضية الجزائرية بالمصادقة على لائحة الأسيوية الإفريقية التي تنص على إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها لتقرير المصير في الجزائر، وقد كان التصويت على لائحة كفقرات تم التصويت على مجموعها إذ أحرزت اللائحة العامة للقضية الجزائرية على 80 صوت وامتناع 8 دول دون المعارضة حيث تنص الفقرة الأولى من اللائحة العامة على الأمم المتحدة... تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية وحقه في الاستقلال... فصوت لصالح الفقرة 83 دولة وامتنعت 10 دول معارضة.

أما الفقرة الثانية فتنص بالضرورة الملحة لإعطاء الضمانات اللازمة وفعالية للتأييد من أن حق تقرير المصير سيطبق بحرية ونجاح وعدالة واحترام التراب الجزائري وسلامته... وصوتت لفائدتها 73 دولة مع امتناع 20 دولة ودون معارضة.

وعن الفقرة الثالثة التي تعترف فيها الأمم المتحدة بمسؤوليتها في الماركة ليطبق هذا بنجاح وعدالة، حيث صوت عليه 70 دولة اللائحة ومعارضة 10 دول، وامتناع 14 دولة عن التصويت.

أما الفقرة الرابعة فتنص على أن اللجنة تقرر أن يجري الاستفتاء في الجزائر بتنظيم ومراقبة وإشراف الأمم المتحدة، والذي يقرر بواسطته الشعب الجزائري مصير وطنه بحرية، فصوتت عليه 38 دولة وعارضت 28 دولة عن التصويت، وأخيرا أجري التصويت لمجموع اللائحة التي أحرزت على أغلبية الثلثين إذ صوت لصالح اللائحة 47 دولة وعارضها 20 دولة وامتنع عن التصويت 28 دولة من مختلف دول الأمم المتحدة.

و هذا نص اللائحة التي تمت المصـــادقة عليها: "...إن الجمعية العامة بعد مناقشـــتها للقضـــية الجزائرية وتذكيرا بقرارها 1012 المؤرخ في 15 فبراير 1957 الـذي تعبر عن أملهـا في إيجـاد حـل سلمي وديموقراطي عادل وبوسائل مناسبة ومتماشية مع مبادئ الأمم المتحدة".

ومســتعيدة أيضــا قرارها 1184 المؤرخ في 10 ديســمبر 1957 والذي عبرت عن رغبتها في بدء المفاوضـــات التي رمى إليها القرار 1184 لم تحصـــل، وتذكيرا بالمادة 1 الفقرة 2 لميثاق الأمم المتحدة فإنها تعلن حيرتها العميقة لاستمرار اعتمال العنف في الجزائر خاصة لما يعيشــه الشــعب الجزائري يشــكل تهديدا الســلام والأمن العالميين، وتذكيرا بقرارها 1945 المؤرخ في 18 أكتوبر 1960 الذي تطالب فيه بإلحاح بضـــرورة اتخاذ إجراءات ســـريعة وبناءة في كل ما يهم السلام في العالم، أخذه بعين الاعتبار كون الطرفين المعنيين قد رضيا بحق تقرقر المصـير الحر، كقاعدة لحل المشـكلة الجزائرية واعترافها منها بالرغبة الجامحة في الحرية من جميع الشعوب المستعمرة ودور هذه الشعوب الحاسم في سيرها نحو الاستقلال، واقتناعا منها بأن لكل الشـــعوب حق ســـيادتها وحرمة ترابها الوطني ووحدته، لا ينكر في الحريـة الكـاملـة وممـارســـتهـا، وكـان هذا ردا على فرنســـا وعلى المتطرفين بالجزائر الفرنسـية، وفصـل الصـحراء الجزائرية عن ألم الجزائر، وعلى تقســـيم الجزائر الذي نادت به المظاهرات الأوروبية في ديسمبر 1960.

وكان مقابل ذلك المطالبة بالوحدة الوطنية الشـــعبية والترابية في المظاهرات الجزائرية، وهو الشـــيء الذي وافقت وطلبت هيئة الأمم المتحدة من فرنسا باحترام تطبيقه مع حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في الحرية والاستقلال.

أكدت المظاهرات الشعبية حقيقة الاستعمار الفرنسي الإجرامية وفظاعته أمام العالم، وعبر عن تلاحم الشعب الجزائري وتماسكه وتجنيده وراء مبادئ جبهة التحرير الوطني والقضاء على سياسة ديغول المتمثلة في فكرة (الجزائر جزائرية) وفكرة المعمرين (الجزائر فرنسية).

أما على المستوى الدولي: فقد برهنت المظاهرات الشعبية على مساندة مطلقة لجبهة التحرير الوطني، واقتنعت هيئة الأمم المتحدة بإدراج ملف القضية الجزائرية في جدول أعمالها وصوتت اللجنة السياسية للجمعية العامة لصالح القضية الجزائرية ورفضت المبررات الفرنسية الداعية إلى تضليل الرأي العام العالمي.

إتساع دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم خاصة في العالم العربي وحتى في فرنسا نفسها، خرجت الجماهير الشعبية في مظاهرات تأييد كان لها تأثير على شعوب العالم ودخلت فرنسا في نفق من الصراعات الداخلية، وتعرضت إلى عزلة دولية بضغط من الشعوب، الأمر الذي أجبر ديغول على الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي.

وتكبدت القوات الفرنسية بجيوشها الثلاثة والمساعدين لها الهزائم العسكرية المتتالية على يد المجاهدين والمناضلين وأفراد الشعب بصفة عامة...، رغم ما ألقته الحكومة الفرنسية من ثقل سياسي وعسكري في ميدان المعركة، ورغم تفوقها عدة وعددا... ورغم النجدات والتعزيزات المستمرة والمتتالية لقواتها بالجزائر التي بلغت ما يزيد عن مليون جندي فرنسي، بالإضافة إلى الحركة (213 ألف حركي) حاملي الأسلحة ضد الثورة،

تصدي القوات الاستعمارية للمتظاهرين:

وفي مدينة وهران الواقعة غرب الجزائر خرج غلاة الفرنسيين ينددون بديغول ويتمنون له المشقة مرددين شعار الجزائر فرنسية، ومن جانبهم خرج الجزائريون ينادون باستقلال الجزائر، ومع تدخل القوات الاستعمارية في عمق الأحياء العربية، سقطت العديد من الأرواح الجزائرية دون أن تمنع خروج المتظاهرين إلى الشوارع في اليوم الموالي هاتفين بالاستقلال وحياة جبهة التحرير الوطني.

وبعيدا عن العاصمة ووهران، دامت المظاهرات أزيد من أسبوع شملت قسنطينة، عنابة، سيدي بلعباس، الشلف، البليدة، بجاية، تيبازة وغيرها، بينت كلها بفعل الصدى الذي أحدثته على أكثر من صعيد، حالة الارتباك التي أصابت الاستعمار وعن مدى إصرار الشعب الجزائري على افتكاك السيادة المسلوبة، وبالمناسبة ألقى فرحات عباس في 16ديسمبر 1960 خطابا في شكل نداء أشاد فيه ببسالة الشعب، وفضح فيه للعلن وحشية وغطرسة الاستعمار.

6 سقوط الجمهورية الفرنسية الخامسة:

كان لضربات جيش التحرير الوطني في الجبال والصحاري والقوات المساعدة له من الفدائيين في المدن والقرى، والمظاهرات والمسيرات الشعبية التي تطالب بالاستقلال، والانتصارات السياسية في المحافل الدولية، وإنشاء خلايا جبهة وأفواج جيش التحرير الوطني عبر التراب الوطني، والتفافالشعب الجزائري بثورته تحت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني، تأثير بالغأدى إلى حدوث الأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية، والتي كادت أن تؤدي إلى حروب أهلية في فرنسا والجزائر بين الفرنسيين وغلاة المعمرين والقوات المسلحة، كما تعاقب على حكمالفترة ما بين 1954-1958 عدة حكومات في محاولتها لعلاج الأزمة والقضاء على الثورة مثل الربع ساعة الأخير "لاكوست".

إضافة إلى فشلالجمهورية الفرنسية الخامسة تحت رئاسة الجنرال ديغول الذي جاء لإنقاذ فرنسا من حرب الجزائر، كما أنقذها في الحرب العالمية الثانية، الا أن إرادة وعزيمة الشعب الجزائري والتفافه الى جانب قيادته الثورية السياسية والعسكرية، أثر على قرارات فرنسا، وأصبح يهدد وجودها، كما انتهى الى انقلاب العقداء على الجنرال ديغول الذي اضطر الى مهادنة الجزائريين ومن ثم قبول التفاوض معهم دون شروط مرغما.

7 المناورات الفرنسية:

بعد أن فشلت السلطات والقوات الفرنسية في سياساتالأرض المحروقة، ومتابعة جيش التحرير الوطني بعمليات التطويق والتمشيط، والمناطق المحرمة، وتجارب الأسلحة الكيماوية وتحت تأثير الرأي العام الدولي المندد بسياسات فرنسا القمعية، عمدت الى سياسات المراوغة عن طريق العروض السياسية المختلفة وسياسات المناورة كسياسات"كالجزائر الجزائرية، وسياسة سلم الشجعان أو الأبطال، وفصل الصحراء عن الجزائر واستغلال الغاز والبترول، وأمام رفض جنود الخدمة العسكرية الفرنسية الالتحاق بحرب الجزائر...، وقيام شبكات فرنسية من الأحرار لمساعدة الثورة وتعاطفها مع الشعب الجزائري...التقيام المظاهرات والمسيرات في فرنسا بالذات تأييدا للشعب الجزائري في تقرير مصيره وحل القضية الجزائرية... ومساندة الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية... أدى الى عزل فرنسا وتضييق الخناق عليها دوليا...،

دفع الجنرال ديغول إلى محاولة الوقوف عن كثب والاطلاع على الوضع الحقيقي بعين المكان، في زيارته عبر أقاليم الجزائر و الإتصال المباشر مع الجماهير الشعبية الجزائرية في المدن والأرياف، لأن كل مراوغاته واستراتيجياته باءت بالفشل أمام يقظة ووعي الشعب الجزائري وتمسكه باستقلال الجزائر، وتشبثه بجبهة

وجيش التحرير الوطني الناطق الرسمي باسمه مما أدى إلى فشل زيارة ديغول وبرنامجها، وتكرست وتبددت أحلام المعمرين والأقدام السوداء بالجزائر الفرنسية، وهزمت كل المنظمات والجمعيات والهيئات المدنية والعسكرية في الجزائر وفرنسا لضرب الوحدة الوطنية الجزائرية الترابية والشعبية.

8 الاتصالات السرية:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير قبل أن تعترف فرنسا رسميا بالجبهة كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات هو محاولة المساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال لكن قادة الثورة كانوا يؤكدون على مواقف الثورة التي حددها بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، وهذا لوضع نهاية لحرب الجزائر، وقد أجريت خمسة من هذه الاتصالات: واحدة في القاهرة واثنين في بلغراد واثنين في روما.

1.8 لقاء القاهرة:

في طريق عودته من رحلة نيودلهي وكراتشي توقف وزير الشؤون الخارجية السيد "كريستيان بينو" في القاهرة حيث أجرى في مارس 1956 محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر، اقترح عليه افتتاح محادثات سرية مع الجبهة، حيث حاول رئيس الدولة المصرية الحذر من الاستفسار عن الاقتراحات الفرنسية، كما كلف غي مولي جورج غورس بنقلها إلى القاهرة. حيث رفضت جبهة التحرير الوطني ذلك المقترح، الأنه ولأسباب تكتيكية حافظ على مبدأ إبقاء الصلة.

وقد مثل جبهة التحرير محمد خيضروالذي سيكون محاوره الفرنسي جوزيف بيغارا، ولم ينضم جورج غورس الموجود بالقاهرة

مباشـــرة إلى المحـادثـات التي افتتحـت في 10 أفريـل واســـتمرت المحادثاتلمدة شهر.

اســـتعاد بيغارا تلك الاقتراحات وطورها، والتي تقضـــي انتخاب جمعية تشـريعية بهيئة خاصـــة موحدة تكون لها صـــلاحيات على كل الشـؤون الجزائرية، عدا المتعلقة بوضـع الفرنسـيين الشـخصـي الذي يبقى من صـلاحية برلمان العاصـمة، ويقوم السـفير المقيم بفرنسـا في الجزائر بمهمة رئيس حكومة لا تتمتع أعضـائها برتبة وزير، على أن تجرى الانتخابات بعد توقف المعارك.

أكدمحمد خيضر علىأن المحاورين الجزائريين يجب ألا يكونوا من غير الذين تعينهم الجبهة، التي لن توافق على أن تتفاوض مع فرنســـا إلا بشـرط اعتراف الحكومة الفرنسـية باسـتقلال الجزائر، والاعتراف بســـيادتها، بعد ذلك يمكن انتخاب مجلس جزائري تنبثق عنه حكومة يناط بها التفاوض على الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية المقبلة.

كما أكد خيضر بأنه يجب الحصول على موافقة قادة جبهة التحرير الوطني في الداخل ويسأل بالتالي محاوره أيا تكون النتائج ما إذا كانت الحكومة الفرنسية تضـمن عند الاقتضـاء سـلامة وفد الخارج الموجود في القاهرة، لكي يذهب ويحصـــل على رأي المقاومة في الداخل بعد اســـتشـــارة جورج غورس أجاب بيغارا بالنفي، لكن أضـــاف بأنه باسـتطاعته هو شـخصـيا أن يشـكل وسـيط بين القاهرة والمقاومة، وباختصـــار فإن خطة غي مولي كانت عبارة عن محاولة لإنشـــاء مجلس سـياسـي تشـريعي محلي يقوم بإصـدار قوانين لا تنطبق على الأوروبيين، وإنشـاء نظام سـياسـي يتمتع بالاسـتقلال الذاتي فقط، وفي يوم 20 مارس 1956 اتضحت الصورة أكثر حيث أوضح غي مولي أنه كان يحبذ فكرة إجراء المفاوضات مع الجزائريين في صورة مائدة مسـتديرة في روما يحضـرها ممثل في الجبهة وممثل آخر عن جمعية

العلماء المسلمين، وثالث عن جمعية مصالي الحاج، لكن جبهة التحرير رفضت العرض باعتبارها الممثل الوحيد للشعب.

2.8 لقاء بلغراد الأول:

بعد لقاء بريونيفي 18 يوليو 1956 أدت مساعي الرئيس اليوغسلافي تيتو في نفس الاتجاه إلى عقد سلسلة من اللقاءات، فبعد عبد الناصر وافق تيتو على رعاية اتصالات جديدة مقدما بلاده لاستضافتها، وعلى إثر لقاء غي مولي مع بيبلر سفير يوغسلافيا في باريس افتتحت محادثات في بلغراد، توصل الطرفان بعد 48 ساعة من المحادثات على اتفاق مشترك على إجراء "نقاشات أولية ورسمية ومباشرة بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي الجبهة"، وحدد اجتماع آخر بين 15 و20 أوت، وردا على أمحمد يزيد الذي سأله إذا ما كانت هذه الصيغة تلزم حكومته أجاب بيار كومان أنه عليه استشارة غي مولي، واقترح عليه البقاء في روما حيث سيرد عليه اتصال حول هذا الموضوع، وبالفعل وصل الاتصال في 21 جويلية وهذا هو نصه:

النقاشات حول وقف إطلاق النار لا يمكن أن تكون إلا:

شبه رسمية وسرية.

رسمية وغير سرية.

ونتيجة للمبدأ أعلاه: يستحيل على الأسس الحالية إعطاء طابع رسمي للنقاشات المتوقعة أثناء لقائنا.

على العكس طالما أن النقاشات معتبرة تمهيدية وسرية وشبه رسمية.

من أجل تسريع موعد النقاش المباشر والرسمي وغير السري حول وقف إطلاق النار نحن مستعدون لتكثيف اجتماعات النقاش

السـري وشـبه الرسـمي، لم يرض هذا الرد جبهة التحرير إلا أن الاقتراح قد قبل.

3.8 لقائي روما:

7 أوت 1956أحمد فرنسيس وا محمد يزيد في إحدى مقاهي روما، في الساعة 12 مع بيار كومان استمر اللقاء ساعة، اتفقوا خلاله على موعد في اليوم التالي في الساعة 12 وتم في الساعة الواحدة في مطعم بعيد عن الأنظار، حيث دامت المحادثات ساعة وأربعين دقيقة.

أكد مندوبو الجبهة أنهم لم يوافقوا على هذا اللقاء إلا لكي يظهروا حسن النوايا لأنها قد تتخذ طابع نقاش بين الجبهة والفرع الفرنسي للأممية العمالية، فلفت بيار كومان نظرهم إلى أنه في بلغراد كما في روما لم يكن مفروضا من حزبه بل من رئيس الحكومة واقترح الصيغة الآتية: "النقاشات تمهيدية سرية بين ممثلين رسميين لرئيس الحكومة وممثلين لجبهة التحرير الوطني" وفي هذه الأثناء شعرا فرنسيس ويزيد أنهما أمام وضع جديد وعليهما استشارة أصدقائهما، بالاستثناء إلى ذلك تحدد موعد آخر ما بين 31 أوت و5 سبتمبر.

تواصلت الاتصالات بين الوفد الفرنسي الذي أصبح يقوده "بيير هيربو" و"كازيل" والوفد الجزائري الذي يقوده "محمد خيضر" و"امحمد يزيد" "عبد الرحمان كيوان"، وقد اقترح الوفد الفرنسي على الوفد الجزائري في هذه الاجتماعات أن تقبل الجزائر بالاستقلال الداخلي والاستقلال إداريا واسعا محصور بصلاحية محددة تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية والسلطتان ستعنيان بكل المواد التي لم يعلن أنه تدخل في إطار الصلاحية المشتركة ستكون ميادين الصلاحية المشتركة موضع دراسات وقرارات مشتركة للهيئة بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية وفقا للترتيبات سوف يجري إعدادها تدخل ضمن الصلاحيات المشتركة:

- الحريات العامة والحقوق الفردية.
- المسائل العسكرية.

الشؤون الخارجية.

التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية.

إذا قبلت هذه القرارات يمكن أن نفتح مفاوضات رسمية وعلنية وسوف تفصل بين التفاوض والانتخابات مرحلة انتقالية وتبقى على بساط البحث مسألة السلطة المكلفة بتصريف الأعمال الجارية خلال هذه المرحلة

بعد تبادل وجهات النظر عاد كل وفد إلى مقر عمله لاطلاع المسؤولين هناك على فحوى المفاوضات على أن يلتقيا من جديد يوم 22 سبتمبر 1956 بمدينة بلغراد.

4.8 لقاء بلغراد الثاني:

في هذا الاجتماع تغيرت تشكيلة الوفد الجزائري، حيث أصبح يقوده الدكتور الأمين دباغين ومحمد خيضر، وحضر هيربو وحده هذه المرة. في هذا اللقاء تقدم الوفد الفرنسي بمقترح محدد إمكانية التفاوض على أساس استقلال ذاتي واسع في ميدان التسيير.

كان رد فعل الوفد الجزائري قاطعا قبل أي نقاش بالأساس، مؤكدا بالمناسبة التمسك بالاستقلال كشرط مسبق للتفاوض.

أعلن هيربو الذي بدا متفاجئا "لا يمكن لأي حكومة فرنسية أن تتلفظ بكلمة "استقلال" يتعلق بالجزائر دون أن يطاح بها فورا"، واقترح مع ذلك صيغة "حق الشعب بتسيير أموره بنفسه".

وباختصار فإن المفاوضات فشلت في عهد غي مولي، حيث أصبح الرأي الغالب أن الاتصالات معهم يمكن أن تؤثر سلبا على بعض

أصدقاء القضية الجزائرية لأنها في مجرد مناورة من غي مولي لجبر خاطر دعاة الحل السلمي.

في الوقت الذي توقفت فيه المفاوضـــات الجزائرية الفرنســية في شهر نوفمبر من عام 1960 برزت في الأفق فكرة عقد قمة مغاربية ، بهدف خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في فرنسا المقبلة، أي بعد حصـول الجزائر على استقلالها وتحقيقا لهذا الهدف توجه وفد الجبهة إلى المغرب للاجتماع مع ملك المغرب محمد الخامس.

تم في هذا الاجتماع الاتفاق على أن حضـــور الوفد الجزائري في ندوة تونس يمكن أن يسـير سـبل التقارب بين الجبهة وفرنسـا، ويفتح الطريق أمام الحل السـلمي للمشـكلة الجزائرية، وبناء على ذلك تقرر أن يســـافر الوفد إلى تونس عن طريق أوروبا تجنبا للمجال الجوي الجزائري، وهكذا جاء الاختيار الســـفر على متن طائرة خاصـــة، وبينما كانت الطائرة تتجه إلى هدفها تصـــدت لها طائرات حربية فرنســـية، وأرغمتها على الاتجاه نحو الجزائر والهبوط في مطار العاصمة، واقتيد الزعماء الخمسة، إلى المعتقلات الفرنسية ليتعرضوا للتحقيق والتعـذيـب، وبهـذا الاختطـاف للزعمـاء توقف مســـار المفاوضـــات إلى غاية انهيار الجمهورية الرابعة في ماي 1958 ووصول ديغول للحكم في فرنسا.

5.8 مفاوضات مولان:25/26/ جوان 1960:

بتاريخ 16 ســبتمبر 1959 أعلن ديغول عن حق الجزائريين في تقرير المصـــير وهذا في خطاب مذاع ومتلفز، حيث حذرهم من أنهم إذا اختاروا الانفصال فإن فرنسا ستوقف كل دعم ومساندة وأنها ستقوم باللازم لتجميع الجزائريين الراغبين في البقاء فرنسيين.

وقد أثار التصـريح حفيظة بعض القوى الفرنسية بالجزائر، وظهر التمرد والعصـيان وتكونت الجبهة الوطنية الفرنسـية بكل سـرية، كما

تهجم الجنرال ماســو على ســياســة ديغول، وأقدم بيار لاغيار هو وطلاب جامعة الجزائر على الاعتصام في قاعتها وأقسموا أن يجعلوا منها حصن الجزائر الفرنسية.

وفي 29 جانفي ظهر ديغول على شاشة التلفزيون بلباسه العسكري ليؤكد بأن حق تقرير المصــير للجزائر هو المخرج الوحيد الممكن، وأنه سـيسـتعمل القوة ضــد كل خارج عن القانون، وخضــع الجميع لأوامره وأخليت المراكز، وحوصــر المتمردون الذين انسـحبوا وعاد الهدوء إلى الجزائر وسيطر الجيش الفرنسي على الوضع ،

ما الرأي العام الفرنســي بتعدد اتجاهاته بدا أنه حتى المؤيدون للسـياسـة الديغولية، كان يحز في نفوسـهم التفريط في الجزائر، وهم بذلك لا يستطيعون إخفاء مشاعرهم حتى وإن لم يصرحوا بنا علنا.

وهكذا لم يكن من السـهل كما يرى ديغول إقناع الفرنسـيين بالتخلي عن الجزائر ولذلك سـار بمهل، خطوة خطوة ليهيئ الفكر الواقع حتى يبقى سيد الموقف، وقد عاد إلى زيارة الجزائر في شهر مارس 1960 برفقة ضـابط جيش وطاف بعدة مواقع عسـكرية فرنسـية، بين فيها أن المهمة لم تنته، وأنه يجب البحث عن الخصـم والتغلب عليه أما إنشـاء الجزائر جزائرية فليســت بقرار من الأمة الفرنســية، وقد هاجمته الصــحافة الفرنســية ووصــفت رحلته برحلة المطاعم وأثارت حوله غليان مما حمل جبهة التحرير الوطني على إصــدار بيانات حربية وزادت من الضغط عليه.

وفي14 جوان 1960 وجه ديغول خطابا إلى الشعب الفرنسي جاء فيه ما يخص الجزائر ما يلي: "ما مصــير الجزائر؟ أنه لم يدر في فكري قط انني سـأتمكن بين لحظة وأخرى أن أحل هذه المعضـلة منذ 130 عاما... ولكن بتاريخ 16 سـبتمبر انشـق الطريق السـوي الذي يؤدي بنا نحو الســلم... أن حق الجزائريين في تقرير مصــيرهم هو

الحل الوحيد الممكن لمأســـاة معقدة..."، ووجه كلامه لثوار جبهة التحرير الوطني يدعوهم إلى المجيء لأنه في انتظارهم.

وبعد ذلك الخطاب مباشـرة عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا سـريا وردت عليه يوم 20 جوان في بيان أكدت فيه أنها مسـتعدة للتفاوض، وأنها قررت إرسـال وفد برئاسـة فرحات عباس لمقابلة ديغول، وأدى ذلك إلى لقاء والذي جرى بين 25-29 جوان بمدينة مولان الفرنسية.

6.8 وقائع لقاء مولان:

أرســـلت الحكومة الجزائرية المؤقتة مندوبين عنها هما: "أحمد بومنجل" "محمد الصـــديق يحي"، أما الوفد الفرنســـي فكان يقوده "روجي موريس".و"العقيد ماتون"، أخذ الوفد الجزائري طـائرة مروحية من الجوية التونســـية باتجاه مطار "أورلي"، حيث نقل في طائرة مروحية إلى فندق محافظة مولان.

استمرت المحادثات خمسة أيام كل واحد منها كان نسخة من الأيام الأخرى: يأتي الوفد الفرنسـي صـباحا من باريس تعقد جلستا عمل في اليوم، واحدة صـــباحا وأخرى بعد الزوال، يكرر فيها الوفد الفرنســـي التعليمات التي أتى بها من باريس، ويقدم الوفد الجزائري التعليمات التي جاء بها من تونس، ثم يفترق المندوبون ويلتقون في اليوم التالي من دون جديد.

أراد الجزائريون لقـاءا في القمـة بين ديغول وعبـاس على رأس الوفد، طالبوا أن يستقبل في باريس وتكون له حرية التحرك في فرنسا ويرى من يشـــاء، ويدلي بالتصـــريحات التي يراها مناســـبة ويزور الخمســـة الذين يريدون إطلاق ســـراحهم للمشـــاركة في المحادثات، وتمنى للمفاوضـــات وفدا فرنســـا حكوميا ليس فيه عســـكريون، وهذا بدون وقف القتال مسبقا وعلى كل ذلك كان الفرنسيون يردون بالنفي: "كلا لن يكون، من المســـتحيل أن نقبل هذا" مذكرين أن ديغول تكلم

عن التحادث من أجل وقف القتال والتفاهم على مصـــير الأســـلحة والمقـاتلين، وأنـه لن يقـابل في بـاريس رئيس حكومـة لا تعترف بهـا فرنســـا رئيســـا له عناصـــر مســـلحة لا تزال تقتل مواطني الجنرال "المضيف" في الجزائر وفي فرنسا.

بعد خمسة أيام من حوار الطرشان هذا، غضب ديغول وقال: "أنهم يريدون جذب الاهتمامات الدولية كفانا من كل هذا"، حررت الحكومة الفرنســـيـة البيـان الختـامي وحـدهـا وقـال الجنرال "دوغـاســـتين" للجزائريين: "لقد ســـئمنا، عودوا إلى منازلكم... وســـننشـــر بيانا يعلن نهاية المقابلات".أصـــدرت الحكومة الفرنســـية بيانا أعلنت فيه نهاية اللقاء ولم تتحدث عن القطيعة أو الفشـــل، مكتفية بالقول أن الحكومة الفرنســـية أطلعت مبعوثي جبهة التحرير الوطني على الشـــروط التي يمكن أن تتم ضـــمنها المحادثات، وفي اليوم نفســـه أعلنت الحكومة المؤقتة بدورها فشـل المحادثات وأمرت وفدها بالعودة إلى تونس. ولم يكتب لهذا اللقاء النجاح، بسبب المعاملة التي عومل بها وفد الجبهة في باريس، فالحكومة الفرنســـية لم تعاملهم على أســـاس مفاوضـــين بل عاملتهم على أساس "متمردين"،

إضـافة إلى إصـرار الطرفين على شـروطهما، تلك الشـروط التي كان يعلم مسبقا بأن الطرف الآخر سيرفضـهامحادثات لوسـارن:20/ 02/ 1961:

مباشـــرة بعد ظهور نتائج الاســـتفتاء الخاص بتقرير المصـــير في الجزائر والذي اعتبر في الأوساط السياسية بمثابة مباركة شعبية من طرف الفرنســـيين للدخول في مفاوضـــات مع جبهة التحرير الوطني، شـرع ديغول في إجراء اتصـالات مع سـياسـيين سـويسـريين، بقصـد استئناف المفاوضات بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية.

وقد أثمرت هذه الوسـاطة التي لعب فيها السـيد أوليفي لونفغ الدور الرئيســـي إلى لقاءات ســـرية أســـاســـية، مهدت لبدء المفاوضـــات في

سويسرا بمدينة لوسارن يوم 20 فيفري 1961 ومدينة نوشي تال يوم 05 مارس التالي.

7.8 لقاء لوسارن:

مثل الحكومة المؤقتة كل من الطيب بولحروف ممثل الجبهة في روما، وأحمد بومنجل ومثل رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو وبرنودولوس.

في هذا اللقاء كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا الجبهة، وعما كانت تراه بشأن الحاضر والمستقبل، أي كيفية حل المشكل والأهداف البعيدة فيما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا، من جهة أخرى كان بومبيدو مكلفا أيضا باطلاع الجبهة على رؤية الحكومة الفرنسية للمشكل بكامل جوانبه، من أجل ذلك أعطى ديغول لمندوبه تعليمات سرية مكتوبة تضمنت النقاط نفسها التي كشفت عن الأوساط الجزائرية على إثر هذه الاتصالات، تناولت هذه النقاط الملفات الكبرى التي كان لابد من معالجتها لإنهاء الحرب، في هذا الصدد قال بومبيدو لبومنجل وبولحروف نقلا عن رئيس الجمهورية الفرنسي:

أ/فيما يخص الاستقلال وطبيعة العلاقات المقبلة بين البلدين:
يمكن للجزائر إذا قرر ذلك تقرير المصير، أن تتحول إلى دولة مستقلة وفرنسا ليس لها أي اعتراض على هذا الاستقلال، لكنها حريصة على معرفة طبيعة العلاقات التي ستربط بين البلدين، إذا اختارت أغلبية السكان الانفصال، فإن فرنسا ستستخلص النتائج المترتبة على ذلك وسوف تتخذ التدابير اللازمة، بما في ذلك بقاؤنا في المناطق لحماية السكان الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين، وفي مجال الدفاع سنحتفظ مهما كان الأمر بقاعدة المرسى الكبير... إذا وقع اختيار السكان على المشاركة مع فرنسا، فإننا سنكون مستعدين للتباحث في هذا، هذه المشاركة تقتضي ضمانات لأوروبي الجزائر بحيث يكون لهم، دون

التخلي عن وضعهم الفرنسي في نظر فرنسا مشاركة مضمونة في الحياة العامة الجزائرية.

ب / فيما يتعلق بالصحراء: الصحراء بحر داخلي مع الكثير من الأطراف المجاورة والجزائر ليست وحدها، فالمجال الصحراوي يجب أن يكون موضوع لاتفاق دولي بين فرنسا والدول المجاورة.

في هذا الإطار كانت فرنسا مستعدة للنقاش مع الجبهة، لكن ومع القوى السياسية الأخرى أيضا "حول ضمانات تقرير المصير والأسئلة التي ستوجه إلى الناخبين".

فرنسا مستعدة لإجراء مناقشات رسمية حول المواضيع الهامة، ولكن قبل ذلك لابد من تحقيق شرط مسبق وهو إيقاف العنف. وبهذا الخصوص كان الحديث مرفوضا عن الحرب ووقف القتال الذي يعني الاتفاق بين المتحاربين على المسائل السياسية والعسكرية التي تشكل موضوع النزاع بينهما.

بدلا من ذلك كان ديغول يريد الاتفاق على "هدنة" أي فقط إيقاف المعارك بين الطرفين دون الاتفاق بالضرورة على حل نهائي لنزاعهما، بعد توقف المعارك وإرساء القواعد الأساسية لاتفاق سياسي سيطلق سراح الخمسة.

للمشاركة في المفاوضات ويصبح اللقاء بين فرحات عباس وديغول ممكنا، إذا كانت الجبهة موافقة على هذه المنطلقات فإن المفاوضات يمكن أن تبدأ.

لحل المشكلة في شهر فيفري 1961 جزائر منقوصة من الصحراء ومن المناطق التي سوف يجمع فيها الأوروبيون، ويبقى فيها الجيش الفرنسي إذا تم الانفصال.

وفي حالة المشـاركة "هناك جزائر مسـتقلة" من دون الصـحراء أيضـا تتألف من "قوميات"، تحظى الأقليات الأوروبية فيها بامتيازات خاصة مضمونة بواسطة اتفاق مع الدولة الجزائرية.

8.8 لقاء نيوشتال:

الأحد 05 مارس الأشـخاص أنفسـهم، لكن هذه المرة في إحدى قاعات أوتيل تريمينوس في نيوشـتال، السـيناريو لم يتغير، فأوليفي لونق يسـهر عليه في هذا اللقاء، أقر بومبيدو بأن ديغول يشـرع في مفاوضـات مع جبهة التحرير الوطني، ومحادثات مع الأطراف الأخرى، وأثار من جديد فكرة "الهدنة" التي قال سـيتبعها إطلاق سـراح الخمسـة، ورفض أي مناقشـة حول الصـحراء من الناحية الجوهرية، مع قبول التطرق إلى نقاط تقنية تخص الإطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات، واقترح الصيغة التالية: "إعلان عام عن الاختلاف حول السـيادة الشـعبية وتأجيل التفاوض بعد تقرير المصير".

موقف الجبهة لم يتبدل هو الآخر في هذا اللقاء، كانت مشـكلة الصـحراء في غاية الأهمية والخطورة بالنسـبة إلى الجبهة، فلم يكن واردا أن تقبل باستقلال خمس الجزائر وبقاء أخماسها تحت السيطرة الفرنسية، وكان تأجيل النقاش في هذه المشكلة كماكاناقتراح مرسول ديغول ينطوي على خطر كبير ليس أقلمن احتمال نشوب حرب جديدة من أجل توحيد البلاد مع احتمال حدوث مناورات من طرف القوات المحتلة لكسـب تأييد الدول المجاورة للصـحراء، لاسـيما أن المغاربة كانوا يضغطون على الجزائر للحصول على مطالبهم الترابية.

بالنسـبة للقضـايا الأخرى طلب من الجزائريين أن يقدما الخطوط العريضة لتصورات الجبهة حول المستقبل، ولكن مندوبيها امتنعا عن الدخول في أي نوع من التفاصـيل، مقتصـرين في إجاباتهما على العموميات، النقاط الواضـحة عندهما هي التي كانا قد عبرا عنها في

اللقاء السابق وهي المتعلقة بالمبادئ الثابتة التي ما فتئت الجبهة تعلنها وتجدد تأكيدها، هذه المرة كذلك قال بومنجل لبومبيدو: "نريد مناقشة ضمانات تقرير المصير، الجزائر واحدة بما في ذلك الصحراء، الشعب الجزائر واحد، وما تقرره الأغلبية ينطبق في كامل التراب الوطني والحكومة الجزائرية المقبلة هي التي سوف تسوى مع فرنسا ضمانات الأوروبيين، وأساليب التعاون بين البلدين وقضايا الدفاع، وهي كلها مواضيع لا نستطيع مناقشتها الآن".

بالنسبة لوقف القتال أيضا لم يتغير شيء، فقد ظل مرتبطا بالاتفاق على المسائل الأخرى.

إجمالا أثبتت اللقاءات السرية في لوسارنونيوشتال أن المواقف متباعدة، لكن لمس كل من الطرفين الرغبة عند الآخر في حل المشكل، وقد قبل الطرف الفرنسي أثناء هذه الاتصالات بأن تكون الجبهة هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة، وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في المفاوضات الرسمية.

9 المفاوضات الرسمية:

1.9 مفاوضات ايفيان الأولى: ماي 1961:

نظرا للأصداء الإيجابية التي حققتها الديبلوماسية الجزائرية للثورة على المستوى المحلي والدولي، اضطر ديغول الى إيجاد تسوية للقضية الجزائرية، فأعلن عن استعداده لفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، فأصدر بيانا في 07/ 04/ 1961 يحدد بداية المفاوضات، وفي 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا الى مدينة ايفيان على الحدود الفرنسية السويسريةيرأسه لويس جوكس، بصفته وزير الشؤون الجزائرية، أما الوفد الجزائري فترأسه كريم بلقاسم والى جانبه كل من محمد بن يحي

وأحمد فرانسيس والطيب بولحروف ورضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري.

انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين واستمرت مدة 3 أسابيع الى 13/ جوان 1961 عبر 13 جلسة، توقفت بأمر من ديغول.

طرحت في هذه المفاوضات مجموعة من الاقتراحات لكلا الطرفين بخصوص وقف إطلاق النار، وقضية الصحراء، ووضع المستوطنين في حالة الاستقلال، والقواعد العسكرية.

1.9.1 محادثات لوغران 20/ 27/ جويلية1961:

بعد تعليق مفاوضات ايفيان، سعت الجبهة الى الاتصال بالدول الشقيقة والصديقة، فأرسلت بعثات الى المغرب الأقصى، ليبيا، مالي..فتحصلت على دعم هذه الحكومات واعترافهم بالصحراء الجزائرية، كما دعت الشعب الجزائري للقيام بمظاهرات في الفاتح من جويلية 1961 تزامنا مع استئناف المفاوضات.

انطلقت المحادثات في 20/ جويلية 1961، بوساطة سويسرية في لوغران غير بعيد عن ايفيان، اختلف الطرفان حول صيغة المحادثات ذاتها فيما يخص قضية الصحراء دائما وضمانات تقرير المصير وغيرها من القضايا، أمام تعنت الوفد الفرنسي المفاوض الذي رفض الدخول في النقطة الثانية من جدول المفاوضات والخاصة بالفترة الانتقالية، ما جعل المفاوضات تتوقف من جديد في 28 جويلية 1961.

2.9.1 لقاء بال السويسرية:28/ 29/ 1961/10:

استؤنفت المحادثات بين الطرفين حول استفتاء شامل للتراب الوطني بما فيه الصحراء الا أن الوفد الفرنسي رفض توضيح موقفه.

3.9.1 مفاوضات لي روس:11-19 /02/ 1962:

توصـــل الطرفان الى اتفاقات مبدئية حول العديد من المواضـــيع والقضـــايا الهامة على غرار قضـــية الصـــحراء والتعاون العســـكري والقواعد العســـكرية، والأقلية الاوربية، وتم الاتفاق على عقد ندوة رسمية نهائية لتسوية المسائل العالقة وإعلان وقف إطلاق النار...

2.9 مفاوضات ايفيان الثانية 7/ 18/ 0/ 1962:

وافق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس المنعقد بين 22/ 27/ 02/ 1962 على نص اتفاقيات ايفيان وجزئياتها.

7/ مارس 1962: افتتحت المفاوضـــات من جديد وكان من أهم القضايا كما سبق مسألة الصحراء والمسألة العسكرية التي كانت نقاطا حساسـة ولم يتم التوقيع عليها الا عشـية 18/ مارس 1962، في اليوم الذي أعلنت فيه قيادة جبهة التحرير عبر إذاعة تونس وقف القتال في كـافـة أنحـاء التراب الجزائري ابتـداءا من 19/ مـارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهرا.

وكان ذلك انتصـــارا للشـــعب الجزائري وقيادته الثورية، ومن ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم البلاد واعداد الشعب للاستفتاء العام حول تقرير المصير وإعلان الاستقلال، وبذلك أجريت الانتخابات أو الاستفتاء في 01/ جويلية 1962، وصـوت الشـعب بالأغلبية لصـالح الاستقلال.

الخاتمة:

لقد كانت تلك الممارسات الظالمة التي مارسها الاستعمار في حق الامة، إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشعب الجزائري إلى حمل السلاح وإعلان الثورة ضد الغزاة، مع الإصرار على تحقيق الهدف الوطني فشلت جميع أساليب فرنسا في إفشال الثورة.

الثورة ما هي إلا ردة فعل شعبية فالكثير من المؤرخين يربطون الثورة بشخصيات ونسوا ان تلك الشخصيات نبع من هذه الامة وان الشعب وحده هو الذي عانى وتحمل الام وجروح وتضحيات بل ان الشعب هو الذي صنع تلك البطولات وامجادها باعتبارها أكبر من عان من تلك الوحشية المتعصبة لقوى الظلم والطغيان وان امال وطموحات واماني الشعب كانت أكبر من الجميع ولولا احتضان الشعب للثورة لما قامت لها قائمة.

إن نداء أول نوفمبر بما احتوى عليه من توضيح كاف في أهداف الثورة وتحديد كامل للوسائل الضرورية لتحقيقها، حددت فيه الجبهة بدقة غايتها من الثورة التي تتجسد في تحقيق الحرية والاستقلال ووضحت بما لا يدع مجالا للشك والمراوغة شروطها السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء، أو اللجوء إلى مزيد من العنف.

نجاح استراتيجية الثورة وخططها والتي يمكن تلخيصها كالاتي: الجمع بين العمل العسكري والعمل السياسي والذي جسدته الثورة في انشاء جبهة وجيش التحرير الوطني.

الجمع بين العمل الداخلي والنشاط الدبلوماسي والذي تجسد في تقسيم الوطن الى خمسة مناطق عسكرية، بقياداتها وإرسال وفد خارجي لكسب الدعم المادي والمعنوي ولتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

العمل العسكري في الداخل والدبلوماسية في الخارج.

شـمولية الثورة واعتماد القيادة الجماعية تحاشـيا للأخطاء التي وقعت فيها المقاومات الشعبية وحرصا على استمرارية الثورة.

الإعتماد على القاعدة الشعبية التي كانت بمثابة الدعامة الحقيقية لنجاح الثورة.

الإعتماد على عنصـــر المباغتة فاذا كان الاســتعمار قد أصـــيب بدهشـــة وصـــدمة منذ الإنطلاقة الكبرى، فإن قادة الثورة ومخططيها الأوائل قد حرضـــوا على أن تكون انطلاقة الثورة الكبرى محددة، وواضـحة مفهومة الأهداف والمطالب لدى الشـعب الجزائري والرأي العام العالمي، حتى يكون الضغط الثوري على السلطات الاستعمارية قويا وحتى لا تعطى فرصـــة له لأي عذر في مقاومتها أو امتناع من الاســتجابة لمطالبها، ولكي تقطع عليها يد الرجعة وتمنعه من محاولة تشويهها، وتصوير أهدافها للرأي العام الدولي يخالف الواقع والحقيقة.

مواصــلة الثورة من خلال برامجها مسـيرة اسـتكمال الاسـتقلال الوطني خاصة ما تجسد في برنامج طرابلس.

طبع في ماي 2021
ISBN :978-9931-100-35-5

شارع حميد قبلاج – رايس حميدو – الجزائر
Email : planete_sciences@hotmil.com
Mob : +213-553-34-91-91